

الحياة الاجتماعية من خلال الفتاوى

- ✦ أولاً: القرى والمدن فى الأندلس.
- ✦ ثانياً: فئات من المجتمع الأندلسى.
- ✦ ثالثاً: الأسرة وأهم المشكلات الاجتماعية.
- ✦ رابعاً: قضايا الرعاية الاجتماعية.
- ✦ خامساً: عادات وتقاليد المجتمع.
- ✦ سادساً: بعض مظاهر الفساد فى المجتمع.
- ✦ سابعاً: الفرق الكلامية. □

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية من خلال الفتاوى

أولاً: القرى والمدن في الأندلس:

اهتمت المصادر التاريخية بالأحداث السياسية والخطوط العريضة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكن لم يتطرق أحد منهم إلى الكثير عن حياة أهل الريف خاصة، مما أدى إلى وجود بعض النواحي المعتمدة في التاريخ الإجماعي، لذا فإن الفتاوى تضيء إلى حد ما تلك العتمة لتشكل صورة واضحة عن الحياة اليومية والاجتماعية إذا ما اتحدت مع المصادر التاريخية.

وعلى هذا فقد ألفت الفتاوى الضوء على الريف الأندلسي بشكل عام والقرى الأندلسية بشكل خاص، فنجد القرى تنقسم في الغالب بصغر المساحة، وقلة المنازل الموجودة فيها حيث كان عددها يتراوح ما بين اثني عشر وثلاثين منزلاً، وهذا ما تؤكدُه إحدى النوازل التي أشارت إلى أن أهل أربعة عشر قرية كانوا يصلون في جامع قديم اتفقوا على بنيانه والصلاة فيه لكونه وسطاً بينهم^(١)، وبالتالي فهذا يدل على أن عدد سكان القرى كان قليلاً جداً لدرجة أن سكان أربعة عشرة قرية يصلون في مسجد واحد^(٢)، ومما يثبت صغر حجم القرية وقلة ساكنيها، سؤال وجه إلى ابن رشد عن القرى التي تجب فيها صلاة الجمعة، فأشار^(٣) إلى أن هناك من قال إذا كان عدد رجال القرية ثلاثين رجلاً فأكثر وجبت عليهم الجمعة، كما أنه أشار إلى أن مالك قال أنها لا تجب إلا في القرى التي تشبه المدن^(٤).

لقد ضمت تلك القرى عدداً من الحارات، فقد نسبت كل حارة إلى قوم معينين يسكنونها دون غيرهم، حيث يتوارثونها فهي لهم وكانت لأبائهم من قبل^(٥)، وربما كان لقلة عدد السكان

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٨٤، ص ٧٨١.

(٢) لكن المساحة وعدد السكان ليس هو الفرق الرئيسي بين المدينة والقرية، وإنما الفرق هو الوظائف والسلطة الإدارية. (أحمد مختار العبادي: الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، ص ١٢٨).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩١، ص ١٠٠٩.

(٤) علق البرزلي قائلاً: "قول ابن رشد في مذهب المدونة عنده هو نحو قول سحنون إنه أسقطها عن أهل المنستير، وما أقامها بقلشانة وسوسة وصفاقس إخفاء وأنكر ابنه على أبي طالب حين أجاز إقامتها بأولج. اللخمي: خبرت أن بها عشرة مساجد. وعن يحيى بن عمر: أجمع مالك وأصحابه أن لا تقام إلا بمصر وأما على اعتبار العدد فقد تقم قول مطرف وما قارب الثلاثين نحو الخمسة والعشرين....". (فتاوى البرزلي، ج ١، ص ٣٣١-٣٣٢).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٢، ص ١٩٠.

والدور في القرى عاملاً مساعداً على زيادة الترابط والتعاون بالقرية سواء بين أفراد الأسرة الواحدة أم بين سكان القرية عامة^(١).

وقد عُرف عن القرى وجود أراضي مشاع ليست ملكاً لأحد حيث يستخدمها جميع أبناء القرية لمنفعتهم سواء للرعى أو لجلب الحطب منها، فيحدث أن يظهر شخص ويدعى ملكيته لتلك الأرض، أو أن يحدث ويتنازع شخصان على أرض واحدة ويدعى كل منهما أنها أرضه ولا يوجد دليل بيد أى منهم، وأجاب ابن رشد على ذلك بأنه إذا لم يُعرف لمن تلك الأرض فالواجب أن تُقسم بينهم نصفين بعد حلفانهم^(٢)، وإلى جانب هذا النوع من الأراضي فقد كان هناك أراضي أو أملاك بالقرية يتشارك فيها الأهالي لكل منهم نصيب فيها^(٣).

بالإضافة إلى ما سبق فقد وجد بالقرية أراضي يستخدمها سكان القرية في رعى أغنامهم، وتكون ملكاً لهم جميعاً ليس لأحدهم فضل فيها على الآخر، بالإضافة إلى أراضي الشعراء والتي يكثر بها الشجر ولا تكن ملكاً لأحد أيضاً^(٤)، ويظهر لنا من خلال النوازل بصفة عامة أن الأراضي في القرى لم تكن حكراً على سكانها فقط، ولكن كان سكان المدن يمتلكون العديد من الأراضي والمساحات الشاسعة بها، ويظهر ذلك من خلال النوازل الخاصة بالأحباس والهبات والصدقات، فكثيراً ما نجد أحد الأشخاص والذي يتصدق بأملاك له في قرية على ابن من أبنائه^(٥).

وبالنسبة للمياه فكما أشرنا في الفصل السابق^(٦) الخاص بالحياة الاقتصادية، فقد كان هناك منابع للمياه تكون ملكيتها للمسلمين جميعاً أى أنها ملكية عامة، يستخدمها الجميع في جميع أغراضهم من شرب وسقى أراضيهم وغيرها من الاستخدامات^(٧) فضلاً عن وجود الملكية الخاصة من المياه، كما اعتمدوا على الزراعة بشكل كبير في كسب معيشتهم.

(١) كمال السيد أبو مصطفى: دراسات أندلسية، ص ٢٧.

(٢) علق البرزلى على هذه المسألة قائلاً: هذه مسألة عفو الأرض، ورواية ابن القاسم في المدونة أنه لا يستحقها أحد منهما لا مدفع فيها، وفيها ابن القاسم أنها تدفع بعد الصبر وطول الزمان، وفيها أيضاً الفرق بين الدور والأرضين وما يرى عليه التغيير أو يرى أنه سبقت عليه يد أو لا، وأقام ابن رشد في الشرح من مسألة عفو الأرض في شعراء حول القرية فاختلف أهل البلد في قسمتها أنها لا تُقسم بينهم لما فيه من الفرق للمسلمين إلا أن يثبتوا أنها لهم فتقسم بينهم على الوجه الذي أثبتوا عليه، خلافاً لابن القاسم ومالك وجماعة من الصحابة. (البرزلى: نوازل البرزلى، ج ٤، ص ١٣٢-١٣٣).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٤، ص ١٩٣؛ م ٦٠، ص ٢٩٨.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٩٧، ص ٨٣٣؛ م ٣٦٣، ص ١١٥٥.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٠٠، ص ٨٣٤.

(٦) عن أقسام المياه وملكيتها راجع الفصل الثاني، ص ٨٢-٨٨.

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٨٥، ص ١٥٧٥.

ومن الجدير بالذكر أن بعض القرى كانت تمتلكها عائلات، حيث تكون جميع أراضيها ومساكنها ومبانيها وأرحائها لهم، ويكون لهم حاكم منهم أو يمكننا القول شخص يرجعون له لحل مشاكلهم ويكون مسئول عنهم، هذا نستطيع أن نستشفه من إحدى النوازل التي تحدثت عن "الناظرين للقريش"، حيث وصفتهم بأنهم أرباب — ملاك — القرية، كما تشير نفس النازلة إلى أن المكترين يجب أن يدفعوا الإيجار الشهري لمن استأجروا منهم أو لمن يجب له ذلك للقريش من أرباب القرية^(١).

وعلى عكس القرى والكور فقد كانت المدن ذات مساحة أكبر وعدد سكانها أكثر^(٢)، واعتمدوا على التجارة والصناعة في كسب معيشتهم على عكس القرى والكور، فقد تكدست بالحوانيت والقيساريات، والمنازل المتجاورة المتلاصقة.

شكل المنازل في الريف والمدن:

أما عن الشكل العام للمنازل الأندلسية فهي أولاً تختلف من الريف إلى المدن، فالمنازل في بعض الأماكن في الريف يحيط به مساحات كبيرة من الأراضي، فهي في الغالب لا تُبنى بجانب بعضها نظراً لكبر مساحة الأراضي وقلة الساكنين بها، لذا فمن الطبيعي أن نجد المنزل يتوسط ضيعة من الضياع أو جنة من الجنات^(٣)، ولكن هذا لا يعني أن هذا هو الشكل السائد حيث أننا نجدها متصلة متلاصقة الجدران في مناطق أخرى كالمدين أو القرى الكبيرة، فكانت المساكن في المدن تُبنى بجوار بعضها بحيث تكون الجدران مشتركة بين الجيران، وكانت تتميز بالشوارع الضيقة أو ما يُسمى بـ"زقاق"^(٤) مما يجعل المساكن متقاربة إلى حد كبير^(٥)، حتى أنه في بعض الأحيان يُشترط على صاحب المنزل أن لا يرفع الجدار المتصل بمنزل جاره حتى لا يمنع وصول الشمس إليه^(٦)، وهذا إن دل فإنما يدل على مراعاة حقوق الجار بين الأفراد واحترامها.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

(٢) بلغ عدد السكان في بعض المدن الأندلسية أرقاماً لم تصل إليها المدن الأوروبية إلا بعد قرون؛ فقرطبة كانت تؤوي ثلاثمائة ألف نسمة، وقد أحصيت دور قرطبة وأرباضها أيام الحاجب المنصور بن أبي عامر فبلغت مائة ألف دار وثلاثمائة ألف وسبعة وسبعين داراً هي للعامّة، أما خاصة القوم فكانت لهم ستون ألفاً وثلاثمائة دار، في حين قدر سكان مدينة غرناطة في أواخر أيامها بنصف مليون نسمة. (محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني لمدينة الأندلس - السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، ص ١٦٠).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٥، ص ١٠٨٠، م ٢٧٦، ص ٩٦٠.

(٤) وهو الشارع الضيق.

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨، ص ١٦٩، ج ٣، م ٤٦٤، ص ١٣٣٣.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٨٥، ص ١٥٧٥، م ٦١٧، ص ١٦٠٣.

أما عن البناء العمراني للمنازل فقد كان على طراز واحد^(١)، ففي الغالب تكونت من طابقين ويعلو الطابقين غرفة على سطح المنزل وأحياناً يوجد بها باب متصل بسطح المسكن المجاور، كما يوجد به بهو صغير يلتصق بغرفة من غرف المسكن يشبه الشرفة إلا أنه أكثر اتساعاً، ويستخدم في البناء القراميد^(٢)، وفي بعض الأحيان يكون المسكن من الاتساع بحيث يقوم صاحبه بتأجير بعض غرفه، هذا ويتوسط المنزل ساحة واسعة إلى حد ما أو فناء، يكون به في الغالب بئر لاستخدامات أهل المنزل اليومية وأحياناً يسمح صاحب المسكن لجيرانه باستخدام البئر معه، بالإضافة إلى اهتمام أصحاب المسكن بتزيينه وتجميل فناءه وذلك بأنواع الورد والنباتات^(٣).

ومن المرافق التي تتصل بالمسكن، المَطْمَر^(٤) وكان يستخدم لتخزين مياه الأمطار، أو للتخلص من المياه الناتجة عن استخدامات أهل المنزل، حيث يتم تجميع المياه فيه ثم بعد ذلك يتم إخراجها من المنزل عن طريق تذييل مجرى لها للتخلص منها، وكان يحدث مشاكل بين الجيران خصوصاً إذا كان هذا المجرى يشق دار أحدهم أو يضره بأى شكل من الأشكال^(٥).

وإن كانت النوازل دائماً ما تذكر ضرورة مراعاة حقوق الجار والتبنيه عليها، إلا أنه كان يحدث بعض الخلافات أحياناً، خصوصاً إن أحدث أحد الجيران بُنياناً جديداً في مسكنه يُضر بجيرانه، ومن هذا أن يقوم أحدهم ببناء طابق ثالث لمنزله، مما يُعرض منزل جاره أحياناً لبعض الأضرار كأن ينعكس ماء المطر عليها، أو أن يمنع دخول الضوء والشمس، أو يمنع دخول الهواء إليها، أو يتوقع سقوطها على المسكن المجاور وإلحاق الضرر بها، مما حدا بابن رشد بالتأكيد على ضرورة التأكد من وجود تلك الأضرار وأنها أكثر من الضرر الذي سينتج عن هدم الغرفة لصاحبها^(٦)، حتى لا يُظلم أحدهما.

ومن الجدير بالذكر هو الحرص والتأكيد على خصوصية أصحاب المنزل، حيث أن الضرر لم يقتصر على إحداث بناء جديد فوق المسكن فقط أو زيادة في الجدار المشترك بين

(١) جدير بالذكر أن المواد الأساسية المستخدمة في البناء كانت الأجر والقرميد التي كانت مصانعاها خارج المدينة المسورة.

محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني لمدن الأندلس، ص ١٦١.

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٢٠، ص ١٨٦، ج ٢، م ٢٢٥، ص ٩٠٠، م ٢١٢، ص ٨٦٤، ج ٣، م ٦١٨، ص ١٦٠٤.

(٤) مَطْمَر: من طَمَرَ، وطمر الشيء أي خبأه حيث لا يُدري، والمَطْمُورَة حفيرة تحت الأرض أو مكان تحت الأرض قد هُيئ ليُخبأ فيه الطعام والمال، وهنا ليُخزن فيه مياه المطر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٢؛ المعجم الوجيز: مادة طمر، ص ٣٩٤).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٦٤، ص ١٣٣٣، م ٤٦٥، ص ١٣٣٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، م ٥٥١، ص ١٥٠٧.

المسكنين، ولكن وصل إلى الإطلاع على أهل البيت في بعض الأحيان، خصوصاً إن كان هناك جدار مشترك أو تكون أحد الغرف لها باب متصل بسطح المنزل المجاور، وتظهر تلك المشكلة إذا أراد صاحب المنزل أن يرفع بُنيانه ويساويه مع غرفة جاره، مما يتيح لصاحب الغرفة التطلع على منزل جاره، وقد فصل ابن رشد في هذا النزاع بأن الجار من حقه أن يبني في منزله ولكن ليس له سد باب الغرفة إن كان لصاحبها منفعة فيها، كما أباح له سد الباب لو لم يكن لصاحبه منفعة سوى التطلع على جاره^(١)، أيضاً كان يحدث أن يقوم أحد الجيران بفتح حانوت- دكان- بمنزله، المقابل لباب منزل جاره، مما يضر بجاره وبأهل بيته بحيث لا يخرج أحد ولا يدخل إلا على نظر العاملين في الحانوت، مما جعل ابن رشد^(٢) يُصدر فتواه بضرورة غلق الحانوت إن كانت على هذا الوصف وإن لم يجد لذلك سبيلاً تركت على حالتها^(٣).

ومن المثير للاهتمام هو حرص ابن رشد من خلال فتاويه على تأكيد الحفاظ على حقوق الجار وعدم الإضرار به أو بمصالحه، كما أكد على حديث الرسول ﷺ: " إذا اجتمع ضرران بقي الأصغر للأكبر".

المباني الأساسية في المدينة الإسلامية:

أولاً: المساجد^(٤):

ويعد المبنى الأهم في المدينة الإسلامية^(٥)، وكما نعرف أنه أول ما يُبنى بها ثم يتم تخطيط باقى المدينة وشوارعها ودروبها حوله، لقد استمد المسجد الجامع في المدن الأندلسية أهمية كبيرة إلى جانب أهميته الدينية، فقد كان مركزاً تعليمياً بالإضافة إلى أن القاضى يجلس فيه للحكم بين الناس والفصل في القضايا وفيه يحلف أصحاب القضايا على حقوقهم وشهادتهم^(٦)، أضف إلى ذلك أهميته على المستوى الاجتماعى كعنصر أساسى فى الأعباس والرعاية الاجتماعية، وهذا ما سنراه لاحقاً.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٠١، ص ١٠٣٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨، ص ١٦٩.

(٣) أشار الونشريسي إلى أن الحانوت أشد ضرراً من باب الدار لكثرة ملازمة الجلوس فيه وأنه يمنع على كل حال، ووقعت بتونس في هذا العصر بين يدى بعض القضاة وأفتى فيها الإمام ابن عرفة بما وقع في الرواية وهو التسوية بين الدار والحانوت وحكم بذلك اقتداء بفتوى ابن عرفة. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٩، ص ١٩).

(٤) انتشرت في الأندلس مسألة حبس الدور والحانوت والفنادق والأراضى على المساجد، وذلك لتعميرها وإقامة الشعائر فيها. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء فى الأندلس، ص ٥٨٦).

(٥) فبجانب أهميته الدينية والروحية، فإنه يُعد منتدى سياسى لتبادل الآراء حول المشكلات الخاصة بالمدينة كمواجهة غزو أو عقد صلح، وغالباً ما كان المسجد مقراً للقضاء حيث يبيت فيه القاضى فى المشكلات التى تحدث بين المسلمين، بالإضافة إلى كونه مكاناً لحلقات العلم لتحصيل العلوم. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٧٤).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٠، ص ١٥٦٠.

وردت عدة نوازل تتحدث عن المساجد، سواء زيادتها أو العاملين بها، بالإضافة إلى فتاوى يرد فيها ذكر عابر للمساجد، لقد اختلفت مساحة المساجد من الضيق إلى السعة على حسب المنطقة الواقعة فيها والكثافة السكانية لتلك المنطقة، ففي القرى الصغيرة كانت المساجد تتسم بصغر المساحة^(١)، أما في المدن فقد تميزت المساجد بالمساحة الكبيرة كجامع قرطبة، إلى جانب وجود الحوانيت والأسواق حوله^(٢).

ومن الجدير بالذكر أنه كان يتم توصيل قنوات حول المسجد الجامع ليستخدمها المصلون في الوضوء، وكان يحدث في بعض الأوقات أن يتغير طعم هذه المياه إذا طرأ عليها طارئ، فتشير إحدى النوازل أن الماء الواصل من خلال القنوات إلى المسجد الجامع قد خالطه نشارة الأرز فتغير طعمه، أيضاً أشارت إلى أن نهر قرطبة^(٣) الأعظم يتم نقع الكتاتين فيه خلال أيام الصيف، مما يؤدي إلى تغير طعمه ورائحته و أحياناً لونه^(٤).

ومن الطبيعي أن يتجه الحكام وأصحاب الرأي إلى العمل على زيادة مساحة المسجد أو الجامع إذا ضاق بالمصلين، على أنه كان يقف في سبيل تلك الزيادة بعض العقبات أحياناً كأن يمتنع أصحاب الأراضي أو الحوانيت حول المسجد من بيعها، وأشار ابن رشد إلى ضرورة أن يُدفع لهم قيمتها وأن لا تؤخذ منهم بلا قيمة^(٥)، لكنه أشار^(٦) في نازلة أخرى أن المنازل المحبسة يجوز إدخالها في المسجد الجامع بغير ثمن إذا أحتيج إليها في التوسعة^(٧)، كما يمكن للحاكم أن يستلف من غلة أحباس أحد المساجد ليقوم ببناء مصاطب حول الجامع وهذا إن لم يتبقى من غلة أحباس الجامع ما تُبنى به^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م ١٨٤، ص ٧٨٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م ٤٦، ص ٢٦٢، ج٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

(٣) نهر قرطبة: ويقصد به نهر الوادي الكبير ويطلق عليه أيضاً النهر الأعظم، وتقع عليه قرطبة، ومقام عليه قنطرة عظيمة، وهو واد عظيم تدخل فيه السفن الكبار، ويمر بأكثر من مدينة منها بياسة وبينها وبين جيان عشرون ميلاً، أيضاً يمر بمدينة إشبيلية، حيث يأتي إليها من قرطبة. (الحميري: الروض المعطار، ص ١٢١، ص ٤٥٨؛ أبو محمد الرشاطي وابن الخراط الإشبيلي: الأندلس في إقتباس الأنوار وفي اختصار الأنوار، تحقيق: إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠، ص ١٠٢؛ الحميري: صفة جزيرة الأندلس " منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار"، تعليق: ليفي بروفنسال، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٥٦).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م ٤٦، ص ٢٦٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م ٣٢٤، ص ١٠٧٧.

(٧) وقد أشار البرزلي معلقاً على إجابة ابن رشد، أن ابن الحاج قال: من بنى مسجداً بمال حرام غير معين، فمن يراه كالفى يمضى ويصلى فيه ولا غرام على الباني، كمن أعطى زكاته .. إلى آخره. ومن رآه كالزكاة يمضى بناؤه على ما تقدم، ولزم الباني قدره للفقراء لأن الصدقة لا يبني بها المسجد. (البرزلي: النوازل، ج٥، ص ٣٩٨).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م ٤١٩، ص ١٢٦٨.

ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق على المسجد وما يحتاج إليه من ترميم أو إعادة بناء أو ما يحتاج إليه من فرش بالحُصر ومصابيح والزيت المُستخدم في إنارتها^(١)، بالإضافة إلى أجره الإمام وأجرة العاملين به، كل هذه الأموال التي يحتاجها للإنفاق كان يتم أخذها من الأموال التي تُدرها أحباس المسجد^(٢).

ثانياً: الحمامات^(٣):

تُعد الحمامات من المرافق الهامة في المدينة الإسلامية، وتتبع تلك الأهمية من منطلق قيمة النظافة الشخصية في حياة المسلم، والتي ينص عليها الدين الإسلامي، حتى انها عُدت من الإيمان، لذا كانت الحمامات ذات قيمة اجتماعية مهمة بين الناس خصوصاً في الأندلس^(٤)، وعملوا على انشائها وكان يستخدمها الناس مقابل دفع مبلغ معين لصاحب الحمام، أما عن ملكية الحمام فكانت لفرد واحد وفي بعض الأحيان كان يشترك أكثر من فرد في ملكية حمام واحد^(٥)، ومن الجدير بالذكر أن هناك عدد من العاملين بالحمام منهم حارس الحمام^(٦) وباقي العاملين هم الخدمة في الحمام والذين يقومون بخدمة الزبائن^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤١٨، ص ١٢٦٧، م ٤٢٠، ص ١٢٦٩.

(٢) علق البرزلى على تلك المسألة بقوله: " وفعلت ذلك في فضلة من الحبس واشتريت بها للمدرسة ربعا وشرطت فيه متى احتاج الحبس إليه في ضرورياته فيكون له بيعه. وذلك بإذن الناظر في الحبس وهو إمام جامع الزيتونة من كان. وكذا اشترت حوانيت في مقابلة العلو الذي أخذ منفعتة حفدة المحبس عوضاً عن العلو الذي على المدرسة حتى لا يختل شيء من ربح الغلات، والحوانيت أكثر فائدة احتياطاً لا إيجاباً وذلك بعد مطالعة الناظر على الحبس وهو القاضي لكونه إماماً للجامع ... وهذا على مذهب من يجيز صرف الأحباس بعضها في بعض. (البرزلى: النوائل، ج ٥، ص ٣٩١).

(٣) كانت الحمامات من المرافق الحيوية بالأندلس، وإرتبطت بحياة الناس اليومية، ولا أدل على ذلك من أن محاكم التفتيش التفتيش التي أُجبرت المسلمين على التنصر بعد سقوط الأندلس، كانت ترى أن من تردد المرء على الحمامات يدل على أنه يخفي إسلامه، كانت الحمامات توجد بالقرب من الجوامع والفنادق وتوزعت في جميع أنحاء المدن، وإكتسبت الحمامات مكانة كبيرة وأهمية عظيمة حتى قيل أن حمامات قرطبة بلغت ٣٧١١ حماماً في نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وكانت الحمامات في قرطبة مكونة من ثلاث إلى أربع حجرات لغرض الإستحمام كلها مغطاة بأقباء، ومرحاض، وكل حجرة (بيت) تتدرج في درجة حرارته من حيث الدفيء، وكان يعمل بالحمام عمال يسمون بالخدمة بغرض خدمة المترددين على الحمام، وقد خصصت بعض الحمامات للرجال أو النساء أو حددت أوقات مختلفة لهما، وقد إعتبرت الحمامات من المرافق العامة فكانت أحياناً تابعة للدولة أو المساجد أو الهيئات العامة (محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني، ص ١٦٠).

(٤) اهتم الأندلسيون ببناء الحمامات العامة اهتماماً زاد بكثير عن اهتمام المدن الشرقية. (محمد عبدالله: التخطيط العمراني، ص ١٦٤).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦٤، ص ٣٠٨؛ ج ٣، م ٦١٩، ص ١٦٠٤.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧.

(٧) محمد عبدالله حماد: التخطيط العمراني، ص ١٦٠.

ثالثاً: الأفران:

ذكرنا سابقاً أثناء حديثنا عن الأرحاء أنها انتشرت بشكل كبير في المدن الواقعة على الأنهار وكنتيجة لذلك ظهرت الأفران، فكما كانت السيدات في الأندلس يقمن بالخبز^(١) في منازلهم^(٢)، كان هناك أيضاً الأفران حيث يأخذ الأهالي إليها الدقيق ليقوم الفران بخبزه، وهذا ما نراه في إحدى النوازل والتي ذكرت أن رجلاً كان قد حلف أن لا يطبخ خُبزه في "فرن معاوية"، لأنه يكره الفران الذي يعمل هناك، لكن زوجته ذهبت إلى الفرن وقام الفران بالخبز لهم، وفي هذه أشار ابن رشد بانها من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء، لكنه أجاب بأن الرجل ليس عليه شيء، لأنه حلف أن لا يطبخ، فلم يطبخ، ولم يأمر من طبخ في الفرن، ولو أنه حلف أن لا يطبخ له، ففي هذه الحالة يكون قد أخلف يمينه وتراجع فيه^(٣).

رابعاً: المقابر:

كانت الأراضي التي تُقام عليها المقابر^(٤) في الغالب أراضي أحباس^(٥)، يقوم أصحابها بتحبيسها وتخصيصها لبناء المقابر، غير أنه كان هناك من يقوم ببناء مقابر لعائلاتهم وعشيرتهم وتكون تلك الأراضي خاصة بعائلاتهم ويتم تمييز مقابرهم عن غيرهم، جدير بالذكر أن بعض المقابر كان يوجد القرب من العمران والتجمعات السكنية حتى يكاد يلتصق بها، والبعض الآخر كان يقع في أماكن بعيدة عن العمران^(٦).

(١) كان أهل المملكة الإسلامية كلهم تقريباً يتغذون على الخبز، وهذا على خلاف الهنود وسكان بلاد آسيا الشرقية ممن غذائهم من الارز، فقد كان الخبز في الشرق يُعمل أرغفة رقيقة مستديرة، وهي الصورة التي كان يُعمل عليها في أوروبا في بعض القرى. (آدم متر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الميلادي، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٢٥٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٢٥، ص٩٠٠؛ م٣٤٥، ص١١١٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، م٦٠٣، ص١٥٩٣.

(٤) يذكر ابن عبدون في مقابر إشبيلية: "لا سيما إشبيلية التي هي مصر عظيم، ولا مقبرة فيها تقوم بها، وأفيح ما في مقبرتها (وبها يعاب أهل بلدنا) السكنى على ظهور الموتى لقوم يشربون الخمر، وربما يفسقون، وقد أحدثوا فيها خلوات وسروياً تجرى على الموتى. (ابن عبدون: رسالة في الحسبة، ص٢٦).

(٥) فهناك من الأحباس ما كان يحبس كمقابر للمسلمين، وقد أورد ابن سهل بعض النوازل التي تتحدث عن تلك النوعية من الاحباس، كالذي حبس فدان بقرية السفائين بغربي حاضرة قرطبة للتدافن. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص٦٠٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٤٠٢، ص١٢٤٤؛ م٤٠٧، ص١٢٤٢.

أما عن شكل المقابر فقد كان يتم بناء شواهد على القبور^(١) وقُبب بالإضافة إلى إقامة الروضات حولها وأحياناً كان يحاط القبر بسور فقط حفاظاً على الموتى، لكن كان هناك من يبالغ فيما يُبنى فوق القبر كأن يقوم برفعه نحو العشرة أشبار أو أزيد، مما يسبب ضرراً لو أن بناء بالقرب من أماكن عمران^(٢).

فئات من المجتمع الأندلسي:

أولاً: طبقة الخاصة:

تحدثت النوازل عن طبقة الخاصة بشكل عام خلال عهدى ملوك الطوائف والمرابطين، وهى الطبقة التى تمتعت بالنفوذ والسطوة والوظائف العليا فى بلاد الأندلس، والتى استغلت هذا النفوذ أحياناً، لقد تناولت القضايا المتعلقة بالأموال والمواريث تلك الطبقة بشكل عام والمشاكل التى قابلتهم، وشملت تلك الطبقة الأمراء والعلماء والفقهاء وذوى الثراء والنفوذ فى المجتمع الأندلسي، على أنه من أشهر العائلات الأندلسية التى ورد ذكرها فى النوازل هى عائلة ابن زهر الأندلسية.

الأمراء والحكام:

وصل إلى ابن رشد عددٌ من الأسئلة التى بعث بها الأمراء والحكام ليستشيروه ويستفتوه فيها، من هؤلاء أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، والذى يُمثل استفساره فكرة من الأفكار التى كان من الطبيعي أن تدور فى عقول المغاربة والأندلسيين آنذاك وتشغل بالهم، فهل الحج أفضل أم الجهاد فى هذا الزمان؟ ، وعلى أساس الحالة الأمنية فى بلاد الأندلس فقد أسقط ابن رشد فرض الحج عنهم، حيث أن أحد شروط وجوب الحج هو القدرة على الوصول إلى الأراضى المقدسة والشخص آمن على نفسه وماله، وبطبيعة الحال فهذا الشرط لا ينطبق على أهالى الأندلس، لذا فالجهاد أفضل لهم من الحج، وقد طبق نفس القاعدة على أهل المغرب فى حالة أنهم لا يصلون إلى مكة إلا بخوف على أنفسهم وأموالهم، حيث يقول "فالجهاد عندي لهم أفضل من تعجيل الحج"، هذا وقد أشار إلى من يقوم بفريضة الجهاد من الجنود بوصفه لهم بقوله "حماة المسلمين" فهؤلاء الجهاد هو الواجب عليهم، ولا يجب عليهم أن يستعجلوا قضاء فريضة الحج إلا من بلغ منهم المعتزك- وهو ما بين سن الستين والسبعين-^(٣).

(١) علق البرزلى على هذه المسألة بقوله: " ومثلها يقع اليوم فى بعض مقابر الزلاج، تكون القبّة على القر أو على الرخام أو غيره من الأنقاض المرتفعة بعض الأمراء فيبيعه بعض ذريته أو يكون فى المقابر اتساع فيبيع بعض القبور فيها فلا ينكرون ذلك عليهم وهو من هذا المعنى. (البرزلى: النوازل، ج٥، ص ٣٨٨).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٩٤، ص ١٢٢٢، م٤٠٨، ص ١٢٤٤، م٤٠٩، ص ١٢٤٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٩٧، ص ١٠٢١-١٠٢٦.

هذا السؤال يُلخص طريقة تفكير المسلمين آنذاك ويعكس ذلك الواقع المر الذي تعاشوا معه، كما نستنتج من خلاله حالة التأهب والاستعداد الدائم للجهاد والحرب، كما يتضح أن الطرق لم تكن آمنة في بعض الأماكن والتي تقترب من مراكز العدو خصوصاً في بلاد الأندلس ساحة الجهاد، على العكس بالنسبة لبلاد المغرب والتي كانت بعيدة عن تلك الاضطرابات، جدير بالذكر أن على بن يوسف أرسل هذا السؤال في أول سنة ٥١٥هـ^(١)، أي بعد ترك ابن رشد لمنصب القضاء مما يؤكد لنا مكانة ابن رشد العلمية .

ومن الأسئلة التي سألها على بن يوسف بن تاشفين أيضاً سؤاله عن ايجازة الزيادة في جامع مرسية^(٢) بأراضي منسوبة إلى ابن طاهر^(٣)، كان يمتلكها قبل اخراجه من مرسية، كما سأل عن جواز إدخال منزل مُحبس يقع شرق الجامع في تلك الزيادة، بالإضافة إلى المال الذي أخرجته الحرة^(٤) لبناء الزيادة في الجامع ويتضح لنا من خلال المسألة أن ابن طاهر هذا كان له عدداً من الأملاك التي خسرها بخسارته لمُرسية، وقد أشار ابن رشد أن أرض ابن طاهر إن لم يكن هناك من يملكها بوجه جائز، فلا إشكال في إدخالها في زيادة الجامع، ولا إشكال أيضاً في إدخال المنزل المُحبس في الزيادة بغير ثمن إذا احتاجوها في الزيادة، لكن إذا كان هذا المنزل مُحبس على أشخاص بعينهم فلا يجوز أخذه منهم، أما مال الحرة إذا كان من مالها الخاص وقد اكتسبته من وجه حلال فذلك جائز، ولكنه إذا كان عكس ذلك فقد اختلف العلماء، فبعضهم أشار أن هذا المال يكون حكمه كحكم الفء بحيث يوضع في أهم أمور المسلمين وفي هذه الحالة يجوز، وهناك من قال منهم حكمه كحكم الصدقة، وفي هذه الحالة لا يجوز بناء الجامع من هذا المال، فإن تم البناء فضمن المال عليها، وصحت الزيادة المبنية به، وجازت الصلاة فيه^(٥).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٧، ص ١٠٢١.

(٢) مرسية: بضم أوله، والسكون، وكسر السين المهملة، وياء مفتوحة خفيفة وهاء، مدينة بالأندلس من أعمال تدمير، اختطها عبدالرحمن بن الحكم، وهي ذات أشجار وحدائق. (الحموي: معجم البلدان، مج ٥، ص ١٠٧؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٣٩).

(٣) يقصد به " أبو عبدالرحمن محمد بن طاهر " حاكم مدينة مرسية (ت ٥٠٧هـ/ ١١٣م)، تولى حكمها بعد وفاة والده في رمضان سنة ٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م، في عهده استقل بها عن حكومة بلنسية بعدما انتزعها المأمون بن ذى النون، وأصبحت إمارة مرسية، كان عبدالرحمن بن طاهر من أعظم علماء الأندلس وكتّابها في عصره، واستمر في حكم مرسية قرابة الخمسة عشر عاماً حتى سقطت في يد المعتمد بن عباد، توفي ابن طاهر وهو يبلغ من العمر نحو تسعين عاماً. (ابن الأبار: الحلة السيرة، ج ٢، ص ١١٧-١١٨؛ عبدالله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ج ٢، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٩٩٧م، ص ١٧٧-١٨٦).

(٤) الحرة حواء بنت تاشفين: أديبة وشاعرة، كانت متزوجة من سير بن أبي بكر والي مدينة إشبيلية في عهد عمها يوسف بن تاشفين، اشتهرت بالشعر وكانت تحاضر الشعراء والأدباء والكتبة في مجلسهم بمراكش، ولما توفي زوجها سير في جمادى الأولى سنة ٥٠٧هـ، تزوجت من تميم بن يوسف بن تاشفين. (ابن عذاري: البيان المغرب، ج ٤، ص ٥٦ - ٥٧).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٤، ص ١٠٧٧.

العائلات المشهورة بالعلم والثراء:

عائلة ابن زُهر^(١) والتي اشتهرت بالعلم والنفوذ والمال، من أهم العائلات التي ورد ذكرها في النوازل، وهي عائلة استوطنت إشبيلية وامتلكت العديد من الأملاك والثروات من ضياع وفنادق، وهذا يتضح من خلال الواقعة التي حدثت بين محمد بن زُهر وابن خالص بالإضافة إلى مشكلة التحبب التي وقعت لنفس العائلة^(٢)، ومن الناحية العلمية فقد انتهى إليها الزعامة الطبية في ذلك العصر، ومنهم: أبي مروان عبدالمك بن زُهر وابنه أبي العلاء بن زُهر (ت ٥٢٥هـ/١١٣١م)، وأعظمهم جميعاً أبي مروان عبدالمك بن أبي العلاء بن زُهر^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن بني عباد لما انفردوا بأمور الحكم في إشبيلية، أرادوا تشتيت العائلات والبيوتات الكبرى وأصحاب المناصب بها، وكانت عائلة بني زُهر من ضمن هؤلاء، فقد ارتاب في أمرهم وخاف من نفوذهم، فخرج جدهم الفقيه "محمد بن مروان بن زُهر"^(٤) إلى شرق الأندلس - مدينة شاطبة - على أن ابن بسام يشير إلى أن المعتمد بن عباد استمال أبا العلاء زُهر - وكان وزيراً آنذاك - لما أراد المسير إلى ابن تاشفين أثناء حصاره لحصن لبيط، وأعاد إليه بعض أملاكه التي كان قد تم مصادرتها، لكنه لم يستقر بإشبيلية إلا بعد خلع المعتمد^(٥) على يد يوسف بن تاشفين في عام (٤٨٤هـ/١٠٩١م).

إلا أنه يبدو أن ملوك الطوائف والمرابطين كانت علاقتهم ببني زُهر متأرجحة، فبعد أن هربوا من بني عباد وعادوا إلى إشبيلية مرة أخرى، فإننا نجد أنهم لم يبتعدوا عن تلك الوتيرة كثيراً في علاقتهم مع المرابطين، فبدأت علاقة جيدة حتى أننا نجد أبا العلاء زُهر والذي أصبح وزيراً كان له من المكانة والعزة والتمكين في مدينة إشبيلية ما يجعله يولى حاكماً يحكم من

(١) عائلة ابن زهر: وهي من أشهر العائلات الأندلسية، سكنت تلك العائلة مدينة إشبيلية في عهد دولة بني عباد، أي منذ بداية عصر دويلات الطوائف (أوائل القرن ٥هـ/١١م) وتمتعوا بنفوذ كبير، إضافة إلى الجاه والنبوغ العلمي، حيث اشتهروا في مجال الطب. (كمال السيد: دراسات أندلسية، ص ٩ - ١٠).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٢، ص ٣٢٥؛ م ٨٢، ص ٣٤٥.

(٣) توفي بمراكش سنة ٥٥٧هـ/١١٦٢م، ونقل جثمانه بعد ذلك إلى إشبيلية، حيث دفن بمقبرة بني زُهر، وكان في خدمة خلفاء الموحدين وكان يأنف من الفصد والجراحات على الرغم من أنه لجأ إلى الجراحة في بعض الأحيان ونجح فيها، وكان يرى كذلك أنه لا ينبغي للطبيب أن يقوم بتحضير الأدوية، فسبق بهذا إلى مفهوم الطب الحديث من فصل الجراحة عن الطب الباطني وعن الصيدلة، وصرف همه كله إلى الطب الباطني. (أنخل جنثال: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٥٢٨).

(٤) محمد بن مروان بن زُهر: أبو بكر الإيادي الإشبيلي المالكي، أحد أركان المذهب، واسع الرواية، عالي الإسناد، عاش ٨٦ سنة، وحدث عن محمد بن معاوية القرشي، وأبي عالي القالي، وهو والد الطبيب عبدالمك، وجد الطبيب العلامة الرئيس، أبي العلاء زهر، وقد توفي سنة ٤٢٢هـ. (الذهبي: العبر في خبر من عبر، ج ٢، ص ٢٤٨؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ١١٥-١١٦).

(٥) ابن بسام: الذخيرة، ق ٢، مج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

حاشيته، كما يولى صاحب المدينة، وشهود البلد، ويتحكم بأموال السلطان وأوجه صرفها فى مدينة إشبيلية، وظل على تلك الحال حتى انقلب عليه أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين فى عام ٥١١هـ/١١١٧-١١١٨م، بسبب الوشائيات ومُنِع دخول مراكش، وقام الأمير أبو حفص عمر بن يوسف بن تاشفين بسجنه لما تولى إشبيلية^(١).

هذا وقد ذكرت عدد من الفتاوى أسراً تمتعت بالثراء وأصبحت من طبقة الخاصة، وهى طبقة الفقهاء الأثرياء والأعيان، وهذا لا يعنى بالضرورة إشتغال جميع أفراد العائلة بدراسة الفقه، فقد كان منهم التجار ومنهم الفقهاء أيضاً، ومن هؤلاء أسرة الفقيه "سفيان بن العاصى الأسدى"^(٢)، وكان أخوه "محمد بن العاصى الأسدى" من أعيان مدينة مَرَبِيْطَر^(٣)، وكان يملك عقارات ومنازل كثيرة، حتى أنه كان يُقارض من أمواله ويُسلف جيرانه عند الضرورة وإحتياجهم إلى السلف برهان وغير رهان، وكان مشهوراً بذلك بين الناس حتى اشتهر بسعة الحال ووفرة المال^(٤).

ثانياً: طبقة أهل الذمة:

عاش فى وسط المجتمع الأندلسى كل من اليهود والنصارى، ولكن إذا تحدثنا عن النصارى فيجب أن نتحدث على مستويين، الأول هو النصارى المستعربون، والثانى هم نصارى أسبانيا النصرانية، وإن كان الإثنان لا يختلفان كثيراً فقد ساعد المستعربين إخوانهم من نصارى أسبانيا أثناء حروبهم على المسلمين، وأياً كان من أمر فما يهنا هنا هو تعدد الفتاوى الخاصة بالنصارى سواء المستعربين أو أبناء أسبانيا النصرانية، وكنتيجة لتعايش المستعربين مع المسلمين وردت على ابن رشد أسئلة خاصة بالخمير سواء حرمانيتها أو الإتجار بها، أو شراء ملابس النصارى، وكوضع طبيعى للاضطرابات الحادثة فى تلك الفترة، فقد ورد عليه أيضاً فتاوى توضح علاقة مسلمى الأندلس بنصارى أسبانيا المسيحية، كما ضمت إحدى النوازل سؤال تعليمى عن التعامل بين المسلم والذمى^(٥)، فهى إن دلت فإنما تدل إلى تطلع الأندلسيين لمعرفة كيفية تنظيم علاقتهم مع أهل الذمة آنذاك.

(١) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٣، ص٦٥-٦٦.

(٢) سفيان بن العاصى الأسدى: هو أبو بحر سفيان بن العاصى المربيطرى الأندلسى الفقيه المالكى، مُحدث قرطبة وكان من جُلة العلماء، عاش ٨٠ سنة، وتوفى سنة (٥٢٠هـ / ١١٢٦م). (ابن بشكوال، الصلة، ج١، ص٢٣٠، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٦، ص١٠٠).

(٣) مَرَبِيْطَر: مدينة بالأندلس بينها وبين بلنسية أربعة فراسخ، وهى حصن قريب من طرطوشة، وهو على جبل والبحر بقبليته، ويظهر منها شرقاً وغرباً، وينسب إليها قاضيها ابن خيرون المربيطرى، وسفيان بن العاصى الأسدى المربيطرى. (الحموى: معجم البلدان، ج٥، ص٩٩؛ الحميرى: الروض المعطار، ص٤٥٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢١٢، ص٨٦٤.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٩، ص٩٧٣.

بدايةً فإن النوازل تشير إلى عمل النصارى فى صناعة الخمر، فكان بعض المسلمين لا يحبذون بيع الكروم للنصارى لأنهم يستخدمونه فى صناعة الخمر، وكذلك كره ابن رشد بيع ذلك لهم ولكنه لم يبلغه حد التحريم، كما تشير النوازل أيضاً إلى أنهم كانوا يبيعونه فى الأسواق، وكان يُوضع فى أوعيه من جلود الحيوانات تسمى "الزق"، وفى بعض الأحيان ينفلق الزق مؤدياً إلى مشكلة كالتى حدثت حينما إنفلق زقى خل وخمر، وتحول أحدهما إلى الآخر^(١) أى أنهما - إما أصبحا خلاً أو خمرًا - مما يتسبب فى مشكلة لأحد الطرفين، وقد أشار ابن رشد فى تلك المسألة أنه إذا استحال خلاً فعلى المسلم أن يملأ زقه ويذهب وإذا استحال خمرًا فيملأ النصارى زقه ويذهب، ويهراق الباقي على المسلم.

لم تتوقف علاقة النصارى والمسلمين عند العلاقات التجارية فقط، بل تعدت إلى الأديان فكان يحدث أحياناً أن يُسلم أحد النصارى، ولكن بعد فترة يكثر اللغط حول كونه مازال على ديانته وأنه يُظهر الإسلام ويُخفى فى داخله المسيحية، وهذا الأمر من الأمور التى كانت تُرفع مباشرةً للسلطان ربما لأهمية الموضوع، وكانت الإجراءات المتخذة تجاه هذا الأمر هو أن يُفتش منزل هذا الشخص، وقد تم هذا ووجد عنده أدوات يستخدمها كبارهم من القساوسة فقط، كالشموع وهى التى يتقرب بها النصارى ويهدونها إلى قسيسهم ليوقدها فى معبدهم، ولوح على أربعة قوائم ليوضع عليه الانجيل حين قراءته، وعصا يتوكأ عليها عند قيامه لقراءة الانجيل، وأقراص من عجين تُستخدم كقربان يتقربون به عند تمام صومهم، وقد أفتى ابن رشد فى ذلك بأنه لا تقام الحدود بالسماع ولا بغلبة الظنون وإنما تقام بالبينة العادلة من المسلمين^(٢).

أما اليهود فقد عاشوا مع مسلمى الأندلس والنصارى المستعربين أيضاً، كجيران لهم حيث أنهم لم يقتصرُوا على المعيشة فى أماكن مخصصة لهم، ولكن لكل قاعدة شواذ، فتذكر إحدى النوازل شراء رجل مسلم منزل من يهودى بنصيبه من بئر مشتركة مع جاره، ويبدو أن هذا الحى به عدد من اليهود الساكنين فيه جنباً إلى جنب مع المسلمين^(٣)، لذا فهذا يؤكد ما ذكرناه بأنهم لم يقتصرُوا على العيش فى أماكن محددة وإنما اختلطوا مع باقى طوائف المجتمع.

وعلى ذلك فإننا نجد أن مسلمى الأندلس اهتموا بضرورة معرفة الأحكام الشرعية فى تعاملاتهم مع أهل الذمة، فحتى فى شراء الملابس المستعملة كانوا يستفتون ابن رشد فيها خصوصاً إذا كانت هذه الملابس تعود إلى أحد النصارى، مما جعلهم يتساءلون عن وجوب غسل

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١١١، ص ٥٤٢؛ ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٣٥، ص ١٤٦٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٣٧، ص ٦٠٥.

ثوب النصرانى قبل الصلاة فيه، وعن استخدام بئر مشتركة مع يهودى، فأشار ابن رشد بأن ذلك لا يُفسد البئر وإنما يُؤمر المسلم بأن لا يتوضأ بسور النصرانى واليهودى^(١).

ثالثاً: العبيد والجواري^(٢):

لما قامت دويلات الطوائف تسابق أمراؤها على اقتناء العبيد والجواري المغنيات والشاعرات فى بلاطهم^(٣)، مما أدى إلى تنشيط تجارة الرقيق فى الأندلس فقام النخاسون بتعليم الجواري^(٤) الغناء والموسيقى إلى جانب علوم اللغة ودراسة الطب وعلم التشريح وعلم الطبيعة، كل ذلك فى سبيل أن يرفعوا من سعرهم، وهذا ما حدث بالفعل فقد دفع ملوك الطوائف وأثرياء الأندلس المبالغ الباهظة لاقتنائهم، فقد دفع هُذيل بن رزين فى شراء جارية أبى عبدالله ابن الكتانى ثلاثة آلاف دينار^(٥).

انقسمت الجوارى فى الأندلس إلى فئتين الأولى تُتخذ من أجل النسل وأخرى -الإماء- تُتخذ من أجل الخدمة، وإن كان الغالب أن تكون الفئة الأولى من البيض الصقلييات أو الأسرى من النصرانى الأسبان ومن شابههم، فهذا لم يمنع أن تُتخذ الإماء فى بعض الأحيان بهدف الاستمتاع وقد يحدث أن تُتجب الأمة من سيدها^(٦)، وهذا ما يظهر من خلال بعض الفتاوى،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٣٧، ص ٦٠٥؛ ج ٣، م ٦٣٤، ص ١٦١٨.

(٢) اشتهرت الأندلس بأسواق الرقيق حيث اختصت بالخدم البيض والجواري، وقد تعددت مصادر الرقيق فى الأندلس، فمنها الحملات الصيفية على أسبانيا النصرانية أو عن طريق القرصنة البحرية أو الشراء من تجار الرقيق، جدير بالذكر أن تجارة الرقيق الأبيض المجلوب من أوروبا إلى العالم الإسلامى كانت عن طريق الأندلس. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، د.ت، ص ٢٦٢؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات فى تاريخ الأندلس الاقتصادى، ص ٢٢٣).

(٣) اقتصر شراء الجوارى على الطبقات الثرية، حيث لم يوجد بين نساء العامة إماء مملوكات إلا نادراً ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعارهم بالنسبة لدخل العامة من الشعب. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسى، ص ١١٢).

(٤) فقد دخل الأندلس سبايا حرب وفى قوافل الرقيق العابرة أو بضاعة يُرجى بيعها فى أسواق الأندلس، وقد عُرض فى هذه الأسواق الكثير من الجوارى المتعددة الأجناس والألوان، وكان إقبال الأندلسيين على الجوارى الصقلييات أكثر من غيرهن. (جانان عز الدين شبانة: الجوارى وأثرهن فى الشعر العربى فى الأندلس، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٠٥م، ص ٨٤).

(٥) فايز عبدالنبي فلاح القيسى: أدب الرسائل فى الأندلس، ص ٣٦؛ محمد بشير العامرى: مظاهر الحياة الأندلسية والتأثيرات العراقية فيها، مجلة آداب البصرة، العدد ٥٩، ٢٠١١، ص ١٩٦.

(٦) وهذا على الرغم من أن العلاقة بين رجل أبيض وامرأة سوداء ينظر إليها باحتقار، من ذلك ما روى عن أن الظافر بن ذى النون أمير طليطلة كان له ابن يدعى أرقم من أمة سوداء واقعها فى حالة سُكر، ويُذكر أن المأمون قد تسامح مع أخيه هذا، ولكن ابنه كان على النقيض فقد فر الأرقم من المملكة من ابن أخيه وارتجل أبياتاً تصف حالته، حيث قال:

لئن طبتم نفساً بتركى دياركم	ففسس عنكم بالتفرق أطيبب.
إذا لم يكن لى جانب فى دياركم	فما العذر لى أن لا يكون تجنّب.
زعمتم بأنى لسنت فرعاً لأصلكم	فهلا علمتم أننى عنه أرغب.
وحسبى إذا ما البيض لم ترع نسبه	بأنى إلى سيفى و رُمحى أنسب.
وإن ممدت الأييام فى عُمرى للعلا	يُشرق ذكرى فى السورى ويُغرب.

(المقرى: نفع الطيب، ج ٤، ص ١٣٣-١٣٤؛ سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسى، ص ١٠٥-١٠٦).

حيث ادعى أب علي ابنه أنه غلامه من أمة كانت له، في حين ادعى الابن أنه ابنه من امرأة حرة بنت حرين، ومما يثبت ذلك أيضاً أن الأمة إذا بيعت كان يتم استبرائها^(١) أولاً والغرض من هذا حفظ الأنساب، وأنها كانت تُرد على صاحبها إن ثبت فيها حمل في مدة الاستبراء^(٢)، مما يؤكد أن الجوارى لم يُجلبوا فقط من أجل النسل، كذلك الإمام لم يكونوا للخدمة فقط.

من المعروف أن عملية بيع وشراء العبيد والجوارى^(٣) كانت تتم مثلها مثل أي عملية بيع وشراء، فيمكننا أن نعتبرهم سلعة ولما لا وهم في الأساس يُعاملون على أنهم سلعة تُباع وتُشتري، فقد خُصص لهم الأسواق تسمى بأسواق النخاسة، وعمل في شرائهم وبيعهم تجار يُسمون بالنخاسين، وعلى الرغم من أن الأندلسيين كانوا يتخذون حذرهم عند شراء الرقيق، وبالرغم أيضاً من الضوابط التي وضعتها الكتب الفقهية والاحتياطات التي وضعها المحتسب لعدم السماح بوجود غش وتدليس، إلا أن هذا لم يمنع التجار من الغش والتدليس، فكثيراً ما نجد إماء وعبيد يُردون بسبب عيوب ظهرت بهم بعد عملية الشراء^(٤)، أو أن يكتشف المشتري أنه اشترى العبد بأكثر مما يستحق بالإضافة إلى وجود عيب به^(٥).

وكان يُرد البيع في بعض الأحيان، وفي أوقات أخرى كان يتم تقييم العيب الموجود بالعبد بالمال وخضم المبلغ مما دفعه المشتري ويُعيد له البائع المبلغ المخصوص، ومن ذلك أن رجلاً ابتاع أمة سوداء وكانت مريضة وثبت ذلك، وبقيت عند السيد الجديد مدة خمسة أشهر ثم توفيت، وعند غسلها وجد بها كياً فاحشاً من معدتها إلى سرتها^(٦)، فلما سئل ابن رشد في ذلك أفتى برجوع قيمة عيب الكى من الثمن^(٧)، كذلك فإن الحمل من العيوب التي إن ظهرت في الأمة أوجب وقف بيعها وردّها إلى سيدها^(٨).

(١) الإستبراء: وتعنى أن يشتري الرجل الجارية أو الأمة، فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سبها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، ومعناه: طلب برائتها من الحمل، أي لايمسها حتى تَبْرَأَ رحمها ويتبين حالها هل هي حامل أم لا. (الحوارزمي: مفاتيح العلوم، ط ١، ٩٣٠م، ص ١٤؛ ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٣٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٥، ص ٧١٧؛ م ٣٢٦، ص ١٠٨١.

(٣) كانت بلاد الأندلس تنتشد في عملية بيع وشراء الجوارى، حيث يتطلب شرائهن حضور كاتب العقود وتوضيح الأسباب المقنعة التي تُطلب الجارية من أجلها بكل دقة. (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص ٤٣٢).

(٤) من الحيل التي اتبعها التجار والتي حققت لهم مكاسب كبيرة، تغيير لون البشرة وتطويل الشعر وتسمين الأطراف وتنعيمها. (جانان عز الدين شبانة: الجوارى، ص ٨٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠٦، ص ٥٣١.

(٦) لا نعرف حقيقة هذا الكى وما سببه، هل هو ناتج عن تعذيب؟ أم محاولة علاج فاشلة؟ نظراً لأنها كانت مريضة، ولكن أغلب الظن أن يكون سوء معاملة.

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧١، ص ١٥٦٢.

(٨) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٦٥، ص ٧١٧.

على أنه في بعض الأحيان كان يُجبر المالك على بيع جاريته، وهذا تحت الضغط والإكراه، وقد استشار الفقهاء ابن رشد في هذه المسألة، خصوصاً بعد وفاة صاحبة المملوكة، حيث قام الورثة على المشتري مطالبين بحقهم في استعادة جاريتهم، فأثبت هذا الرجل بأنه كان ابتياعاً صحيحاً بعد الإكراه بنحو شهرين، وكان الحكم في هذه المسألة بضرورة رد المملوكة على الورثة^(١)، لأنه اشتراها في البداية تحت الضغط وبدون حق.

ومن الجدير بالذكر أن العبيد والجواري^(٢) كان يتم توريثهم كالأموال والأموال، فبعد أن يكون العبد ملكاً لسيد أو مالك واحد، يصبح مُشترِكاً في عبوديته أكثر من فرد بسبب وقوعه ضمن التركة، وكان يحدث بعض المشاكل عند تقسيم التركة خصوصاً إذا قام المتوفى بمحاولة تَوَلِيحٍ - تمرير - الميراث لأحد أفراد عائلته، فقد قام رجل ببيع أمة لزوجته أثناء مرضه المتصل بوفاته، وأشهد الشهود على ذلك، فلما توفى قام الوصي على أبنائه - كانوا من زوجة أخرى - بالاعتراض على هذا البيع واعتبره تولىح، وذلك لأن عقد البيع لم يُكتب فيه الثمن، وتخاصموا عند القاضي ابن حمدين الذي لجأ لابن رشد وعدد آخر من القضاة لاستشارتهم في تلك القضية، فأفتى البعض بنقض البيع وعودتها ميراثاً، في حين أفتى آخرون منهم ابن رشد بأن البيع صحيح، مما جعل ابن حمدين يشير بضرورة الإصلاح بينهم، وأن تكون الأمة نصفها ملكاً للزوجة والنصف الآخر ميراثاً^(٣).

أما عن زواج العبيد والإماء فقد كان تزويجهم أمر يختص به السيد فقط، حتى أن المالك يمكن أن يُجبر عبده ذكوراً وإناثاً على الزواج حسب إرادته هو^(٤)، وإن كان الموافقة على الزواج من عدمه بيد السيد فإن الطلاق بيد العبد فقط^(٥).

والعبد أو الأمة بين الشريكين لا يتزوج إلا بموافقة سيده معاً، فلا يجوز أن يزوجه أحدهم دون موافقة الآخر، وإذا حدث هذا فإن من حقه سيده إذا علم بهذا الزواج أن يجيز الزواج أو أن يفسخ العقد، وإذا أبطل العقد قبل الدخول سقط عنه الصداق عن العبد إن كان لم يدفعه

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٦٢، ص ١٦٤٢.

(٢) لم يكن العبد يتمتع بأى حق، وذلك على أساس أنه غرض أو شئ يمكن بيعه وشراؤه، ويبقى من حق سيده فقط التصرف بأموره جميعاً حتى أمر تزويجه والموافقة على هذا الزواج مع أحقية عدم إبعاد الطفل عن والدته قبل بلوغه - على الأقل - سبع سنوات، ولم يكن للعبد حق امتلاك أى عقار خاص، وكان يكتفى بوجود مبلغ مستقل خاص به يمكنه من خلاله اعتناق رقبته وشراء حريته. (جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ١٢٦-١٢٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٥٣، ص ١٦٣٧.

(٤) ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ٢٤٥؛ سلوى عبد الخالق على أحمد: الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي في عصر المرابطين والموحدين، ص ٦٢٧.

(٥) سعاد زكريا محمود عبدالجواد: الرقيق ودوره في بلاد المغرب من أواخر القرن الرابع الهجري حتى أواخر القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، جمعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

بعد، لكن إن كان قد دفعه رُد إليه مرة أخرى، ويتضح من النازلة أن الصداق كان يدفعه العبد من ماله^(١) وليس سيده، وإن كان في بعض الأحيان يتكفل السيد بتلك المصاريف، وجدير بالذكر أن الصداق عند رجوعه للعبد يكون ملكاً له كما كان إلا إذا أراد سيده أن يقتسما المال، وفي حالة أن تكون المرأة قد تصرفت في الصداق بأي شكل من الأشكال فإنها تُغرم هذا المال إذا كان لها مال، وإن لم يكن لها مال نُظر في ذلك، هذا بالنسبة للعبد الذكر، أما الأمة فإن زوجهما أحد مالكيها، فإن عقد الزواج يُفسخ سواء قبل الدخول أو بعده، حتى وإن وافق سيدها على الزواج^(٢)، وإن كان هذا قبل الدخول سقط الصداق عن الزوج إن لم يدفعه، ورُد إليه إن كان قد دفعه، وإن كان بعد الدخول فإن له النصف إن وافق سيدها، واختلف الفقهاء إن لم يوافق^(٣).

وكما أشرنا أن المالك كان يتكفل بمصاريف عبده وزوجته^(٤) في بعض الأحيان، فقد تكفل أحد السادة بنفقة زوجة عبده طوال مدة زواجهما، ووضع ذلك شرطاً في عقد زواجهما، ويبدو أن ذلك كان من العادات والأعراف، وقد أبطل ابن رشد هذا الشرط إلا في حالة واحدة، وهي إذا ذُكر أنه في حالة وفاة السيد تعود النفقة على الزوجة للعبد^(٥).

ومن الجدير بالذكر أن الأمة كان لها أن تتزوج من عبد أو من رجل حر، وكذلك العبد له أن يتزوج من أمة أو من امرأة حرة^(٦) - غير سيده^(٧) - وإن كان زواجه من حرة^(٨) فيه

(١) مال العبد: من مذهب مالك أن العبد يملك ماله، إلا أنه ملك موقوف، لا تجوز فيه أحكامه، لا في بابا البيع والشراء، ولا في باب المعروف. (الخُشْنِي: أصول الفتاوى في الفقه على مذهب الإمام مالك، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص ٤١٩).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٩٠، ص ٨٠٦.

(٣) حكي اللخمي: قولين عن مالك: " أن السيد إذا جاز نكاح أمته فإنه ماض فكذا هنا أحرى لأنه عقده هنا من له شريك في الولاية. وخرج عليه إجازة الأب في ابنته البكر إذا عقد عليها غيره. (البرزلي: النوازل، ج ٢، ص ١٩٤).

(٤) ومن القضايا التي عرضت على قاضي الجماعة بقرطبة ابن لبابة، قضية العبد الذي تزوج حرة بدون إذن سيده، فقال القاضي: بفسخ عقد النكاح إذا كانت الفتاة لم تعلم أنه عبد ولها أن تطلق نفسها منه متى شاءت. (ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٩٠-١٩١؛ سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٠٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ١٤٧٣.

(٦) يجوز تزويج العبد الحرة إن رضيت به، ومن الأدلة على ذلك: قصة بُريرة حيث خُبرت حين عُتقت إما أن تظل مع زوجها أو تطلق، فبقيت معه، جدير بالذكر أن أي عبد امتلكته زوجته أو أمه ملكها زوجها، فإن النكاح بينهما يفسخ في الحال. (ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، ص ٢٤٦؛ ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م، ج ٩، ص ١٣٩).

(٧) عن ذلك راجع: فصل " ويحرم على العبد نكاح سيده "، في كتاب المغني. (ابن قدامة: المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن - عبد الفتاح محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ٣، ١٩٩٧م، ج ٩، ص ٥٧٤).

(٨) الزوج العبد إذا طلق الحرة طلقين لا تحل له حتى تنكح زوجاً قال بذلك عثمان وزيد بن ثابت، لإعتباراً بحال الزوج، وخالفهما على فقال لا تحرم حتى يطلقها ثلاثاً إعتباراً بحال الزوجة. (الحجوي: الفكر السامي، ج ٢، ص ٤٦).

خلاف وكان يُعتبر مهانة ونقصاً، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك حالات لزواج عبيد من نساء أحرار^(١) - وإن كانت حالات قليلة - ويكون أبنائهم أحراراً تابعين لأهمهم، وكان يحدث أن يشتري الأبناء أباهم من أجل اعتاقه^(٢)، وأياً كان من أمر فحتى لو كانت الأغلبية الساحقة تحتقر تلك العلاقة وتعدّها من المهانة، فهذا لم يمنع حدوثها ولو بنسبة قليلة.

ومن المعروف أن الإسلام قد حث على عتق العبيد، فقد ضيق منافذ الرق، وجعل الحرية هي الأصل للإنسان، فكان المالك إما أن يعتق عبده إبتغاء مرضاة الله وبدون أى سبب آخر لذلك، أو أن يعتقه مقابل مبلغ من المال، وفي جميع الأحوال كان يكتب السيد لعبده وثيقة بعثته وحرية ويشهد عليها الشهود، وكان يضع شروطاً في بعض الأحيان في العقد والتي إن يلتزم بها العبد طوال المدة التي يُحددها سيده لن يستطيع أن يحصل على حريته، وسنتطرق إلى تلك الشروط في السطور التالية.

وجدير بالذكر أن هذا العقد كان يسمى عقد عتق أو عقد استراء^(٣) وكذلك هناك عقد التدبير^(٤)، وفي الغالب يكون العمل به بعد وفاة المالك، من الشروط التي كان يضعها السيد ومن الملفت للنظر هو ظاهرة هروب العبيد^(٥)، وهذا ما نستطيع أن نلاحظه من خلال إحدى النوازل حيث قامت سيدة بعقد عتق لمملوكتها والتي اشترطت فيه عليها أنها إن لم تقم بواجبها أو أهملتها، كذلك إن حاولت الهرب أو هربت بالفعل فلا عتق لها ويبطل العقد، مما يدل على أن تلك الجارية كانت كثيرة الهرب وحاولت سيدها أن تسيطر عليها محاولة إغرائها بالعتق، لكن

(١) هناك وثائق تثبت زواج الحرة من عبد، حيث كان يُشترط على المرأة إن كانت بكرًا أن تتفق بالموافقة أو الرفض، ولا يكتفى بسكوتهما، ويسمع من الشهود ذلك، وللعبد نفقتها وكسوتها من كسبه وليس لسيدة، فإن أنجب منها فإن أبنائه أحراراً، ونفقتهم من بيت المال، إن لم يجدوا من ينفق عليهم، أما نفقة أولاد الحر من الأمة فعلى سيدها. (سعاد زكريا محمود: الرقيق ودوره في بلاد المغرب، ص ١٥٧-١٥٨).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٣، ص ١٥٤.

(٣) والاستراء في العتق هو أن يقول السيد: متى عقدت لعبدي فلان عتقاً، فإنني إنما أعتقه خوفاً من أن أكرهه على بيعه من حيث لا أستطيع أن أمتنع، حيث كان السادة يعقدون عقود عتق وهمية في بعض الأحيان، يكون الغرض منها استصلاح حال العبد، أو الخوف من حادث طارئ ممكن أن يحدث. (سعاد زكريا: الرقيق ودوره في بلاد المغرب، ص ٢١٣).

(٤) وهذا النوع من العتق يكون مُعلق بوفاء السيد، وهو أن يُعلق المُكلف الرشيد عتق مملوك في ثلث ماله بعد موته بعنق لازم، كأن يقول شخص لعبده: أنت حر عن دبر مني، أو أنت مدير، فيعتق المدير بعد موت سيده من ثلث مال السيد، ومما يميز به أن العتق في التدبير ألزمه السيد ذمته وأنشأه من الآن، فإن كان مُعلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه. (ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، ص ٥١٧-٥١٩).

(٥) يُذكر أن ظاهرة هروب العبيد انتشرت بشكل كبير في الأندلس أيام ملوك الطوائف، فقد كان بعض العبيد يفرون من أسيادهم إلى مكان آخر فيحترفون التجارة ويلبسوا زى التجار. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١١٠؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ٣٦٨).

الجارية لم تلتزم بشروط العقد، فأرادت سيدها بيعها فاستشارت الفقهاء واختلفوا في ذلك، لكن ابن رشد قال أن للسيدة أن ترد عتق مملوكتها إن كان إهمالها وعدم خضوعها لسيدها قبل أن تجب لها الحرية، ولأن تلك السيدة مرضت وخاف الفقهاء أن تبيع المملوكة ثم تموت، ويكون البيع قد وقع على ما كان يجب أن يُعتق، لذا فإن ابن رشد حل هذه المشكلة بأنه إن ثبت امتناعها عن الطاعة توقف بيعها لمدة شهر، فإن تم الشهر والسيدة سليمة صحيحة ليس بها مرض فلها أن تبيعها، وإن ماتت أو مرضت مرضاً يتصل بوفاتها بعده، تعتق المملوكة من رأس المال ولا ترد إلى الرق^(١).

ومما سبق نجد أن عقد الاسترعاء كان يعقد المالك في حالة خوفه من أن يحدث شيء طارئ يضطره أن يبيع عبده أو أمته، ومن ذلك عقد الاسترعاء التي عقده إحدى سيدات إشبيلية لجاريته، حيث أنه عند دخول المرابطين الأندلس وقعت الجارية ضحية عملية خطف من قبل أحد الأشخاص، وظلت عنده مدة ولما عرف سيدها ردها عليها مرة أخرى، فقامت بعقد تدبير لها ولما اطمأنت للأوضاع أرادت أن تفسخ العقد^(٢)، ما يهنا هنا هو ما حملته تلك النازلة من تصوير لما حدث في إشبيلية عند دخول المرابطين لها فنستطيع أن نرى حالة الاضطراب التي حدثت بين الأهالي من خلال حالة خطف الجارية ومكوثها عند خاطفها مدة لم يتوصل لها أحد خلالها.

وأحياناً يقوم المالك بكتابة عقد العتق لعبده ولا يُشهد عليه أحد ولا حتى يعطيه لعبده، ويُكتشف ذلك بعد وفاته أو حتى وهو على قيد الحياة، لكن ابن رشد لم يُجز هذا، حتى ولو كان هناك شهود على أن الخط الموجود في العقد هو خط المالك^(٣)، وسبب عدم إجازته لذلك أنه حتى لو أقر أن هذا خطه فيمكن أن يقول أنه قد كتبه حتى يستشير في تنفيذه ولم يكن لديه نية في تنفيذه، فيُصدق في قوله.

على أن هناك بعض السادة الذين أوصوا بعتق أحد عبيدهم أو إحدى جواريتهم، مع منحهم جزء من تركتهم، وهذا كما نراه في إحدى النوازل حيث قام شخص يدعى "أبي محمد عبدالله بن سفيان التجيبي" بكتابة عقد عتق لأمته المُسمّاة "زهر" لم يشهد عليه أحد وتركه عندها، فلما مات أخرجته، حيث ذُكر فيه أنها حرة إن ماتت ولها خمسون مثقالاً مرابطية، كما تُمنح كل ما تحتوى عليه خزانتها من ثياب تصلح لها، كما تصدق عليها، وأوصى أن لا يضايقها أحد أو يمنعها شيء من حقها، كما ظهر عقد استرعاء آخر كان قد أشهد عليه الشهود بتاريخ ذى

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨٦، ص ٣٥٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٧، ص ١٦٧.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٩١، ص ١٣٧٣.

الحجة سنة ٥١٥هـ، فأشار ابن رشد^(١) أنه إن لم يكن لديها شهود على هذا العقد أو أنه لم يُشهد على نفسه أحد، فلا يُحكم لها بشيء، بسبب أنه من الممكن أن يكون قد كتب هذا العقد ليشاور نفسه في تنفيذه، ولم يكن ينوى تنفيذه^(٢).

وعلى ما سبق نجد أنه حتى لو لم يكن هذا المالك ينوى تنفيذ العقد، فإن العقد يحوى لنا على الأقل صورة لبعض ما كان يفعله السادة عند عتق عبيدهم، حيث يمنح السيد لعبده أو أمته مبلغ من المال وثياب، ليستطيع أن يبدأ حياته في ظل حريته بطريقة صحيحة، ولا يجعله عرضة للحاجة، أيضاً هذه النازلة الوحيدة التي ذكرت اسم أمة، ونستطيع أن نرى أن العبيد والإماء كانوا يتسمون بأسماء مفرحة تبعث على السعادة والسرور كإسم الأمة "زهر"، حيث اختلفت أسماء العبيد والإماء عن أسماء السادة والأحرار.

وأحياناً كان يوصى أحد الأفراد بعتق جاريته بعد وفاته، حيث تُعتق من ثلث ماله، فيظهر بها حمل وكان الوصى قد ذكر ذلك في وصيته بعتقها واعترف بوطئها^(٣)، وفي هذه الحالة فإن عتقها يبطل لأنها استحققت حريتها بإنجابها وتحولها لأم ولد.

وفي نهاية الحديث عن العبيد والجواري يجب أن نشير إلى أن العتق كان يقف ولا يجوز في حالة إن كان المالك مديون بالمال لأشخاص، ففي هذه الحالة لا يجوز العتق إلا بموافقة أصحاب الدين، كذلك لم يجب العتق على العبد إن كان المالك قد اشتراه شراءً فاسداً ولم يكن له مال سواه، أو كانت قيمته يوم عتقه أقل من قيمته يوم شراؤه، ففي هذه الحالة يفسخ البيع ويُرد إلى البائع^(٤).

رابعاً: فئة الجنود:

وتتكون تلك الفئة من أجناس مختلفة أبرزهم العرب والبربر المغاربة، هم المسئولون عن حماية أراضي المسلمين، فهم المجاهدون في سبيل الله من أجل إعلاء كلمة الإسلام ورفع رايته ضد أسبانيا النصرانية، عندما دخل الجنود المرابطون الأندلس كانوا يشكلون إنقاذاً مهماً وسريعاً لمسلمي الأندلس الذين كانت قد تشتت جنودهم ما بين ملوك وأمراء الطوائف، فلم يعد هناك من يدافع عن البلاد بحق بعدما توجه أمراء الطوائف لمحاربة بعضهم والاستعانة بأعدائهم

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٣١، ص ١٠٩٠.

(٢) أشار الونشريسي في كتابه إلى أن ما ذكره ابن رشد عن مالك هو ما رواه البأحي وغيره، من كتب وصيته بيده فوجدت في تركه، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين لم يثبت منها شيء حتى يشهد عليه، إذ قد يكتب وصيته ولا يعزم.

(الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٩، ص ٣٧٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٦٠، ص ١٣٢٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢١٤، ص ٨٧٣؛ م ٢٩٣، ص ١٠١١.

ضد إخوانهم من المسلمين، وبالرغم من ذلك لا يمكننا القول أن دخول الجند المرابطون إلى الأندلس كان في جو من الهدوء، وذلك بسبب إحدى النوازل والتي تحدثت عن خطف مملوكة من قبل أحد الأشخاص وذلك في أيام دخول المرابطين إلى إشبيلية، تلك النازلة تجعلنا نشك في حدوث بعض الاضطرابات أثناء مرور الجيش المرابطي بإشبيلية، فربما حدثت حالة من الهرج والمرج تسببت في هذه الاضطرابات من قبل عامة المسلمين.

كما وردت نوازل تتحدث عن أرزاق الجنود، حيث يُذكر أن المنصور عبد العزيز ابن أبي عامر^(١) وواضح العامري قاما ببناء رباغ- بيوت- وحوانيت في شرق الأندلس: شاطبة وغيرها، وجعل ما يأتي من إيجارهم لصالح المسلمين وأرزاق الأجناد، جدير بالذكر أن الجند المرابطون كان يتم صرف لهم طعام- ويعنى هنا القمح والحبوب- إلى جانب مرتباتهم، وكان الجند يلجأون لبيع الطعام المُستلم حيث يقومون بالاتفاق مع المُشترين قبل أن يستلموا الطعام^(٢)، أما عن بيعهم لمخصصاتهم فربما يعود ذلك إلى أنهم كانوا يبيعونها بمبالغ ضخمة أو أنهم كانوا يستلمون كميات كبيرة منه زيادة عن حاجتهم فيقومون ببيع تلك الزيادة.

خامساً: الأسرى:

وبطبيعة الحال فإن الأسرى فئة فرضها الواقع السياسي، فقد وقع عدد من الأندلسيين في الأسر خلال الحروب التي قامت بين طرفي الصراع، فكان منهم من يستطيع الهرب من قبضة العدو دون دفع فدية^(٣)، وهناك من كان يتم افتدائهم مقابل دفع فدية أو أن يقوم أحد الأشخاص بتخصيص جزء من وصيته لفداء أحد الأسرى كنوع من الأعمال الخيرية، أو يقوم أهل الأسير بتجميع مبلغ الفدية عن طريق السلف، أو مبادلتهم بسلام نصراني أو أحد العلوج^(٤) حيث يقوم شخص ما بشراء غلام نصراني أو علج ومبادلته بأحد الأسرى أو بإثنين من الأسرى، مما جعل أصحابهم يبيعونهم بأسعار مضاعفة، ولم يكن الأسر يقع في المعارك فقط فقد يحدث أن يأسر العدو إحدى مراكب المسلمين التجارية فيقومون بفداء أنفسهم بما معهم من أمتعة^(٥)، هذا وقد

(١) المنصور عبد العزيز بن أبي عامر: هو أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد بن المنصور بن أبي عامر،

أول أمراء الدولة العامرية في الأندلس (ت ٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م). (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ١٦٤-١٦٥،

٣٠١-٣٠٢؛ الزركلي: الأعلام، ج ٤، ص ١٨-١٩).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٢، ص ١٥٦٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٣٧، ص ١٦١٩.

(٤) العلوج: والمفرد علج، وهو الرجل الضخم من كفار العجم، وبعض العرب يطلق العلج على الكافي مطلقاً. (أنور

محمود زنتاتي: معجم مصطلحات التريخ والحضارة الإسلامية، ص ٢٨٢)

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٢٥، ص ٥٨٦؛ م ١٣٨، ص ٦٠٦؛ ج ٢، م ٣١٥، ص ١٠٥٨؛ ج ٣، م ٦٦٥، ص ١٦٤٥.

أجاز ابن رشد شهادة الأسرى بعضهم لبعض حين عودتهم من دار الحرب إن كانوا فى موضع شك عما فعلوه بأموال الفدية^(١).

بعض الوظائف التى ورد ذكرها فى الفتاوى :

اشتملت النوازل على بعض الوظائف التى كانت موجودة آنذاك، فنجد منها ما تعدد ذكره والحديث عنه خلال الفتاوى، ومنها ما ورد بشكل عابر دون حتى الشعور بوجوده داخل ثنايا الفتوى، وخلال السطور القليلة القادمة سنلقى الضوء عليها جميعاً سواء التى تعدد ذكرها أو التى وردت بشكل عابر.

القاضى ومعاونه :

نظراً لطبيعة عمل القاضى التى تطلب العدل والمساواة بين جميع الفئات، بالإضافة إلى تعدد إختصاصاته ومشاكل العامة التى ينظرها فى مجلسه، والمراسلات الآتية له من كل البقاع تستفتيه فى أمورهم الدينية والدنيوية، فقد فرضت طبيعة العمل هذه ضرورة وجود معاونين للقاضى، لمساعدته فى بعض الأمور التى لن يستطيع أن ينظرها، فيمكننا القول أن القاضى كان يعطى بعض إختصاصاته لمساعدين له وهؤلاء المساعدين إختص كل منهم فى خطته التى يُعينه فيها القاضى.

كان يتم تعيين القاضى من قبل أمير المسلمين، وفى بعض الأحيان كان يتم تعيينه بترشيح من والى الجهة التى يسكن فيها، هذا ويتضح من النوازل أن القاضى كان يأخذ راتباً إن كان يحتاج إلى ذلك، فقد سئل ابن رشد عن قاضٍ ولى قضاء بلد شرق الأندلس ويبدو أنه لم يكن غنياً فقد كان يحتاج إلى راتب لتدبير أمور معيشته، كما يتضح أن راتبه الذى خصص له كان من أحباس خصصت أيام الدولة العامرية لنواب المسلمين وأرزاق الأجناد، لذا فقد سئل ابن رشد عن جواز ذلك، فأجاب بأن الأموال والأصول المحبسة لو لم يكن مشهور عنها أنها أخذت بالغصب، فيجوز للقاضى أخذ راتبه منها^(٢).

جدير بالذكر أن القضاة ينقسمون إلى قضاة القواعد وقضاة الكور^(٣)، وقضاة الكور كانوا يُعينون من قبل قضاة القواعد، وفى بعض الأحيان كان قضاة الكور يغيبون عن مهامهم إما لمرض أو سفر أو لانشغالهم بأمر من الأمور فيستنيبون من يقوم بمهامهم، وقد أشار ابن

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٩٩، ص ١٢٣٢؛ ج ٣، م ٦٦٥، ص ١٦٤٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٧، ص ١٨٢؛ ج ٣، م ٥٧٢، ص ١٥٦٢.

(٣) قضاة الكور: هم النواب الذين يستخلفهم قضاة القواعد فى القرى. (الخطاب: مواهب الجليل فى شرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ج ٦، ص ١٠٧).

رشد إلى أنه قاضى الكورة لا يستطيع أن يستتیب غيره على شئ من الأحكام وهو غير مريض، لكن لو غاب أو مرض فيجوز له ذلك إن كان القاضى الذى قدمه قد سمح له بذلك، وفى هذه الحالة يكون لبديله جميع الحقوق والواجبات التى له، وكانت مهام قاضى الكورة أن يصدر الأحكام ويخاطب الفقهاء والقضاة ويضرب الأجال فى القضايا ويقيم الحد فى شرب الخمر وفى الزنى^(١).

وكان تغير القاضى أو عزله أو وفاته من الأمور الطارئة التى كانت تُعرض القضايا والمخاصمات التى ينظر فيها، والشهود الذين يمثّلون بين يديه لإعطاء إفادتهم، إلى موقف حرج، فقد يترك بعض القضايا قبل أن يتم الحكم فيها فلا يُعرف هل يمضى القاضى الجديد مستكملاً للقضايا العالقة على ما تركها القاضى السابق أم ينظرها من جديد، وفى بعض الأحيان كان يقوم القاضى الجديد بإعادة سماع الشهود وإثبات شهادتهم، وفى أحيان أخرى يتعذر ذلك على القاضى، حيث كان يقوم بعض القضاة عند كتابة وثيقة الشهادة لا يذكرون أسماء الشهود ويكتفون بذكر جملة "بشهادة الشهود المسمين فيه"، مما يسبب مشكلة لمن يأتى بعدهم من القضاة، ومما لا شك فيه أن القاضى إذا أشهد على قبول البينة وأثبت ذلك فى عقد، وثبت هذا عند الحاكم بعده حكم بها دون تزكية وإن لم يعرف عدالتها، وهكذا لا يلزم أن يعيد الشهود شهادتهم مرة أخرى^(٢)، هذا لأن أمر قبول الشهداء معروف إلى الحاكم لقول الله عز وجل "ممن ترضون من الشهداء"^(٣).

كان السلطان أو الحاكم هو من يقوم بعزل القضاة، لكن فى بعض الأحيان يقوم السلطان بصرف قضية من اختصاص قاضى جهة ما، إلى قاضى جهة أخرى للنظر فيها، وكان القاضى الجديد يتعرض لمشاكل بسبب ذلك، فقد يمتنع من يقدمه أو يكلفه لسماع الشهود عن فعل ذلك إما خوفاً من القاضى المصرّوف عنه القضية أو رعاية له، مما يدفعه لأن يستتیب عنه من يثق به ليثبت عنده ما يجب إثباته^(٤).

على أنه قد تعرض بعض القضاة للعزل بسبب شكاوى من الأهالى لسوء سيرتهم فى الحُكم بين الناس، أو تكون تلك الشكاوى بمثابة شكاوى كيدية، وهناك أمثلة على ذلك، حيث نجد

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٨٣، ص١٣٦١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤١٦، ص١٢٦٥؛ م٤٧٨، ص١٣٥٧؛ م٤٩٥، ص١٣٧٨، م٤٩٦، ص١٣٨٠؛ م٤٢٤، ص١٢٧٢.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٨١.

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٦٩، ص١٣٤٦؛ م٤٧٠، ص١٣٤٧.

أن أهالي الجزيرة الخضراء^(١) قاموا بتقديم شكاوى ضد قاضيهم ابن عبد الخالق لأمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، والذي أمر قاضي قرطبة ابن منصور بالبحث في أمره، فقام بالسؤال عنه سرّاً فتأكد أنه لا يصلح للقضاء فتم عزله، أما بالنسبة للشكاوى الكيدية فنجد قاضي جهة من الجهات قد اشتهر بين العامة والخاصة بحسن السيرة ونصرتة للضعفاء، وفي نفس الوقت يذهب من يتشكى منه من الخاصة ومنهم أفراد عائلته من أخوه وصهره وابن عمه وصاحبه، فوصل عدد المشتكين حوالى خمسين رجلاً من طبقة الخاصة وحوالى ستة من غيرهم، جدير بالذكر أن متوسط من كان يحكم بينهم أزيد من ألف رجل من الخاصة والعامة، وفي هذا أكد ابن رشد على ضرورة عدم عزله لما اشتهر به من تطبيق العدالة بين الناس^(٢).

ويتضح بشكل جلى من خلال النوازل أن القضاة في ذلك الوقت إذا تعسرت أمامهم قضية ما أو اختلط عليهم أمر أو أرادوا التثبت من صحة حكمهم فإنهم يلجأون إلى قاضي وفاقه أعلم منهم أو يلجأون إلى عدة قضاة وفقهاء ممن اشتهروا بالتفقه والتبحر في الشريعة وممن اشتهروا بالعلم بين الناس، وقد كان ابن رشد مثلاً لهؤلاء العلماء، فكما أوضحنا سابقاً أنه كان قبلة العامة والخاصة وطلبة العلم والفقهاء، فقد خاطبه القضاة والفقهاء ليستشيروه في أحكامهم أو ما التبس عليهم، ومن هؤلاء القاضي أبو الفضل بن عياض والذي راسله بعدد كبير من الأسئلة المتنوعة بين قضايا وقعت بين يديه أو استفسارات خاصة بالكتب الفقهية، ومن الجدير بالذكر أنه لا ينبغي أن يخاطب القاضي بمسألة ناقصة، وهذا كما فعل القاضي ابن منظور عندما أرسل إلى القاضي محمد بن حمدان يسأله في مسألة في الدين ولم يسجل ابن منظور على الشاهد "أنه لا يعلم الدين تأدى ولا سقط"^(٣).

هذا وقد وردت علي ابن رشد أسئلة عن العقود المتضاربة والمتعارضة، فقد يحدث أن يقوم المدعى بإظهار عقد شهادة ويثبت صحته، في حين يُظهر المدعى عليه عقد شهادة آخر متعارض مع العقد الأول ويثبت صحته أيضاً، وفي هذا أشار ابن رشد بالعمل بالعقد الأقدم^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن ابن رشد قد ذكر خلال فتاويه شروط من تجوز له الفتيا ويجوز أن يستفتيه الناس في أمورهم الدينية والدنيوية، حيث أشار إلى أن من قرأ الكتب الفقهية مثل المدونة والعتبية وغيرها على شيوخ، وفهم معانيها وعرف الأصول التي بُنيت عليها مسائلها من

(١) الجزيرة الخضراء: مدينة مشهورة بالأندلس ويقابلها من البر بلاد البربر سبتة، وأعمالها متصلة بأعمال شذونة وقبلى قرطبة، ومدينتها من أشرف المدن وأطيبها أرضاً، وهي متصلة بجزر الأندلس لا حائل من الماء دونها. (الحموى: معجم البلدان، مج ٢، ص ١٣٦؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٢٢٣؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج ١، ص ٨١).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٢٣، ص ١٦٠٩؛ م ٦٢٤، ص ١٦١٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٩٧، ص ١٥٨٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٩٧، ص ١٣٨٧.

الكتاب والسنة والإجماع، وأحكم وجه النظر والقياس، ولم يخف عليه ناسخ القرآن من منسوخه، ولا سقيم السنة من صحيحها إذا نظر فيها، جاز له أن يُستفتى في النوازل التي لا نص فيها باجتهاده، ومن لم تتطبق عليه هذه الشروط لا يجوز له أن يُستفتى في الأمور التي تطلب الاجتهاد والتي لا يوجد نص فيها، ولا أن يفتى برأيه، إلا أن يُخبر برواية عن عالم أى ينقلها عنه^(١)، هذا وقد وضع شروط لمن يستطيع أن يناظر بأحد كتب المالكية أو الفقهية بشكل عام أى يقوم بتدريسها، حيث لا بد أن يكون قد درسها على يد أحد الشيوخ، ولم يشترط الاجازة هنا حيث يمكن أن يقرأ الكتاب على رواية شيخه، كما أكد على أنه إن لم يكن قد سمع الكتاب أو درسه أور رواه عن أحد فلا يصح له أن يجلس ليعلم^(٢).

معاونى القاضى:

أما معاونى القاضى فنجد ما يُسمى بـ "صاحب الأحكام"، وهو الذى تثبت عنده الحقوق والعقود، ويتخاصم عنده الأفراد فى قضايا كالميراث أو المنازعات ويكون له الحكم بينهم، ويشهد عنده الشهود ويتثبت من شهادتهم، كما أنه يقوم بتقديم ناظر أو وصى على الأشخاص المحجورين واليتامى فى بعض الأحيان، حيث يُذكر عن مشكلة ميراث بين أخ وأخت بجهة بسطة، قام صاحب الأحكام بتلك الجهة بتقديم ناظر على نصيب الابنة وادعى الأخ أن الناظر لأخته قام بقبض ما وجب لها من أصول وأملاك من أبيهما منذ حوالى ستة عشر عاماً^(٣).

وعلى الرغم من كل ماسبق إلا أن هناك مناطق فى الأندلس لم يكن فيها قاضى يثبت عنده الحقوق والعقود، والذى يُطلق عليه صاحب الأحكام، فتشير إحدى النوازل إلى أن مدينة بياسة لم يكن بها حكم يثبت عنده الحقوق، مما يسبب مشاكل أحياناً إذا تنازع شخصان على ملكية أملاك والعقود غير مثبتة، وفى هذه الحالة يجب أن ينتظروا حتى يُقدم حكم على تلك الجهة، فإن لم يحدث ذلك، يقوم قاضى الجهة الأخرى والذى تخاصم عنده بالكتابة إلى رجل ثقة من أهل البلد التى تعاقدا فيها ليشهد عنده الشهود ثم يخاطب القاضى بذلك، فإذا قبل شهادة الشهود وأثبت أنهم عدول ثبت العقد بذلك وقضى به^(٤)، أيضاً كان هناك أماكن لم يوجد فيها إمام يستفتيه الناس، مما حدا بابن رشد أن يبيح لمن على قدر من العلم أن يعتمد على كتب الفقه المشهورة بين الناس فى إيجاد حكم شرعى فيما يقابله من نوازل، هذا إذا لم تكن المسألة أو النازلة مما فيها خلاف بين أهل المذهب الواحد لأن فى هذه الحالة لا بد أن يرجع إلى مُفتى

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٢٦، ص١٢٧٤.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٢٧، ص١٢٧٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٨٤، ص٣٤٩؛ ج٣، م١٤٢، ص٦١١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٦٩، ص٣١٨.

يستفتيه فيها، أما لو وجد في البلد إمامان فقد أجاز للشخص العامي أن يستفتى أيًا منهما، إلا أنه يفضل أن يسأل الأعم فيهما^(١).

ومن معاوني القضاة "صاحب المناكح" والذي يقوم بتعيينه القاضي ويختص بأمر الزواج والطلاق، حيث تُعقد عنده عقود الزواج وعقود الطلاق والخلع، حيث يقوم بالتأكد من موافقة المرأة ومن وجود وليها معها، ولا يُعزل من منصبه بوفاء القاضي^(٢) ويظل بمنصبه حتى يعزله القاضي الجديد، وما حكم به أو قضى به بعد وفاة القاضي الذي ولاه، جائز ولا يُفسخ^(٣).

وبالإضافة إلى ما سبق لا يمكننا أن نغفل عن ذكر "أصحاب المواريث" ويبدو أنهم اقتصوا بأمر المواريث والتريكات والإشراف على تقسيمها، كما كان لهم الإشراف على أموال التركات التي يخصصها أصحابها لبيت المال حيث يعملون على وصولها لبيت المال، كما كان لهم حق بيع الأملاك والعقارات وإدخالها إلى خزينة بيت المال، حيث قاموا ببيع أملاك أيام بنى عباد وقد سئل فقهاء الأندلس عن صحة تلك البيوع، فأجابوا بصحتها إذا لم يكن في هذا البيع خداع، لكن لا يمكنهم مخاصمة شخص على ملك يدعيه لنفسه وهم يدعوه لبيت المال، وذلك إذا لم يكن لهم الحق بالمطالبة بتلك الأملاك، ولكن لهم الحق في إثبات أحقية بيت المال في تلك الاملاك والأشهاد على ذلك دون مخاصمة، ومن الجدير بالذكر أن صاحب المواريث كان أحياناً يقوم ببيع أملاك على أنها لبيت المال، ثم يظهر من يدعى أنها ملك له أو لأحد قرابته وأنه على قيد الحياة كما أنه أثبت حيازة هذه الأملاك عند القاضي، لكن ابن رشد أشار إلى أن القريب هذا لا يمكنه المخاصمة عن قريبه الغائب دون وكالة، ولكنه يستطيع أن يثبت حق قريبه ويُشهد على ذلك خوفاً من غياب البيئة أو تغييرها^(٤).

بالإضافة إلى كل ما سبق فقد كان هناك مساعدون آخرون للقاضي، وهم طائفة ممن تُعرف عدالتهم، حيث يرسلهم القاضي للقيام ببعض المهام، كحيازة أملاك شهد بها الشهود أو تحليف من غاب عن حضور مجلس القاضي، أو في الإعذار أو حتى التقصي عن أمر ما في ناحية من النواحي كأن يتأكد من عدالة شاهد من الشهود، أو يتأكد من ادعاء أحد المتخاصمين،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٨، ص ١٦٢٠؛ م ٦٣٩، ص ١٦٢١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٧، ص ١٨٢.

(٣) علق البرزلي على تلك المسألة قائلاً: "لأن من ولي القاضي الأول مطلع على تقديم هذا، فكأنه قدمه ومثله مقدم القاضي على محجور إذا عزل القاضي فالمقدم على حاله لا يغير لأن ما فعله القاضي في غيره وتقرر حكمه، فإنه ماض لا يغيره عزله ولا موته. ويؤخذ منه مسألة وقعت وأفتى بها شيخنا الإمام، وهو أن المحجور إذا كان يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى برضى حاجرهِ وسكوته، فيحمل على أنه هو الذي فعله، وكذا وقع الحكم بذلك بتونس. (البرزلي: النوازل، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٢٢، ص ١٢٧٠؛ م ٣٢٣، ص ١٠٧٦؛ م ٥٧٣، ص ١٥٦٣.

لذلك اشترط فيه العدالة لأنه يكون بمثابة عين القاضى حيث ينقل له ما رآه وما عرفه، ولهذا أيضاً رجح ابن رشد أن يُرسل القاضى رجلين عدلين وليس واحد فقط، ولكن إن اضطر إلى إرسال رجل واحد فمن الضروري أن يشهد رجلان بعدالته، أو أن يسأل عنه سراً من يثق فيه^(١)، ولكن كما ذكرنا فالأرجح أن يكونا رجلين عرفا بالعدل.

وهنا يجب أن نشير إلى أن من يعينهم القاضى لمساعدته من أصحاب الأحكام وصاحب المناكح، لم يكن يجرى عزلهم بوفاته أو عزله إلا إذا قام من خلفه بعزلهم وتعيين غيرهم فى مناصبهم^(٢).

الإمام والعاملين بالمسجد:

ولا غنى عن الإمام فى إمامة المسلمين للصلاة، لذا كان يقوم صاحب الأحباس^(٣) بتعيينه والتزام الأجرة له، وفى بعض الأحيان تكون أجرته على المُصلين أو تكون على أحد الأشخاص الذى تطوع أن يدفع هو أجرة الإمام، وعلى الرغم من ذلك لم يكن تعيين إمام^(٤) من الأولويات التى يجب أن تتفق فيها غلة الأحباس، حيث كانت الأهمية دائماً تكون فى إقامة ما تهدم من بُنيانه ثم بعد ذلك لأجرة العاملين به، حيث يمكن أن يتطوع أى فرد لإمامة المُصلين ويكون هذا أفضل، وقد أفتى ابن رشد فى إحدى المسائل بأن أهل البلد إن لم يجدوا من يقيم بهم الصلاة دون أجر لم يصح لهم المقام بذلك البلد ووجب عليهم الانتقال منه والسكنى حيث تكون الجمعة^(٥).

لكن هذا لا ينفى أن الإمام فى بعض الأماكن كان يحصل على أجرة مقابل إمامته خصوصاً لو كان يقوم بعمل السدنة أيضاً من فتح المسجد وتنظيفه وفرشه بالحُصر وتفقد المصابيح وإضافة الوقود لها وغير ذلك من خدمة المسجد، فى حين أن هناك أماكن كان يقتصر فيها عمل الإمام على الإمامة فقط^(٦)، وفى جميع الأحوال كان يُفضل أن يتم استبدالهم بمتطوع.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٠٣، ص ١٠٣٧؛ م٣٠٤، ص ١٠٣٩.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٧، ص ١٨٢.

(٣) صاحب الأحباس: وهو الذى يتولى الاشراف عليها، ويقوم بتعيينه صاحب الحبس أو القاضى — الحكم الشرعى — وله أن يُشرك معه أحد فى إدارة الحبس مدى الحياة، ومن شروط من يتولى الحبس أن يكون عاملاً بالغاً راشداً وأميناً. (عبد القادر ربوح: الأحباس ودورها فى المجتمع الأندلسى، ص ٢١).

(٤) أشار الونشريسى إلى أنه فى مدة القاضى القشتالى الكبير أراد الناس أن يعطوا إماماً من فضلة الحبس، فأمرهم بإثبات أن أحباس المسجد مجهولة المصنف وأن له وفراً، وأنهم لم يجدوا من يتطوع لهم بالصلاة ولا وجدوا من يعطى أجرة للإمام من عنده، وحين إذ أباح لهم ذلك، كما أفتى عيسى بن علل بأن الجماعة تستأجر من مالهم لا من مال الحبس، وإن كان جماعة ألزموا إقامة الجماعة. (الونشريسى: المعيار، ج٧، ص ٤٥٦).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٣٩، ص ٢٢٢؛ ج٣، م٤١٩، ص ١٢٦٨؛ م٤٢٠، ص ١٢٦٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٣٢، ص ٥٩٢.

ومن شروط الشخص الذى يتولى الإمامة "الديانة" وذلك لكونه شافعياً، كما أنه لو عُرف عنه ما يُتهم به فى دينه أو أنه كثير الاضطراب فلا تجوز إمامته، كما أنه لا تجوز صلاته على من قتله فى قصاص أو حكم عليه بالقتل فى قسامة أو بإقرار، وذلك بسبب أن هذا الحد انتقام^(١)، والصلاة شفاعاة فلا يُجمع بينهما فى حالة واحدة^(٢)، على أنه فى بعض الأحيان كان يكره الناس^(٣) أن يؤمهم شخص بعينه كتلك النازلة التى تحدثت عن أهل بلد أرادوا عزل الإمام لإصابته بمرض الجذام^(٤).

السدنة أو العاملين فى المسجد:

سدنة المسجد وهم من يقومون بخدمة المسجد من فتحه وغلقه وتنظيفه وفرشه وإنارة المصابيح وحراسته فى بعض الأحيان وغير ذلك من خدمة المسجد، ويختلف سدنة المساجد عن سدنة الجوامع، ذلك لأن الجوامع لا تستغنى عن وجود سدنة بها وذلك لخدمتها وحراستها ليلاً، حيث يُسمح لسدنة الجوامع بالمبيت فيه لحراسته^(٥).

أما عن أجرة السدنة فكان يُفضل أيضاً من يتطوع لخدمة المسجد، لأن الأحباس أساساً كانت مخصصة للإنفاق على شراء المصابيح والزيت والحُصر وإقامة تهدم من المسجد، إلا أنه أحياناً كان يمتنع الإمام من الصلاة والسدنة من الخدمة إذا لم يستمر دفع أجرتهم، وكان يسانداهم فى ذلك عدم وجود من يتطوع للقيام بأعمالهم أو أن لا ترضى العامة بإمامة أحد غيره، مما يضطر العاملين على الأحباس من دفع الأجرة لهم^(٦).

ومن الجدير بالذكر أن المسجد إذا تهدمت أحد أجزائه ولم يوجد ما يُبنى به بعد نفقاته من احتياجاته وأجرة أئمنته وخدمته، وفى هذه الحالة يمكن أن يؤخذ من أحباس المساجد الأخرى لبناء ما تهدم، وإن كان الواجب أن يبنى من أجر أئمنته وخدمته^(٧) إذا وجد من يتطوع بالقيام بذلك دون أجر^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٠٦، ص ١٣٩٥؛ م ٦٤٨، ص ١٦٣٢.

(٢) علق البرزلى على هذه المسألة بقوله: " ذكر المازرى واللخمي قولاً آخر أنها يُصلى عليها الإمام وغيره. وهو أصوب لأنها شفاعاة، وأهل الكباير أوج بها، وكذا ورد فى طرق حديث الغامدية، وأما من لم يكن حده القتل فحد فمات من ذلك. ففى المدونة يُصلى عليه الإمام والناس. (البرزلى: فتاوى البرزلى، ج ١، ص ٥٠٥).

(٣) لا يصلى الإمام بقوم وهم له كارهون، ففى وثائق ابن مغيث، إذا كره أهل مسجد الصلاة وراء إمام وأرادوا عزله لم يكن لهم ذلك إلا أن يثبت عليه بغيرهم جرحه فى دينه، وذلك إذا استأجره صاحب الأحباس، أما إذا استأجرته الجماعة فذلك لهم من غير ثبت لجرحته. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء فى الأندلس، ص ٥٩٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٩، ص ٨٨٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٠٩، ص ٥٣٨.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤١٨، ص ١٢٦٧؛ م ٥٧٨، ص ١٥٦٧.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٦٥، ص ٣١١.

(٨) علق البرزلى قائلاً فى تلك المسألة: " وكذا الحكم الآن فى أحباس المساجد بتونس . ويزاد فيه أنهم مقدمون بالضرورة ما لم يؤد إلى خراب المسجد وذهابه فيكون أحق مطلقاً، من باب ارتكاب أخف الضررين. (البرزلى: النوازل، ج ٥، ص ٣٩٠).

وعلى ما سبق فإننا نستنتج أن الإمام والسدنة لم تكن وظيفة ذات أجر في بقاع الأندلس وإنما كان هناك مناطق يتطوع فيها من يقوم بتلك المهمة، كما نخلص إلى أن أوجه صرف غلة الأحباس الخاصة بالمساجد كان يقوم بتحديد المَحْبِس أو يتركها دون تحديد، وفي هذه الحالة تكون الأولوية لبنيان المسجد وترميمه وشراء مستلزماته من فرش ومصابيح وزيتون، ثم أجره إمامه وسدنته إذا لم يوجد من يتطوع بها.

الشرطة:

عُرِفَت خطة الشرطة^(١) في الأندلس منذ أيام الأمويين، وبالرغم من كونها من الخطط الكبرى في الأندلس إلا أنه لم يرد ذكرها صراحةً إلا في فتوى واحدة فقط، حيث قام أحد رجال الشرطة بالتطاول على النبي — صلى الله عليه وسلم — بشتم قبيح مرتين إحداهما وهو سكران، مما حدا بابن رشد بأن يقضى عليه إذا ثبت بشهادة شاهدين عدول أنه فعل ذلك فإنه يقتل من غير استتابة^(٢)، وعلى الرغم من أن صاحب الشرطة كان له سلطة النظر في الجرائم وإقامة الحدود وفرض العقوبات ومباشرة القصاص^(٣)، إلا أن القضاة كانوا يصدرون أحكامهم من سجن وإقامة حدود وعقاب ويقوم بتنفيذها صاحب الشرطة، وهذا ما نراه بداخل بعض النوازل كنوازل الديون والسب والقذف.

المؤدب:

مؤدبو الصبيان^(٤) من الوظائف التي انتشرت في العالم الإسلامي أجمع، وكانوا يتخذون أجره على تعليم الأطفال القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم، وقد أجاز ابن رشد اتخاذهم أجراً^(٥) على تعليمهم الاطفال، حيث أنه مع تقدم الدولة الإسلامية واتساعها مع انشغال الناس في

(١) كانت الشرطة في الأندلس مقسمة إلى قسمين: شرطة عليا، وشرطة صغرى وفي سنة ٣١٧هـ — ٩٢٩م، ظهرت شرطة ثالثة أطلق عليها اسم الشرطة الوسطى، وكان لكل منها اختصاصه، على أن مرتب صاحب الشرطة كان مائة دينار شهرياً. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٤٠-١٤١).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، م ٨١، ص ٣٤٢.

(٣) سامية مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٤١.

(٤) مؤدب الصبيان: هو ذلك الشخص الذي يعلم الأطفال الأدب أولاً ثم ما يستطيعون من كتاب الله عز وجل والخط العربي، ويرى الشيرازي أن على المحتسب أن يأمر مؤدبى الصبيان بعدم تعليم الخط للبيان في أرض المسجد لأنهم لا يحترزون من سائر النجاسات، لذا يجب أن يتخذوا للتعليم حوانيت في الدروب وأطراف الأسواق، وعلى المعلم أن لا يضرب الصبيان عصا غليظة لأنها قد تصيب بالكسر، أو رقيقة لأنها قد تؤلمه، ولا ينبغي للمؤدب أن يستخدم أحد الصبيان في حوائجه وأشغاله. (صبحي عبدالمنعم محمد أبو زيد: الحسبة في التاريخ الإسلامي "دراسة مقارنة لكتايب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرازي والحسبة في الإسلام لابن تيمية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ص ١٣٥-١٣٦).

(٥) يذكر المستشرقين أن مؤدب الصبيان هو صاحب حرفة قليلة الأجر، لا يلقى إلا احتراماً وسطاً. (صبحي عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٣٦).

أمور دنياهم لم يعد هناك من يترك أشغاله ليجلس لتعليم القرآن، فمن هذا المنطلق أجاز ابن رشد أخذ الأجرة على ذلك، وأشار إلى أن تحريم أخذ أجر على تعليم القرآن إنما كان فى صدر الإسلام عندما كان فرضاً على الأعيان، وقد سقط هذا الفرض بعد نقضى تعلمه وكثرة حامله^(١).

أما عن طبيعة عمل المؤدب فإنه يجلس إلى الأطفال لتعليمهم على ألواح يستخدمونها فى الكتابة عليها^(٢)، فكان المؤدب يقوم بتشكيل القرآن على تلك الألواح، وقد أباح ابن رشد للذى يتعلم على تلك الألواح أن يقرأ فى اللوح بدون وضوء على عكس القراءة فى المصحف، كذلك أجاز للمؤدب أن يُشكل الألواح على غير وضوء^(٣)، نظراً لأنه دائم تدريس القرآن فسيكون من الصعب عليه أن يلتزم الوضوء.

الأجراء (الحصادين - المكارى - الراعى) :

الأجراء وهم أشخاص يتم استئجارهم للقيام بأعمال لا يقدر أن يقوم بها أصحابها، ربما لانشغالهم أو لعدم قدرتهم على القيام بها بأنفسهم، كأعمال الحصاد والتي تحتاج إلى عدد كبير من الأفراد للقيام بها، لذا كان يقوم صاحب الأرض باستئجار من يساعده فى أعمال الحصاد^(٤)، ويطلق عليهم اسم "الحصادين"^(٥).

ومن الأشخاص الذين يتم استئجارهم "المكارى"، وهو الشخص الذى يتم استئجاره بدابته لنقل الأمتعة والبضائع مع أصحابها من مكان لآخر مقابل دفع مبلغ من المال، وأحياناً كان يتم تأجيل دفع المبلغ المتفق عليه حتى يتم الوصول إلى البلد المتجه إليه^(٦).

ووظيفة الراعى من الوظائف التى يتم استئجار صاحبها لمدة معينة مقابل مبلغ من المال يُتفق عليه، وكان متوسط ما يرعاه من غنم ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ شاه، وكان يقوم الراعى بالخروج بهم للمراعى أو ما يسمى آنذاك بالمسارح، وفى الليل كان الراعى يأوى بالغنم إلى بيته، أو إلى بيت صاحب الغنم، أو لا يأوى إلى مكان^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٣٣، ص٢١١.

(٢) إن أول ما يبدأ المؤدب فى تعليمه للصبى هو تدريبه على كتابة الحروف وقرائتها حتى يألف ذلك ثم يشرع فى تحفيظه قصار السور من القرآن الكريم، وينبغى له أن يتوخى حفظ أخلاق طلابه فيمنعهم من حفظ الأشعار الخليعة، كما يجب عليه حفظ عقائدهم فلا يسمح لهم بتعلم شعر الرافضة، كما يجب عليه أن يرسخ فيهم حب الصحابة ويأمرهم بالصلاة وبر الوالدين. (صبحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص١٣٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٣١، ص٩٠٦.

(٤) من شروط اختيار الرجال الذين يعملون فى أعمال الفلاحة، أن يكونوا أحياناً وشباباً، ذلك لأنهم أقوى على الأعمال وأنشط وأبعد من الكسل. (ابن العوام: كتاب الفلاحة، ص٥٣٢).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٤٥، ص١١١٥.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٠٨، ص١٠٤٥.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٥٠، ص١٣٠٤.

أما عن أجره الأجراء فلم تقتصر فقط على المال، إنما في بعض الأحيان كان يتم الاتفاق بين الأجير ومن استأجره على أن تكون الأجرة عبارة عن طعام - قمح أو شعير أو أى شيء من الحبوب - فينتق على وزن معين من القمح، لكن كان يحدث أن ينفق الأجير مع المستأجر على وزن القمح، ويفترق الاثنان بعد الإنتهاء من العمل دون أخذ الأجير لأجرته، فإذا اجتمعا الاثنان في بلد آخر وطلب الأجير مكيلة طعامه، لكن المستأجر رفض أن يعطيه له بسبب أن ثمنه في قرطبة أعلى من ثمنه في مجريط^(١)، وقد أشار ابن رشد أنه ليس للأجير إلا مكيلة طعامه بمجريط فإن رضى المستأجر أن يعطيه مكيلة طعامه هنا جاز ذلك، ولا يجوز له أن يأخذ منه ذلك ثمناً لنهى النبي عن بيع الطعام قبل استيفائه^(٢).

السماسة والدالين:

وهم يقومون بالتجارة لقاء نسبة معينة من ثمن السلع التي يبيعونها أو يشترونها^(٣)، وكان صاحب السلعة يأتي لصاحب الحانوت الجالس^(٤) ويطلب منه إعطاءها لدلال يبيعها، وكانت تصل نسبة السماسر أو الدلال في بعض الأحيان إلى نصف ثمن السلعة، في حين أن الدلال كان يبيع أحياناً سلع خاصة به، وإلى جانب ثمنها فإنه يأخذ نسبة السمسرة أيضاً على الرغم من أنها سلعته، وقد أجاز ابن رشد ذلك إذا بين هذا للمشتري^(٥).

على أنه كان يحدث أن تضيع السلع عند السماسر أو تتلف، فقد جرت العادة في الأسواق أن يأتي مُشترى فيكلف الدلال بطلب سلعة معينة من التجار فيأخذها وتضع عنده، أو أن يبيع السلعة لتاجر معين ويُنكر التاجر شراءه تلك السلعة منه، لذا كان السماسر ضامناً لما أخذ من السلع لبيعها أو ما كُلف شراؤه أى أنه يكون مسئول عن تعويض صاحب السلعة عن ما يتلف أو

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٥٨، ص٩٣٥.

(٢) علق البرزلى على تلك المسألة: " وإنما يحكم عليه بقيمته في بلد التعامل بناء على أن قيمة الشيء كثمنه، فهو يبيعه قبل قبضه، ومن يجعل القيمة غير الثمن، وهو كذلك في مسائل يجيز هذا للضرورة. ولو كان غير الطعام من مكيل أو موزون أو معدود لتعينت قيمته ببلد التعامل، تدفع في البلد الذى هما فيه. (البرزلى: النوازل، ج٣، ص٥٥٩-٥٦٠).
(٣) جدير بالذكر أن بعض الفقهاء تخرجوا من أجره السماسة، بينما أجاز البعض الآخر ذلك بأن يشتري السماسر البضائع ثم يبيعها إلى التاجر الذى فوضه بالشراء وذلك بربح يساوى أجرته. (محمد أحمد إبراهيم: الحضارة الإسلامية، ص٢٣٢).

(٤) صاحب الحانوت: ويسمى أصحاب الحانوت بـ "الجالسون"، ويستعينون بالدالين الذين يقسمون الربح معهم، وكان بعض الجالسون يقومون بالنجش حيث كان التجار يحضرون السلع من سفرهم وكان الجلاس يمحى السعر الأصلي للسلعة ويزيد عليها ويحدد سعراً جديداً ينادى به الدلال (السماسر) ويتم قسمة فارق السعر بين الطرفين. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادية، ص٣٥٧-٣٥٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٥٩، ص٩٣٧؛ م٢٦٠، ص٩٣٨.

يضيع منها، لذا كان عليه أن يُشهد على التاجر الذى يبيع له السلعة أو يشتريها منه تجنباً لوقوع أى طارئ^(١).

الكاتب صاحب الوثائق:

يتضح من خلال النوازل أن الكتبة بشكل عام كانوا ينقسمون إلى قسمين: قسم يعمل بالوظائف الحكومية، والقسم الآخر يعمل بشكل حر، فأما القسم الأول فهم يتمثلون فى الكتبة الذين يقومون بتسجيل وكتابة عقود الزواج والطلاق وشهادة الشهود لدى القاضى، ويطلق عليهم "أصحاب الوثائق"^(٢) أو "الموثق"، وقد أشار ابن رشد إلى أن بعض الموثقين كانوا يقومون بكتابة وثيقة الطلاق ولا يجعلون لها تاريخ، كما أشار إلى أنه فى حالة كتابة عقد إسهاد وكان المشهود له من أهل الغفلة والجهالة، فيجب أن يوقف الشاهد على ما يكتبه الكاتب فى الوثيقة، لكن الفقيه الباجى (٤٠٣-٤٧٤هـ/١٠١٢-١٠٨١م) أشار إلى أن من يحق له تصفح عقد الشهادة هو موضع العقد فقط، ولا يلزمه قراءته كله وهذا يرجع إلى أنه ربما يجتمع عدد كبير ممن يدلون بشهادتهم فيتعذر تصفح كل واحد منهم لشهادته المكتوبة^(٣).

أما القسم الآخر والذى يتمثل فى الكتبة ممن يعملون بشكل حر عن طريق كتابتهم للقرآن الكريم وبيع نسخه ليكتسبوا منها، لكن بعضهم كان يخطئ أحياناً فى كتابة بعض المواضع، ويرجع هذا الخطأ لأن الكاتب ربما كان شخصاً يجهل باللغة العربية وضبط القرآن، وفى هذه الحالة لا يجوز له ضبط القرآن، أو أن يكون الخطأ عبارة عن خطأ سهو قد صدر عن شخص عالم باللغة العربية، لذا وجب عليه أن يتفقد ما كتبه ليصلح ما كتبه من خطأ أو لحن، وقد أشار ابن رشد إلى أن المصحف كثير الخطأ لا يجوز بيعه إلا بعد أن يبين ذلك للمشتري^(٤).

بعض الوظائف التى ورد ذكرها بصورة عابرة:

هذه الوظائف وردت بصورة عابرة داخل ثنايا بعض الفتاوى، لذا رأينا ضرورة ذكرها ضمن الوظائف التى امتتها الأندلسيون فى ذلك الوقت، حتى ولو لم تشير النوازل إلى طبيعة عمل هؤلاء.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧؛ ج ٣، م ٤٥٦، ص ١٣٠٩.

(٢) صاحب الوثائق: كان صاحب هذه الحرفة يجب أن يتمتع بمؤهلات خاصة تمكنه من ممارستها وذلك بامتلاكه لجملة من العلوم والخبرات كالفقه وعلوم اللغة واجادة الخط وغير ذلك، بالإضافة إلى صفات أخرى كالأمانة، والتدين، والورع إلى آخر تلك الصفات التى تجعله موضع ثقة الخاصة والعامة. (أنسام غضبان عبود: صاحب الوثائق وعمله فى الأندلس، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣، كانون الأول ٢٠١٢م، ص ٢٢٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٢٥، ص ١٦١١؛ م ٦٢٨، ص ١٦١٣.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٤٦، ص ٩٢٢؛ ج ٣، م ٦٤٣، ص ١٦٢٩.

صاحب السكة:

وهو من يتولى إدارة دار السكة حيث يتم ضرب العملة وتصنيعها، فكان هناك أشخاص يقومون بأخذ الذهب إلى دار السكة حيث يتم تحويلها إلى عملة مقابل مبلغ معلوم، وكان لكل مدينة في الغالب دار للسكة ويشرف عليها صاحب السكة، ومما كان يحدث أن يقوم صاحب السكة بأن يذبح صاحب الذهب ويطلب منه مال أكثر مما هو متبع أو مطلوب، وهذا مثلما فعل صاحب سكة الجزيرة وقرناطة المعروف باسم "سعد" مع شخص من سكان سبتة يعرف بـ "الرميلي"^(١)، وفي هذه المسألة أجاب ابن رشد على ابن عياض بقوله "إن كان مذهبك القضاء باليمين مع الشاهد على مذهب مالك لما جاء في ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام، فحكمك بشهادة الشاهد المختفى الذي خاطبك القاضي أبو سعيد بقبوله لعدالته عنده مع يمينه هو الصواب"^(٢).

العشّار:

يتضح من خلال الفتاوى أن العشّار^(٣) كانت وظيفة مرتبطة بالأسواق حيث كانوا يقبضون المال ممن تقع عليهم الضريبة، وبعض العشّارين قد اشتهروا بسوء السيرة بين الناس، حيث تذكر إحدى النوازل عن عشّار كان يفتش متاع رجل قائلاً له: "أد ما عليك إليّ، واشك إلى النبي"، كما كان بعضهم يقومون بالتضييق على الناس حتى أنهم كانوا يسألون الناس أموالاً، حتى أن أحدهم اشتد نقاشه مع آخر فقام بسب النبي، فأفتى بعض الفقهاء بقتله، والبعض الآخر بضربه بالسوط ضرباً مبرحاً ويتم حبسه^(٤).

النخاس:

والنخاسون^(٥) هم تجار الرقيق، فقد اشتهرت تجارة الرقيق في الأندلس آنذاك وكانت تجارة رائجة، نظراً لتعدد مصادر جلبهم، وقد اشتهر عن بعضهم غشهم في بيع الرقيق، من أجل

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥١٧، ص ١٤١٤.

(٢) علق البرزلي على إجابة هذا السؤال بقوله: "ذكر في هذا الجواب اليمين مع الشاهد وهي إحدى المسائل التي خالف أهل الأندلس فيها مالكا وقالوا بقول غيره وهو الليث، وقال به يحيى بن يحيى ابتداء، وأخرج ابن أبي شيبة أنه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة رجل وعين الطالب. من ابن الحاج: وذكر فيه شهادة المختفى، وفيها اضطراب وظاهر المدونة جوازها من مسألة الأيمان بالطلاق في من يسمع رجلاً من وراء جدار يطلق زوجته...." (البرزلي: النوازل، ج ٤، ص ٣٢-٣٣).

(٣) العشّار: وهو قابض العُشْر، أي يقوم بتحصيل ضريبة العُشْر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٧٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨١، ص ٣٤٢؛ م ٢٦٤، ص ٩٤١.

(٥) النخاسون: والنخاس في الأصل هو بائع الدواب، وحرفته تسمى النخاسة، وقد يسمى بائع الرقيق نخاساً، والأول هو الأصل. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٨؛ أنور محمود زنتاتي: معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، ص ٣٩٨).

زيادة ثمن الرقيق، فقد سئل ابن رشد عن جارية رومية صغيرة بيعت بأربعة وثلاثين مثقالاً من غير مواضع^(١)، فأجاز ابن رشد ذلك^(٢).

الصباغ:

وهو الشخص الذى يقوم بصباغة كل أنواع الثياب والكسوات مقابل مبلغ يقوم بدفعه صاحب الثياب، ويتم حساب ثمنه على أساس عدد الكسوات واللون المطلوب^(٣).

الخياطين والقطنين:

ورد ذكر الخياطين^(٤) والقطنين^(٥) بصورة عابرة من خلال النوازل، ويتضح أن أصحابهم كانوا يجلسون فى حوانيت لممارسة أعمالهم من حياكة الملابس، وندف القطن، وكان بعض بائعى الملابس يدفعون بالثياب التى سيبيعونها للقطنين لتبطينها بالقطن فى مواضع التقليل وهو من الغش التجارى^(٦).

الفران^(٧):

تم ذكر مهنة الفران خلال النوازل، حيث كان يقوم بجميع أعمال الخبز فى الأفران^(٨).

الحطابين:

والحطاب هو الشخص الذى يجمع الحطب من الأراضى المشاع، ويقوموا بحملها على الدواب ثم يذهبون بها إلى الأسواق لبيعها فإذا انفق الحطاب مع المشتري يقوم الحطاب بإيصال حمل الحطب إلى منزل المشتري^(٩).

(١) بيع المواضع: بضم الميم وفتح الواو ممدودة وفتح الضاد، وهى بيع السلعة بما اشترت به، وبنقصان شئ معلوم عنه. (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية، ص ٥٧٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٠، ص ١٦١٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٤٣، ص ٩١٩.

(٤) كان الخياطين والحاكة يجلسون فى حوانيتهم، وكان منهم من يكون عند باب حانوته جرن من حجر فإذا انصرف جاءت الكلاب ونامت فيه، لذا كان المحتسب يكلف الحاكة بعمل أغطية من الخشب لها أو يغسلوها كل يوم سبع مرات إحداهن بالتراب. (صبيحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص ١٣١).

(٥) القطنين: وهم من يقوموا بندف القطن، ويأمرهم المحتسب بعدم وضع القطن فى مواضع ندية بعد ندفه، لأن ذلك يزيد وزنه فإن جف نقص، وهذا غش وتدليس، وكان المحتسب أيضاً يأمر بعدم جلوس النساء على أبواب حوانيت القطنين وينهاهم على الحديث معهن. (صبيحى عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٣٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٨، ص ٢٧٢؛ ج ٢، م ٢٤٤، ص ٩٢٠؛ م ٢٤٥، ص ٩٢١؛ م ٢٥٩، ص ٩٣٧.

(٧) يُمنع الفران عن حرق ما يُحطب من الأزقة والمواضع القذرة التى لا تؤمن من نجاستها وإضرارها بالمطبوخ، وينهون عن كشف الخبز قبل إدخاله فى الفرن، لئلا يسقط عليه ما يفسده، ويؤمر بحفظه وتعهده بعد إدخاله الفرن، لئلا يغلب عليه النار، فيحرقه، كذلك القذور والطواحين يفسد بذلك أمتعة الناس. (ابن عبدالرؤوف: رسالة فى الحسبة، ص ٩١).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٠٣، ص ١٥٩٣.

(٩) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٧٥، ص ١٥٦٥.

العطار^(١):

ومما يتضح من خلال النازلة التي ذكرت وظيفة العطار أنه كان يعمل عمل الطبيب أو عمل الصيدلي، حيث كان يقوم بصناعة الأشربة والمعاجن للناس بيديه^(٢).

حارس الحمام:

ووظيفته تقتصر على حراسة الحمام العام الذي يعمل به، حيث يراقب الداخل والخارج منه^(٣).

الفسال:

وهو شخص يتم دفع الثياب إليه ليقوم بغسلها مقابل مبلغ من المال، وكان يحدث أحياناً أن يختلط عليه الأمر فيعطى الثياب لغير أصحابها^(٤).

الجبّان:

الجبّان هو الشخص المسئول عن دفن الموتى، حيث يقوم بحفر القبور ودفن الموتى بها، وكان يقوم أحياناً بحفر قبر فوق آخر، حيث قام جبّان بحفر قبر لإمرأة فوق قبر لثلاثة أطفال كان قد تم دفنهم منذ حوالي عشرة أعوام، فلما أتى والد الأطفال بعد ثلاثين يوماً من دفنها أراد نبش القبر وإعادة بناء قبر أبنائه، وقد شدد ابن رشد على عدم جواز ذلك لأن حرمتها ميتة كحرمتها حية^(٥).

الحناطين والبزازين والزياتين:

وقد ورد ذكرها بصورة عابرة جداً، حيث ورد أنهم يديرون مالهم ويحركونه في التجارة فكلموا باعوا اشتروا، وجدير بالذكر أن الحناطين هم تجار الحنطة- القمح- أما البزازين فهم تجار الثياب والأقمشة^(٦)، والزياتين هو من يقومون بعصر الزيوت وبيعها^(٧)، وقد اشتهرت الأندلس بتجارة زيت الزيتون.

(١) كان العطارين ينهون عن غلط العقار الطيب بالدون، والأشياء الهندية بالبلدية، وبيعها ممن لا يميزها ولا يفرق بينها، كذلك ينهون عن خلط البذور الرديئة بالطيبة، وبيعها على أنها طيبة. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسبة، ص ٨٦).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣١٧، ص ١٠٦١.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥١١، ص ١٤٠٦.

(٦) جدير بالذكر أن على المحتسب أن يتفقد موازينهم وأدرعتهم ويجب منهم من شركة المنادى والدلال، مع مراعاة حسن معاملتهم مع الزبائن وجلابى البضائع، وصدق القول في جميع الأحوال. (صبحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص ١٣٠).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٨، ص ٢٧٢.

ثالثاً: الأسرة وأهم المشكلات الاجتماعية:

المرأة فى الأندلس:

تمتعت المرأة فى الأندلس^(١) بحرية التملك وحرية البيع والشراء، كما كان لها كامل الحرية فى التصرف فى أملاكها من بيع وشراء وصدقات وهبات، وهذا مما يتضح من خلال الفتاوى حيث أشارت بوضوح للحرية الملكية للمرأة، كما أن لها الحرية فى مشاركة من أرادت سواء رجل أو امرأة، فتذكر إحدى النوازل أن إحدى السيدات كانت تشارك رجلاً على الإشاعة فى رحي، ولما غابت قام فاستغل نصيبها طوال مدة غيابها ورفض أن يعطيها شىء مما استغله^(٢).

أما بالنسبة للبيع والشراء فحالها حال الرجال فى البيع والشراء^(٣) فلها أن تقوم هي بتلك العملية بنفسها أو توكل من ينوب عنها فى ذلك ويظهر هذا من خلال إحدى النوازل والتي تحدثت عن امرأة اشترت حصة فى منزل من امرأة أخرى، وكلتا المرأتين قامتا بتوكيل من ينوب عنهما^(٤) فى عملية البيع والشراء^(٥).

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان هناك من الجوارى التي يسمح لها بالتجارة والبيع والشراء خصوصاً لو كانت "أم ولد"^(٦)، فقد قامت أم ولد تُدعى "إدلال" بشراء منزل بمدينة بنسنية بالإضافة إلى جنة من سيده تُدعى "عائشة"، وكتب عقد مبيعة بذلك وشهد على ما ثبت فى العقد ثلاث رجال عند الحاكم وكان هذا فى شهر رمضان من سنة ٥١٥هـ^(٧).

(١) لم تكن المرأة الأندلسية منزوية على نفسها، بالعكس فقد عُرفت المرأة الأندلسية بالتححرر على عكس نساء بلاد المشرق، ربما يرجع ذلك بسبب مجاورتهم لبلاد النصارى والذى أثر فى طبيعة المرأة الأندلسية، غير أن ذلك لا يعنى أن جميع نساء الأندلس متحررات فقد كان هناك الملتزمات غير السافرات حتى الجوارى منهم. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١١٣، ١١٧).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٨، ص ١٨٣.

(٣) لكن هذا لا يعنى المساواة المطلقة بين رجال ونساء الأندلس، وذلك على الرغم من أن المرأة فى الأندلس بلغت مكانة تجعلها تجادل الرجال وتتفقه فى الدين وتتبحر فى علم الكلام. (محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية فى الأندلس، ص ٤٢، ٤٧).

(٤) لقد احتلت المرأة الأندلسية فى القرن الخامس الهجرى منزلة عظيمة فظهرت فى ميدان الحياة العامة، وكان منهن من يخالطن الرجال، كما بلغن حظاً جيداً فى التعليم، فتعلم عدد كبير منهم العلوم والآداب والفنون. (فايز عبدالنبي فلاح: أدب الرسائل فى الأندلس، ص ٣٩).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٥، ص ١٦٠١.

(٦) أم ولد: تعنى الجارية أو الأمة التى تتجب ولداً من سيدها، وتتحرر بولادة ابنها وتسمى أم ولد. (ابن عبد البر: الكافي، ص ٥١٤-٥١٦).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢١، ص ١٠٧١.

وكما سبق وأن ذكرنا ان للمرأة حرية التصديق بممتلكاتها على من شاءت، وفي الغالب كانت الصدقات تُمنح لأحد أفراد الأسرة فقد قامت إحدى السيدات بالتصدق على ابنها بأملك لها بجهة من الجهات، لكن تلك الاملاك كانت بيد غيرها حيث كان يعتمرها بعقد إنزال- وهو أن يستغلها مقابل مبلغ من المال- لكنها لم تقبض شيء من كرائها ولم تستطع إخراجه منها، وحدث نفس الأمر مع ابنها، حتى زالت دولة بنى عباد فأراد أن يعيد أملاكه، وقد أفتى ابن رشد بأن الواجب أن يفسخ هذا البيع، وتتحول الأملاك إلى هبة ويقبضها إن كانت الواهبة حية، أما لو كانت قد توفيت فتتحول الأملاك إلى ميراث^(١).

وأحياناً كانت المرأة تهب شيئاً من أملاكها لزوجها أو والديها، فتشير إحدى النوازل إمرأة وهبت زوجها نصف صداقها وأشهدت على نفسها رجلاً واحداً وأربع من النساء وذلك أثناء مرضها المتصل بوفاتها، وتشير أخرى إلى إمرأة أسكنت أباهاً منزلاً لها من مالها الخاص، لكن زوجها ادعى أنها فعلت ذلك لتفويت المنزل عليه أو لأنه أكثر من ثلث أملاكها، في حين كان هناك أزواج يستدينون من زوجاتهم مما يؤكد على الحرية الملكية للمرأة، فهناك من كان يُشهد على نفسه أثناء مرضه أنه استدان من زوجته مالا^(٢)، وبالرغم من ذلك فإن هناك أزواجاً قاموا ببيع أملاك من أملاكهم لزوجاتهم بعقود بيع وشراء، مع إثبات المبلغ التي قامت الزوجة بدفعه في العقد، فتذكر إحدى النوازل أن زوجاً باع لزوجته المنزل الذي يعيشون فيه بمبلغ مائة وخمسين مثقالاً عبادية^(٣).

وعلى ضوء ما سبق فإننا لا يمكن أن نغفل عن المكانة التي حظيت بها المرأة بشكل عام في الأندلس في ذلك الوقت، فقد كان الأندلسيون يحترمون المرأة ويقدرونها، وعلى الرغم من كل الحقوق التي حصلت عليها المرأة في ذلك الوقت فلا يمكننا أن نقول أنها حصلت على المساواة المطلقة مع الرجل، فحتى لو كان لوجود بلاد النصرى بجوار بلاد الأندلس أثره في المجتمع، ففي النهاية هو مجتمع عربي اصطبغ بالصبغة العربية الشرقية.

الزواج وتكوين أسرة.

تعددت الفتاوى والأسئلة التي وردت على ابن رشد بخصوص أمور الزواج، وإن كان في أغلبها أسئلة عن المهور والشوار، بالإضافة إلى فتاوى عن وليّ المرأة والرجل عند عقد الزواج، لكننا يمكن أن نرسم صورة واضحة عن أمور الزواج في الأندلس من خلالها.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٥٦، ص٢٩٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٤، ص١٧٧؛ ج٢، م٣١٢، ص١٠٥٢؛ م٣٦٢، ص١١٥٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٦، م٦٥٤، ص١٦٣٨.

بدايةً كان يتقدم الرجل إلى أهل المرأة بطلب الزواج بها، فإما يقابل الطلب بالموافقة أو الرفض، وعند الموافقة فإنه يتم الاتفاق على الهدايا والمهر^(١) وما سيقوم بسياقته لها، وكان يتم عقد الزواج لدى صاحب المناكح، وبوجود شهود على العقد، ويُعقد الزواج بين ولى الرجل وولى المرأة، وهذا ما كان يحدث غالباً نظراً لأن معظم الزيجات كانت تتم بين من هم فى سن الوصاية، وكان هذا الولي في الغالب يكون الوصي لو كان الأب متوفى أو أحد أفراد العائلة سواء أخ أو عم، أما لو لم يكن هناك من يصلح ليكون ولى في العائلة أو كان الوصي امرأة، فقد كان يتم تقديم أى شخص يختاره الوصي ليُعقد الزواج، فتذكر إحدى النوازل أن صبي يتيم قامت أمه بتقديم رجلاً ليُعقد عليه الزواج، فقام بتزويجه من ابنة رجل فقير، فاعترضت الأم على الزواج لأن ابنها من ذوى الثراء، فأجاز ابن رشد هذا الزواج لو كان تزوجها بصدّق مثلها أو أقل^(٢).

جدير بالذكر أن الوصي أحياناً يكون أحد أفراد العائلة كأن يكون الأخ أو العم أو الخال، فقد قام رجل بتزويج ابنة أخيه ذات الخمسة عشر عاماً، وشهدت والدتها بأنه وليها ولا ولى غيره، وبعد الزواج هربت الفتاة فأنكر العم أنه عمها وأنكرت الأم أيضاً، وادعوا أنها غير بالغة، غير أن ابن رشد أكد على صحة الزواج وعدم جواز فسخ العقد، بالإضافة إلى ضرورة إعادة الفتاة إلى زوجها، وتشير نازلة أخرى إلى أن يتيمة قامت والدتها بتقديم أخيها- خال البنت- فى عقد زواجها، فلما علم أبناء أعمامها أرادوا فسخ العقد مدعين أن الأم سفيهة والزوج غير كفاء للبنت^(٣).

إلا أن زواج القصر لم يُترك لأهواء الأوصياء فى الغالب، فأحياناً كان الوصي يخضع لمُشرف عليه، حيث يمنع الوصي من تنفيذ أى أمر من زواج أو غيره دون استشارة المُشرف، وكان يحدث أن يتوفى المُشرف، فيقوم الوصي بتزويج إحدى الموصى عليهن وذلك بتقديم أخيها ليكون ولياً لها^(٤).

وتجدر الإشارة هنا أن الوصي كان له أن يُزوج كل من كان له الموصى ولياً، حيث يُزوج إماءه ويُزوج بناته اللاتى لم يملكن أنفسهن، ولكنه لا يُزوج بناته اللاتى قد ملكن أنفسهن ولا أخواته ولا مولياته، ولا والدته^(٥).

(١) أحمد حمد: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الاسلامى، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٠١، ص ٨٣٥؛ م ٢٧٣، ص ٩٥٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٠، ص ٢٧٩؛ م ٥٧، ص ٢٩٤.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٤٩، ص ٢٧٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٦١، ص ٧٠٧.

جدير بالذكر أنه قد ورد على ابن رشد سؤال في إمكانية زواج الرجل من ربائب زوجته التي دخل بها المتوفاة أو المطلقة، فأجاب ابن رشد بأنه قد حُرِّم على الرجل الزواج من ربائب زوجته من بناتها وحفدتها من بنيتها وبناتها على حدٍ سواء^(١)، وهذا ما لم يختلف فيه الفقهاء^(٢).

المهر والشوار:

أما السياقة أو المهر والذي يقدمه الزوج لزوجته فقد أشارت النوازل إلى أن المهر^(٣) لدى طبقة الخاصة كان يتضمن أملاك سواء منزل أو عقار أو أراضى بالإضافة إلى أموال، فهناك من كان يسوق لزوجته نصف أملاكه بقرية ما، أو أن يقوم بمنحها منزل بالإضافة إلى الثلث من أرضه ومحصول الأرض، أو يتقدم لها بمنزل ومال، وأحياناً كان المهر يتضمن بالإضافة إلى الأرض عدد محدد من المواشى، وهناك آخرون يعقدون الزواج على أن يبنى لزوجته منزلاً في مكان يحدده على أن يكون البنيان مناصفة بينهم^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن بعض البلاد كان العرف بها أن يقوم الزوج بسياقة جزء من الصداق لزوجته ويكون غير محدد ولا معلوم، أو أن يكون الصداق أملاك على الإشاعة دون تحديدها، وكان يحدث مشاكل بسبب عدم تحديد الأملاك، كأن يقوم الزوج ببيع حقل مما ساقه لزوجته مدعياً أنه قد اشتراه بعد عقد الزواج وبعد السياقة، مما يؤدي إلى نزاع بينهما^(٥).

غير أن هناك من كان يُسقط جزء من الصداق عن زوج ابنته، في حالة إن كان لا يقدر على دفع الصداق أو كانت حالته المالية ضعيفة، وذلك رفقاً به وإحساناً إليه، أو أن يسمح لزوج ابنته السكن معه في منزل له^(٦)، لذا فإننا نجد أنه في بعض الأحيان لم يكن الصداق والمهور مبالغ فيها بالفدر الذي ذكرنا سابقاً، وإن كانت الباحثة تعتقد أن المهور المبالغ فيها كانت تقتصر على طبقات الخاصة فقط من أمراء وفقهاء كما ورد ذكرهم في الفتاوى.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٧٧، ص١٣٥٦.

(٢) الذي نقل في المدونة لا يتزوج الرجل بنت بنت امرأته ولا بنت ابنتها من غيره، يعنى وهم داخلون في جملة الربائب. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٢٠١).

(٣) اختلفت قيمة المهر باختلاف الوسط الاجتماعي واختلاف البيئات، ففي المناطق الصحراوية لم يكن المهر مكلفاً فقد كان بسيطاً، وبشكل عام كان المهر في الأندلس أعلى قيمة مما ساد في المغرب الأقصى. (سلوى عبد الخالق: الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي، ص٦٢٧).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٤٠، ص٢٢٤؛ م١٣٦، ص٦٠٤؛ م١٤٠، ص٦٠٨؛ ج٢، م٢٠٨، ص٨٣٨؛ م٣٣٤، ص١٠٩٦؛ ج٣، م٤٤٩، ص١٣٠٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٤٩، ص١٣٠٣؛ م٥٠٨، ص١٣٩٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٣، ص١٧٦؛ ج٢، م٣٥٢، ص١١٣٧.

وبالنسبة للشورة أو الجهاز التي تتجهز به المرأة عند الزواج، فقد كان الأب يقوم بتجهيز ابنته بالثياب والحلى وبعض ما يتجهز به المنزل، وكانت بعض مدن الأندلس لها أعراف خاصة بما تتجهز به الزوجة، ففي مدينة شلب مثلاً كان الأب يُجهز ابنته بجهاز يساوى مقدار المهر الذى ساقه لها زوجها^(١)، وهى عادة عندهم قديمة ومتوارثة لا يغيرها أحد^(٢)، وأحياناً كان يجهز الأب ابنته بأكثر من قيمة المهر الذى ساقه زوجها إليها^(٣)، ومن الجدير بالذكر أن فى مناطق أخرى من بلاد الأندلس كان العُرف أن يخرج ضمن جهاز الزوجة، ثياب من أجل زوجها، وفى بعض الأحيان كان يقوم الأب لاستردادهم مرة أخرى مدعياً أنها لم تكن عطية^(٤)، وفى هذه المسألة أجاب ابن رشد إذا كانت هذه الثياب المخرجة فى الشورة عرف بالبلد قد جرى فيه الأمر، واستمر عليه العمل يحكم به، وإن لم يكن فى ذلك عرف معلوم فالقول قول المرأة أو وليها فيما يدعيان من أنها عارية، أو على سبيل التزيين^(٥).

وفى بعض الأحيان كان يضمن الزوج شورة زوجته من التلف أو الضياع حيث كان يضيع الجهاز فى بعض الأحيان، غير أنه فى أحياناً أخرى كان ينكر الزوج أنه أخذ شىء من زوجته أو أنه استلم من أبيها جهازها، كما كان يخشى الأب أو الوصى أحياناً استغلال الزوج لشورة زوجته مما كان يدفع الأب إلى أن يطلب ببقاء ما جهز به ابنته مما يزيد عن مهرها عنده، وذلك بدافع الاسترابة من الزوج، وكان يحكم فى هذا الأمر القاضى أو الحاكم للأب إن كان مأموناً، أما لو كان عكس ذلك، فإن القاضى يُكلف شخصاً أميناً ببقاء تلك الأشياء عنده، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأشخاص وضعت عندهم ثياب بنات خيف عليها، فباعوها ولم يستطع القاضى عقابهم نظراً لفقرهم^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥١٨، ص١٤١٨.

(٢) علق الونشريسي على تلك المسألة قائلاً: " بمقتضى هذه الفتوى خرجت الفتوى فى نازلة مزاور المؤذنين المؤقت أبى العباس أحمد بن الشيخ الفقيه أبى مهدى عيسى بن أحمد المواسى مع صهره المحتسب الأمين أبى العباس اللمتونى، إذ لم يكن دخل بها المزوار المذكور، وتقدم فى هذا المجموع للامام أبى عبد الله المازرى خلاف هذه الفتوى فراجعه. (الونشريسي: المعيار العربى، ج٣، ص٣٨٢).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٦٧، ص١٥٥٦.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٦٨، ص١٥٥٨.

(٥) أشار البرزلى إلى رأى ابن فتحون فى وثائقه: " إذا ساق سوى نقدها من أسباب وأوردها، فلا يخلو إما أن يصرح بالهبة أو العارية أو يكسب. فالأول: لا مقال له فى استرجاعه لملكه، والثانى: له أن يسترجع متى شاء طال الزمان أو قصر. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٢٢٩).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م١٢٦، ص٥٨٧؛ م٣٦٥، ص١١٥٨؛ م٥٦٤، ص١٥٥٠؛ م٥٦٧، ص١٥٥٦.

شروط كانت تضعها المرأة في عقد الصداق:

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان للمرأة أن تضع شروطها في عقد الزواج، والتي إن لم يتم تنفيذها فمن حقها أن تطلق، وقد تعددت الشروط التي كانت تشترطها النساء في الأندلس تبعاً لأهوائهم الشخصية أو مكانتهم الاجتماعية، فوجد مثلاً شرط الخدمة، فالنساء من ذوات الأقدار لا يمتهن الخدمة، لذا لها أن تلزم زوجها بإحضار من يقوم بمثل تلك الاعمال، وذلك إن كان الزوج ميسور الحال، أما لو كان عكس ذلك فليس عليه إخدامها، كذلك لو لم تكن هي من ذوات الأقدار أيضاً^(١).

ومن أشهر الشروط التي كان تشترطها الزوجة على زوجها في كتاب صداقها هو شرط "المغيب"، أى أن زوجها إن غاب عنها فترة محددة متصلة فعند ذلك من حقها أن تطلق نفسها عند الحاكم، ومن ذلك رجل تزوج امرأة وغاب قبل إتمام الزواج مدة متصلة، ولأن تلك القرية لم يكن بها حاكم أو قاضى فقد حلفت المرأة بحضور جماعة من جيرانها يعرفون غياب زوجها، وطلقت نفسها، ومن ذلك أيضاً أن يكون الزوج قد فُقد في معركة فنقوم المرأة بالأخذ بشرطها، فقد حدث أن فُقد رجل في معركة قتندة فقامت زوجته بتطبيق نفسها بشرط المغيب^(٢).

بيد أن في بعض الأحيان كان الزوج هو من يشترط على نفسه شرط المغيب، حيث اشترط رجل على نفسه ألا يغيب عن زوجته أكثر من ستة أشهر، فغاب ثمانية أشهر مما أدى إلى أنها أرادت الأخذ بشرطها، وفي بعض الأحيان كان يعود الزوج بعد تطلق الزوجة نفسها عند الحاكم، فيصطلحا على إبقاء الزواج وذلك بعد مدة يتم تحديدها ثم يغيب مرة أخرى، فيقوم الأب بتزويج ابنته من آخر^(٣).

أما الشرط الثالث الذى كانت تشترطه بعض النساء آنذاك على أزواجهن أن لا يتزوج غيرها أو يشتري من الجوارى طوال مدة زواجهما، وكما كن يشترطن أسماء نساء بأعينهن، وفي أحياناً أخرى كان الرجال هم من يشترطون ذلك طوعاً دون طلب من الزوجة، ومن ذلك أن قام رجل يشترط على نفسه لامرأته أن الداخلة عليها بنكاح طالق أو لو تزوج فلانة فهى طالق، فحدث أن طلق زوجته، فأشار ابن رشد أنه كلما طلقها وتزوجها مرة أخرى تتكرر اليمين، وهناك من كان يشترط على نفسه ذلك ثم يعود ويرغب في الزواج من أخرى أو يتزوج بالفعل دون علم من زوجته^(٤).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤٥، ص١٤٨٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٧، ص١٣٩٦؛ م٥٣٤، ص١٤٦٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٥، ص١٧٨؛ ج٢، م١٨٥، ص٧٨٥.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٠، ص١٧٣؛ م١٨٦، ص٧٨٩.

وهناك من كان يُشهد على نفسه أنه لو ابتاع جارية طوال حياة زوجته، أو أدخلت في ملكه بأى شكل من الأشكال سواء صدقة أو هبة أو اقتضاء دين، أو أى شكل من الأشكال^(١)، فإنها حرة لوجه الله^(٢)، هذا النوع من الشروط إنما يعكس خشية بعض الأندلسيات من عواقب امتلاك أزواجهن لجوارى، غير أنه في بعض الأحيان كانت تشترط الزوجة في عقد صداقها شرط زيارة أهلها، خصوصاً إن كانت تسكن في مكان يبعد عن مكانهم^(٣)، وخشت أن يمنعها زوجها من زيارتهم لُبعد المسافة^(٤).

وعلى ما سبق فإننا نجد أن بعض الأندلسيات لجأن إلى وضع شروط في كتاب صداقهن من أجل الحفاظ على حقوقهن، غير أن بعض أنواع الشروط كانت تسبب خلافاً شرعياً بين الفقهاء إذا حدث وتطلق الزوجان خصوصاً مسألة الزوج الذى أشهد على نفسه بعدم امتلاك جارية طوال حياة زوجته- والتي سبق ذكرها- فإذا تطلق الزوجان تكون المشكلة في حقه في امتلاك جارية من عدمه، لكن يتضح أن حتى بعض الطلاق إذا حدث أن ابتاع جارية فمن حق الزوجة أن تقوم عليه بما أشهد على نفسه.

الأنكحة الفاسدة:

وهي عقود الزواج الفاسدة والتي عُقدت على ما لا يحل، فنجد في ثنايا الأسئلة التي عُرضت على ابن رشد بعض نماذج للأنكحة الفاسدة، فهناك زواج المحرام، وهي أن يتزوج الرجل امرأة من محارمه، وزواج الشغار، وهي أن يزوج رجل قريبته على أن يزوجه قريبته هو الآخر دون مهر منهما، وزواج المتعة^(٥)، وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل مسمى بلا ولى ولا صداق إلا نصف درهم، أو زواج السر وهو زواج دون إشهار فيحدث أن يظهر بالمرأة حمل فتختصم عند القاضي لإثبات زواجها^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٥٥، ص١٥١٦.

(٢) هذه من المسائل التي تقبل فيها نيته في القضاء والفتيا لقرب دعواه إما من العرف أو البساط، وهي كذلك في المدونة في الطلاق والتملك جميعاً، فتتظر في الأمهات. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٧٩).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٨٦، ص٩٩١.

(٤) علق الونشريسي على هذه المسألة بقوله: " قال أبو عبد الله محمد بن عياض إلى نحو هذا ذهب أبي رحمه الله في هذه المسألة، وألف في ذلك جزءاً أتى فيه على جميع معانيها وفصولها، فمن وقف عليه، رأى في هذه المسألة شفاء صورته...." (الونشريسي: المعيار المعرب، ج٣، ص١٠٧-١٠٨).

(٥) أشار ابن عبدالرؤوف إلى ضرورة منع الناس والموتقون من عقد نكاح المتعة؛ فهو حرام، لأنه لا ميراث فيه، ولا عدة، ولا وفاة، ولا طلاق، ويُفسخ، ويعاقبون عقوبة موجعة. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسية، ص٨١)

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٥٠، ص٢٧٩؛ ج٣، م٥٥٧، ص١٥٣٥؛ م٦٠٧، ص١٥٩٦.

كما أن زواج السكران لا يجوز في حين أن طلاقه جائز، بالإضافة إلى ذلك أن من تزوج امرأة زنى بها قبل استبرائها، فزواجهما فاسد، حيث تشير إحدى النوازل إلى رجل تزوج امرأة كان قد زنى بها قبل استبرائها، وأنجبوا أولاداً ثم تفارقا بطلاق وتراجعا مرة أخرى، فأشار ابن رشد بأن الزواج الأول فاسد يلحقه فسخ وليس طلاق، والزواج الثاني صحيح يلحقه طلاق، وأن الأبناء ملحقون به في كل الأحوال ويجب لهم الميراث، وفي نازلة مشابهة أشار الفقهاء إلى أنه لو راجعها بعض الاستبراء فهي صحيحة، وإن كان قبل الاستبراء فليفارها حتى تستبرى، ثم يتزوجها بعد ذلك زواج صحيح^(١).

الطلاق والخلع وحضانة الأبناء.

وردت العديد من الفتاوى التي تحدثت عن أمور الطلاق والخلع، وتنوعت ما بين طلاق أثناء مشاجرة بين الزوج وزوجته مما يجعله يحلف بالأيمان له لازمة، أو بين الزوج وأهل زوجته، أو أن يحدث الرجل نفسه بطلاق زوجته.

وقد أشار ابن رشد^(٢) أن حلف الرجل بالطلاق ليس من الأشياء المستحبة، فالحالف بالطلاق يجب تأديبه^(٣) وذلك لأنه قام بفعل نهى عنه الرسول ﷺ: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(٤)، كما قال ﷺ: "لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعتاق فإنهما من أيمان الفساق"^(٥).

ومن الأمور التي كان يضع الرجل بها نفسه في مأزق أن يحلف بشكل عام أنه لن يتزوج من مدينة ما، كأن يقول كل امرأة أتزوجها بقرطبة فهي طالق، ثم يحدث أن يتزوج منها^(٦)، أو أن يحلف الزوج أنه متى راجع زوجته فهي طالق ثم يتزوج من أخرى فتموت أو تطلق، ويريد الرجوع للأولى فيدعى أنه إنما أراد عدم مراجعتها وزوجته الثانية موجودة، وفي هذا أشار ابن رشد بأنه لا يجب أن يصدق فيما يدعيه، كما كان يحدث أن يقول الرجل لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق، فيقع عليها الطلاق إن تزوجها^(٧)، كما كان يقوم أحدهم بالإشهاد على

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٣٧، ص ٩١٣؛ م ٢٩٥، ص ١٠١٥؛ ج ٣، م ٦٢٦، ص ١٦١٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٠٥، ص ١٥٩٤.

(٣) ويرى ابن عبدالرؤوف أن يؤدب من حلف بالطلاق أو بطلاق الثالث أو بالأيمان الدمية، ويؤدب من شكت به امرأته وعليها أثر ضرب مبرح. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسبة، ص ٨٣).

(٤) السيوطي: تنوير الحالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، ج ٢، ص ٣٣.

(٥) ابن رشد: البيان والتحصيل، كتاب السلطان، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ج ٩، ص ٣٢٥.

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٢٢، ص ١٤٢٥.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢١٨، ص ٨٧٨؛ ج ٣، م ٤٧٦، ص ١٣٥٥؛ م ٥٥٠، ص ١٥٠٦.

نفسه أنه إن تزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، أو أن يحدث نفسه بطلاق زوجته فلا يدري هل يلزمه الطلاق أم لا؟^(١).

هذا وقد وردت عليه عدد من الأسئلة التي تستفتيه في الأيمان، وهي في الغالب تكون نتيجة للمشاجرات العائلية سواء مع الزوجة^(٢) أو مع أهلها، كأن يحلف الزوج على زوجته أن لا يدخل أحد أبويها منزله فيدخل أحدهما، أو تحدث مشاكل قبل إتمام الزواج فيحلف الأب بالأيمان اللازمة أن لا يزوجه ابنته ثم يحدث ويزوجها له، أو تكون مشاجرة بين زوج وزوجته تنتهي بحلفه بالأيمان له لازمة لا تكون زوجته، جدير بالذكر أن البعض كان يحلف بدون نية الطلاق أو بمعنى آخر يظن أن الطلاق لا تلزمه كمسألة رجل البادية الذي حلف على زوجته وهو يظن أن الأيمان لا تلزمه^(٣)، كما كان يحدث أن يطلق الرجل زوجته ويعتقد أنها لن تحل له، إلا بعد زوج آخر^(٤).

إلا أن البعض كان يلجأ للخداع في موضوع الطلاق، فتشير إحدى النوازل أن الموثق الذي كان يكتب خلف قاضى الأحكام تحايل وكتب طليقة واحدة بدلاً من ثلاث طلاقات، مما حدا بابن رشد أن يفتى بضرورة تأديبه مع الزوج جميعاً على ما فعلوا أما لو أن أحدهم لم يعرف بما فعل الآخر فلا يعاقب، كذلك قام كاتب أخر بكتابة ثلاث طلاقات واحدة مباراة- وتعنى اتفاق الزوج والزوجة على الطلاق دون نزاع-، هذا وقد أشارت نازلة أخرى إلى أن امرأة قام زوجها بتطليقها في صحته فلما مات، قامت وادعت أنه طلقها في مرضه، غير ان عقد الطلاق أثبت فيه بشهادة الشهود أنه كان سليماً وقت وقوع الطلاق^(٥)، ربما ادعت تلك المرأة هذا طمعاً في ميراث المتوفى، كما كان يحدث أن تدعى المرأة بعد الطلاق^(٦) وذلك لتستطيع الحصول على نفقة، فعندما يعلم الزوج بكذبها فإنه يُطالب بما أخذت منه، وفي هذه الحالة أجاب ابن رشد أنه إذا ثبت لدى القاضى بشهادة النساء أن الحمل قد انفش كان له الرجوع بما أنفق عليه على القول بوجود الرجوع له بذلك^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤١، ص١٤٧٥؛ م٦٠٦، ص١٥٩٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٠، ص٣؛ ج٣، م٤٨٧، ص١٣٦٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٩، ص٣٤١؛ ج٣، م٤٤٦، ص١٣٠١؛ م٦٥٩، ص١٦٤٠.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٢، ص١٣٩٣؛ م٦٢٧، ص١٦١٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٣، ص١٣٩٤؛ م٥٠٤، ص١٣٩٤؛ م٦١١، ص١٥٩٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٠٩، ص١٠٤٦.

(٧) علق البرزلى على هذه الفتوى بقوله: " تقدم أن المعروف من قول مالك في الأمهات وجوب النفقة بثبوت الحمل للحامل، وروى عن أن النفقة لا تجب حتى يوضع الحمل مخافة أن ينفش، فعلى هذا القول لا يفتقر لهذا السؤال، إذ لا تجب النفقة إلا بالولادة..". (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٤٨٧-٤٨٨).

أما العدة فكانت تقضيها المرأة في بيت زوجها، ومن المشاكل التي كانت تحدث بسبب ذلك أن يكون بيت سُكناها مع زوجها ليس ملكاً له وإنما كان قد اكتراه لمدة معينة، فيقوم صاحب المنزل يريد إخراج الزوجة في مدة عدتها، أو يكون المنزل ملكاً للزوج وتقضى عدتها فيه، فإذا ما أراد إخراجها ادعت حملها حتى لا تخرج من المنزل، كما كانت تلجأ بعض النساء للخداع بالنسبة لفترة عدتهن، فقد تتزوج المرأة قبل انقضاء العدة وتدعى أنها أتمتها، ثم تعترف بأنها لم تُتم عدتها وأنها جهلت ذلك^(١).

جدير بالذكر أن بعض النساء قد اختلعن من أزواجهن، حيث كانت المرأة تقوم بطلب الخلع إذا مسها ضرر من زوجها كأن يسيء معاملتها بطريقة سيئة ويشتهر ذلك بين الجيران والخدم^(٢)، أو إذا رفض طلاقها إلا أن تترك جميع مالها، فقد أشارت إحدى النوازل إلى أن زوجة أرادت التخلي عن زوجها بعد مدة زواج أحد عشر شهراً^(٣)، وتشير النوازل بشكل عام إلى أن الزوجة كانت تسقط جميع حقوقها وصدقاتها عن الزوج مقابل طلاقها منه، ويتم تسجيل جميع ما تنازلت عنه في عقد حيث يشهد عليه الشهود، كما تتنازل عن مؤونة حملها إذا ظهر بها حمل، وأحياناً تتنازل عن نفقة أبنائها أيضاً^(٤)، وأحياناً يصل الأمر إلى أن يجعلها تشترط على نفسها ألا تتزوج إلا بعد مدة يحددها كالذي شرط على زوجته إن تزوجت قبل عام فعليها أن تغرم له مائة مثقال مرابطية^(٥).

أما حضانة الأبناء ففي الغالب تكون للأب بعد الإنفاق بين الأبوين، فإن تزوجت الأم يحق للأب أن يكون له حضانة أبنائه، لكن إن ترك الأب أبنائه لدى أمهم بعد زواجها مدة طويلة ثم قام يطلب بحضانتهم، فإن هذا الحق يكون قد سقط عنه^(٦)، غير أنه في بعض الأحيان كان يتنازل أحد الطرفين عن حضانة الأبناء للطرف الآخر مقابل تعويض له عن ذلك^(٧) ويكون هذا بالاتفاق بينها^(٨)، كما أن الحاضنة لو أرادت أن تسافر إلى بلد آخر لبعض أشغالها، فلها أن تترك ابنها لدى والده، ولها أن تأخذه مرة أخرى حين عودتها ولا تمنع من ذلك ولا تسقط حضانتها^(٩).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٩، ص ١٠٨٥؛ ج ٣، م ٤٢٩، ص ١٢٧٨؛ م ٤٣٠، ص ١٢٨٠.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٧١، ٩٥٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٩، ص ١٨٥.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٩، ص ٢٩٧؛ ج ٣، م ٤٢٨، ص ١٢٧٧.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٠٣، ص ١٢٣٧؛ م ٥٦٩، ص ١٥٥٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٨، ص ٢٩٥؛ م ٧٩، ص ٣٣٨.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٦٣، ص ١٥٤٦.

(٨) علق البرزلى على الإجابة بقوله: " فتجرى فيه أقوال ثلاثة؛ الكراهة والتحريم والجواز. (البرزلى: النوازل، ج ٢، ص ٤٠٨).

(٩) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٨٩، ص ١٣٧٠.

قضايا المواريث والوصايا :

شملت الفتاوى عدداً كبيراً من قضايا المواريث ومشاكلها، تلك المشاكل التي أثرت بدورها على طبيعة العلاقة الأسرية بين الأفراد، سواء إخوة وأخوات، أو أحفاد، فقد امتلأت الفتاوى بمخاضات على توزيع التركة بين أفراد العائلة الواحدة، إلا أنه في بعض الأحيان كان يلجأ أحد الورثة إلى إخفاء أجزاء من التركة عند تقسيمها، خصوصاً لو كانت أشياء موجودة بالمنزل، حتى يختصوا بها دون باقي الورثة^(١).

ويتضح لنا من خلال الفتاوى أن أمور توزيع التركة بين مستحقيها، وكذلك توزيع الثلث ونصيب بيت المال، لم يكن يخضع لأهوائهم الشخصية، فقد كان يكتب المتوفى وصيته التي تضمن توزيع أملاكه كما يرى، ويحدد وصياً ومشرفاً يقوم بتنفيذها، فإن لم يُحدد فإن هذا الأمر يعود للقاضي أو صاحب الأحكام والذي يقوم بتعيين من يقوم بهذه المهمة، فقد جعل أحد القضاة امرأة وصياً على ابن لها يتيم له من العمر ستة أعوام، كما شرط عليها مشاوره ابن عم الصبي في بيع أصول أملاكه، ولما تزوجت أراد المشرف عزلها من الوصاية، على الرغم من أنها معروفة بصلاح الحال ووفرة المال، وقد أشار ابن رشد ان المرأة لا تعزل عن الإيضاء بسبب زواجها، إلا ان يثبت عليها ما يوجب عزلها، وهذا من خلال سؤاله عن سيدة قدمها القاضي وصياً على ابن لها فتزوجت، وقام ابن عم الصبي مدعياً أن زواجها سبباً لتلف مال الصبي^(٢).

جدير بالذكر أن الأملاك من أراضي وعقارات، كانت هي المسبب الرئيسي للمشاكل في توزيع التركات، ففي الغالب يستحوذ الأبناء من الذكور على تلك الأملاك ويستغلونها فترة كبيرة من الزمن، حتى يقوم عليهم أحد مستحقي الميراث، يطالب بحقه^(٣)، ومن ذلك ما قام به أخ حيث بسط يده على التركة دون أخته، حيث ظلت الأملاك بيده مدة خمس وعشرين سنة إلى أن توفي، فقامت أخته تطلب تركة أخيها بميراثها في أبيها، ونصيبها في غلة العقار طوال خمس وعشرين سنة، وقد أشار ابن رشد إلى أن حقها لا يبطل بسكوتها عن طلبه طوال تلك المدة، كما كان يستغل أحد الأخوة جهل أخواته بالقراءة والكتابة ويقوم بشراء أملاكهم دون أدنى معرفة منهم، فإذا طالبين بحقوقهن أظهر عقداً بشراء الأملاك منهم^(٤).

على أنه كان يتم وقف تقسيم التركة إذا ما ظهر حمل في أحد الورثة، كان هذا الأمر موضع شك من باقي الورثة حيث يعتقد البعض منهم أنها حيلة للاستيلاء على أجزاء من التركة،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤٦، ص١٤٨٨.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٥٩، ص١١٥٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٦١، ص٣٠١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥١٢، ص١٤٠٧؛ م٥٧٦، ص١٥٦٦.

فتشير إحدى النوازل إلى وفاة صبي وترك أمه وأخته شقيقته وأخته لأمه وعصبته، فلما ذكرت الأم حملها ادعى العصابة أن سبب الحمل كان بعد موت الصبي، فأجاب ابن رشد على ذلك بأن أم الصبي إن ثبت أنها حامل ووضعت حملها لأقل من ستة أشهر كان لها الميراث، أما لو أكثر من ذلك لا يكن لها شيء من الميراث^(١).

ومن الجدير بالذكر أن في بعض الأحيان كان أحد الوالدين يستغل ميراث أبنائه، كالذي استغل ميراث ابنته من أمها، ثم قام بتزويجها وظل يستغل تلك الأملاك أيضاً، فأشار ابن رشد بضرورة معرفة قدر ما استغله من الأملاك وما أنفق على ابنته، ويحسب ما أنفقه ويحسب ما أخذه من ميراثها، ومن شط على الآخر رجع عليه صاحبه^(٢)، حتى لا يُظلم أي منهم.

وقد سبق وأن ذكرنا أن في بعض الأحيان يظهر شخص غريب ويدعى ملكيته لبعض الأملاك التي ورثها أصحابها من آبائهم وأجدادهم، فكان المتبع من الفقهاء أن لا يُسأل من بيده العقار عن شيء، وإنما يُسأل المدعى ويُطالب بإثبات ما ادعاه بأن الأملاك تعود له، فإن أثبت ذلك بعقد حينها يُسأل من بيده الملك عن كيف صار إليه؟^(٣)، جدير بالذكر أنه في بعض الأحيان يترك المتوفى شركة إلى جانب ديون ورهن عليه، فيكون الورثة مطالبين بسداد الديون وفك الرهن قبل تقسيم الشركة، وفي الغالب يكون صاحب الرهن أو صاحب الدين أحد الورثة، فيكون مُطالب باقى الورثة بتسديد مع عليهم أولاً من حصصهم من الشركة^(٤).

كان معظم الأندلسيين يقومون بتكليف شخص للنظر في تنفيذ الثلث ويسمى أيضاً منفذ الوصية، وكان المتوفى يشترط في وصيته عدم تعرض ناظر الثلث لأى اعتراض من حاكم أو غيره من الورثة^(٥)، ربما ذلك يرجع لخشية صاحب الوصية من بطش سلطان جائر أو خشية أن لا تصل تلك الأموال إلى من حددهم، حيث يمكن أن يخصص الثلث لأحد قرابته كالأخ أو الأخت أو الزوجة وغيرهم من العائلة، أو يوصى لرجل وأبنائه ومن يولد له بنصيب لهم^(٦)، أو يوصى لأحد معارفه كالذى خصص ثلث منزله لرجل يعرفه^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٢٥، ص١٤٣١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٠٢، ص١٥٩٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٢١، ص١٦٠٦.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٥٦، ص١١٤٥؛ م٣٩٧، ص١٢٣٠؛ ج٣، م٦٤٥، ص١٦٣١.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٩٨، ص١٢٣١؛ م٤٠٦، ص١٢٤١؛ م٤٦١، ص١٣٢٨.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٩٧، ص٤٧١.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٥٣، ص١٥١٢؛ م٦٣٥، ص١٦١٨.

على أنه كان يرفض الورثة تنفيذ الوصية في بعض الأحيان إلا في ثلثها فقط، وهذا إن قام صاحب التركة بتخصيص أجزاء كبيرة منها على أعمال خيرية، فأجاز لهم ابن رشد ذلك^(١)، بحيث تنفذ الوصية في الثلث فقط ويكون لهم باقى التركة.

أما من ليس له وارث فكان له أن يوصى بتركته لأحد معارفه أو أى شخص أراد، وهذا ما قام به شخص يدعى "حسان بن أحمد بن أبى عبدة" حيث أقر بأن "محمد بن أصبغ" هو ابن عمه وأحق الناس بوارثته، غير أن إقراره بذلك لا يثبت نسبه^(٢)، أما من مات ولم يكن له وارث ولم يُحدد وارث له، فإن ميراثه وممتلكاته تصير إلى جماعة المسلمين ممن يعيشون فى بلده^(٣)، حتى لو توفى فى بلد غير بلده^(٤).

الوصى والنوصايا :

وتتخصر مهمة الوصى الأساسية فى إدارة ممتلكات الموصى عليهم من أطفال يتامى لم يبلغوا سن الرشد، والذى يتيح لهم التصرف فر أموالهم، ويرتفع عنهم التحجير، وقد أشار ابن رشد أن السن الذى يقدر فيه الإنسان على التصرف فى ماله أو سن البلوغ يكون من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً، وهذا على اختلاف العلماء^(٥).

وكان يقوم الموصى بعهداً يذكر فيه أنه متى توفى فإن فلان الذى اختاره يكون وصى على أبنائه ويحدد له مهامه، وما يحق له التصرف فيه من الأمور، جدير بالذكر أن عقد الوصاية أحياناً لا يكون على أطفال، وهذا ما نراه من خلال نازلة حدثت فى مدينة باغة، حيث قام رجل يدعى "أحمد بن محمد الأنصارى" بالاشهاد على نفسه أنه قدم أخيه "عبدالله بن محمد" للنظر فى أملاكه، وجعل له قبض غلتها وصرفه فيما يراه وكيفما شاء، وذلك طوال مدة حياة أحمد المذكور وبعد وفاته، فإذا تخلى عبدالله عن النظر فى تلك الاملاك رجعت ميراثاً^(٦).

لم يحرص جميع الأوصياء على محجورهم فقد كان منهم من يستغل وصايته على اليتامى لاستغلال أموالهم وأملاكهم^(٧)، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال الفتاوى، وبالرغم من

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٣٢، ص١٤٥٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٠٠، ص١٥٨٩.

(٣) تخرج من مسألة كتاب الزكاة وهو: من دخل عليه الحول بغير بلده زكى عما معه وعما تلف ببلده. وكذلك إن خلف ماله كله ببلده فليتسلف وليؤد، إلا أن يخاف الحاجة أو لا يجد سلفاً فيؤخر إلى بلده. (البرزلى: النوازل، ج٦، ص٣٨-٣٩).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٠٥، ص٨٣٦.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٨٨، ص٣٥٧.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٦، ص٩٦٠؛ م٣٣٩، ص١١٠٨.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٢٥، ص١٢٧٣.

ذلك فإن هذا لم يكن يحدث إلا في أضيق الحدود حتى مع المشاكل التي كانت تحدث، وذلك نظراً لمراقبة الوصى دوماً من المشرف والحاكم، حيث لا يترك مُطلق اليدين.

والوصى في اغلب الأحيان يكون الأم إذا كان الأب متوفى، والأب إذا كانت الام متوفية، أما لو كانت الأم هي الوصية على الأبناء، فيقوم القاضى بتعيين أحد الأعمام أو العمات أو أبناء العم مُشرفاً على الأم^(١)، جدير بالذكر أن الوصى أو المشرف عليه لو كان غريباً أى ليس من عائلة المحجور، فإن ذلك كان يسبب مشاكل فأحياناً تحدث مخاصمات ومشاجرات بين الوصى ومحجوره، مما يؤدي غالباً إلى عزله من الوصاية أو الإشراف^(٢).

رابعاً: قضايا الرعاية الاجتماعية:

الزكاة والصدقة والهبات:

شغل بال مسلمي الأندلس كيفية إخراج أموال الزكاة وتوزيعها على من يستحق، سواء كانت زكاة نقد أو زكاة حلى، ولم يقتصر المسلم الأندلسي في زكاته على الفقراء والمساكين فقط، إنما منهم من كان له أقارب ضعاف من الفقراء والمساكين، فكان يتصدق عليهم بأموال زكاته جميعها إن استدعى الأمر ذلك، إلا أن البعض منهم كان ينوى التصديق بأموال زكاته على شخص بعينه ويحدده ويُسميه ثم يقوم بإخراج زكاته لشخص آخر، وهذا لم يُجزه ابن رشد^(٣).

أما الصدقات والهبات فقد كانت في الغالب تنحصر بين أفراد العائلة خصوصاً الأبناء، وكانت تختلف الصدقات ما بين أراضي وأملاك وثياب وحلى، فكثيراً ما يتصدق الأب على أحد أبنائه عند زواجه^(٤) أو يمنحه هبة له من عقارات أو أملاك بالإضافة إلى التكفل بنفقات ابنه بعد الزواج لمدة محددة أو طوال العمر، أو أن يقوم أحد الجدود بالتصدق على أحد أحفاده بمال أو عقارات^(٥)، هذا وكان البعض من المتصدقين يقوم باستثناء جزء من الصدقة لنفسه، كما شرط بعضهم في حالة وفاة الموهوب فإن الهبة تنتقل إلى شخص آخر يُسميه فإن ماتوا جميعاً ترجع له مرة أخرى، إلى جانب كل هذا فإنه في بعض الأحيان يختص الأب بالصدقة لأحد أبنائه بعينه وشخصه دون باقى الأبناء، فإن توفى الأب فنجدهم يعترضون على الصدقة مُدعين عدم جوازها^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤١٧، ص١٢٦٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٢٨، ص١٠٨٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٠٣، ص٥٠٣؛ ج٣، م٥١٥، ص١٤١٢، م٥٤٨، ص١٤٩٢.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٣، ص٨١٢؛ م٣١٣، ص١٠٥٣؛ ج٣، م٥٦٥، ص١٥٥١.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٥٦، ص٦٧١؛ ج٣، م٥٥٠، ص١٥٠٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٢، ص٨١٢؛ م٣٤٨، ص١١١٨؛ م٣٥٥، ص١١٤١؛ م٣١٨، ص١٠٦٣؛

م٤٤٥، ص١٢٩٩؛ م٦٠٠، ص١٦٤١؛ م٥٦٥، ص١٥٥١.

ومن الجدير بالذكر أن من شروط صحة الهبة أو الصدقة، أن يراها الشهود حين شهادتهم، حيث أن الهبة التي لا يراها الشهود حين شهادتهم رؤيا العين لا يُعمل بها، لأنهم شهدوا على شيء لا يعرفونه، كما يجب على المُتصدق عليه أو الموهوب أن يحوز أو يقبض الصدقة، فإن لم يحوزها قبل وفاة أبيه فإنها تعود لتكون ميراثاً للجميع^(١)، هذا إلا في حالة أن يتعذر عليه الوصول إلى الصدقة لحيازتها كأن تكون أملاكاً في مكان يسيطر عليه نصارى أسبانيا، ففي هذه الحالة لا تبطل الصدقة بعدم حيازتها^(٢).

الأحباس:

انقسمت الأحباس ما بين أحباس الغرض منها العمل الخيري كالأحباس على المساجد أو على الفقراء والمساكين وأصحاب الأمراض، وأحباس أخرى تكون على الأبناء والأحفاد والأعقاب، بغرض حفظ المال لهم من بطش وطمع سلطان جائر، أو خوفاً من مصادرة أملاكهم، وتأميناً لأبنائهم ولأحفادهم من نوائب الزمان، أو أن يحبس ملك من الأملاك على الفقراء في عائلته^(٣)، والأحباس كانت عقارات أو أملاك كالمنازل والحمامات والأفران أو حوانيت وقيساريات وفنادق التي تُدر دخلاً أو أراضي وجنات، والدخل الآتي منها يكون لصالح المُحبس عليه، وأحياناً يكون التحبيس من نوع آخر فرضه الواقع السياسي على المجتمع، كأن يقوم بتحبيس فرس للجهاد^(٤)، أو أن يحبس دخل فنادق وحوانيت لصالح ثغر من ثغور المسلمين^(٥).

أما عقد التحبيس فقد كان المُحبس يحبس الأملاك على أبنائه وأعقابهم فإن ماتوا، ينتقل الحبس إلى الأقرب لهم من العائلة، فإن لم يبق أحد من العائلة فينتقل الحبس إلى الفقراء والمساكين والمرضى^(٦)، وأحياناً كان المُحبس يضع شرط في عقد التحبيس، كأن يشرط إنه إذا

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٥٣، ص ٢٨٦؛ ج ٢، م ٤٠٤، ص ١٢٣٨؛ م ٥٩٠، ص ١٥٧٩.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٢٠، ص ٨٨٥؛ ج ٣، م ٦١٠، ص ١٥٩٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٥، ص ٢٩٠.

(٤) حيث كان البعض يقوم بتحبيس الخيل في سبيل الله، وهو نوع من الأحباس كان معروفاً منذ أيام الرسول ﷺ، ولأن أهل الأندلس مدربين على الحرب المتقطعة للجهاد في سبيل الله لمجاورتهم العدو، أدى ذلك إلى أن بعض الميسورين الأندلسيين قاموا بوقف الأراضي على الحصون والأربطة والثغور. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٩٥).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٩٦، ص ٤٦٩؛ م ١٥٤، ص ٦٦٧؛ ج ٣، م ٤٦٧، ص ١٣٤٠؛ م ٥٠٩، ص ١٤٠١، م ٥٨٢، ص ١٥٧٣.

(٦) كان هناك أحباس تحبس على المرضى في قرطبة، ومن المسائل موضع الخلاف بين الفقهاء في هذا النوع من التحبيس، أن يحل بقرطبة مثلاً مرضى وأرادوا الدخول مع مرضاها في أحباسها، هل لهم ذلك أم لا؟، فقد أباح البعض أنه بعض مقامهم أربعة أيام يقسم عليهم من غلة الأحباس. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٩٩).

أدركته الحاجة أو الفاقة فإن الحبس يعود إليه، أو لو مات المحبس عليهم وهو على قيد الحياة يعود التحبيس إليه^(١).

جدير بالذكر أن الأحباس غالباً يشترك فيها أكثر من فرد، كمجموعة من الورثة، وفي هذه الحالة كان يحدث مشاكل كأن يريد أحدهم أن يبيع نصيبه^(٢) ويُجبر من معه على بيع أنصبتهم، أو يحدث إرباكاً فيمن يستحق الدخول في الحبس أو لا يستحق خصوصاً لو كانوا من أعقاب البنات أو الأعقاب بشكل عام، أما إذا كان عق أحد الأبناء أكثر من العقب الأخر وبعضهم في حاجة إلى ذلك الحبس، فتكون الأفضلية لذوى الحاجة أولاً عند تقسيم الحبس، كما كان يحدث أن يستأثر أحد المحبس عليهم بالحبس دون البقية^(٣).

بالإضافة إلى ما سبق فإن الأحباس وأصحابها تعرضوا لعدد من المشاكل، من ذلك ما أشرنا إليه سابقاً من ظهور شخص معه عقد حبس قديم على أحد أملاك رجل آخر مدعياً أنه ملكه وحبس عليه^(٤)، أو أن يتعرض الحبس نفسه لضرر من أملاك تجاوره، كالأرض المحبسة التي كانت دائماً ما تتعرض للضرر من ضيعة تجاورها، وقد أباح ابن رشد في مثل تلك الحالة أن يُعاوض صاحب الضيعة صاحب الأرض المحبسة بدار أخرى^(٥).

هذا ولم تسلم الأحباس من استغلال النفوذ بالرغم من كل هذا، فيذكر ان رجلاً حبس أرضاً لتكون مقبرة للمسلمين^(٦)، ثم عاد واستولى على جزء من الأرض وبنى فيها حمام وظل يستغل غلته حوالى اثنتى عشرة سنة، وادعى ان هذا الجزء من الأرض لا يصلح للدفن لأنه جرفاً، وسانده في ذلك أصهاره من أمناء البلد^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، ٥، ص ١٦٤؛ ٩٨، ص ٤٧١؛ ٤٦٦، ص ٦٢٠؛ ٤٨٨، ص ٦٢٤؛ ج ٣، م ٤٧٩، ص ١٣٥٨؛ م ٦٥٠، ص ١٦٣٤.

(٢) لا يباع الحبس بحال، سواء كان مُحبساً أصلاً أو اشترى مما يوفر من مال الأحباس، سواء كان كاملاً أو بعضاً، وهذا ماهو مشهور في المذهب. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٦٠٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٨، ص ٧٢٨؛ م ٣٠٢، ص ١٠٣٤؛ م ٣١١، ص ١٠٥٠؛ م ٣٥٣، ص ١١٣٩؛ ج ٣، م ٥٧٧، ص ١٥٦٧؛ م ٥٧٩، ص ١٥٦٨؛ م ٥٨٠، ص ١٥٦٩؛ م ٦٥٦، ص ١٦٣٩.

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٠، ص ٣٢٠؛ ٣٤٤، ص ١١١٤.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٢٥، ص ١٠٨٠.

(٦) الأحباس سُنتها أن تكون موقوفة على ما حبسها عليه مُحبسها، ولا ينبغي نقلها ولا يجوز أن تصرف إلى غير ما حبست عليه، والمسلم لا رجوع له في حبسه ولا سبيل له إلى فسخه ونقضه، إذا كان قد قام بتوثيق الحبس والإشهاد عليه أمام القاضى، فأسقط بذلك خياره في الرجوع فيه. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٧٧).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٩٩، ص ١٣٠٩؛ م ٥٠٠، ص ١٣٩١.

جدير بالذكر أن الأحباس كان يتم تأجيرها^(١)، لكن اشترط الفقهاء أن لا تزيد مدة الكراء عن عامين^(٢)، خوفاً من أن يتلف أو بندثر بيد المُكْتَرَى، كما أجاز الفقهاء شهادة النساء على عقود الأحباس، حيث أن الأحباس على مذهب مالك من الأموال، وشهادة النساء على الأموال جائزة^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحباس كانت تخضع لمُشْرَفٍ يسمى "ناظر الأحباس"، حيث يقوم بالإشراف عليها والإهتمام بها وإقامة ما تهدم منها وتوزيع دخلها على ما حدده المُحْبِس، بيد أن ناظر الأحباس كان يخضع لإشراف القاضي حيث أنه لا يستطيع أن يشتري أو يبيع أى عقار للحبس دون إذن من القاضي، كما ان تعيينه كان يتم من خلال صاحب الحبس أو الحاكم^(٤).

خامساً: عادات وتقاليد المجتمع:

الملابس:

وردت إشارات لبعض أسماء الملابس التي كانت تستعمل آنذاك، حيث وجدت الغفارة^(٥) وتسمى أحياناً بالثوب، بالإضافة إلى القميص والسراويلات، هذا وقد دخل نوع آخر من الملابس بعد وصول المرابطين وهو اللثام، حيث ظهر من مسلمي الأندلس من أراد التشبه بلبس المرابطين^(٦).

العلاقات الاجتماعية بين الأسرة والجيران:

أوضحت الفتاوى العلاقات الاجتماعية بين الأهالي وبين الجيران وبعضهم البعض، فقد أشارت إلى ضرورة احترام حقوق الجار واحترام خصوصيتهم، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً، أما

(١) يقوم صاحب الأحباس بالإشراف على كرائها وجمع هذه الأموال وصرفها في مجالها المحبوس عليه، وقد شاهد ابن العطار كيف يزاول القاضي عمله في قرطبة في قبالة الدور والحوانيت الفنادق المُحْبَسَة على المساجد وغيرها، فكان يعقد جلسة عامة لذلك في كل عام يجتمع لها عند القاضي في ذى الحجة من كل عام بعد عيد الأضحى بثمانية أيام، وينادى عليها في الأسواق وتعقد للعام الداخل — أى القادم — ويحضر هذه الجلسة ويشارك فيها كل من له رغبة في الاستفادة من كراء هذه الأحباس، وفي الغالب هي جلسات للمزايدة ويكون الحبس من نصيب من يدفع فيها قبالة أكثر من غيره. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٦٠٥).

(٢) فقد أفتى الفقيه ابن القطان في جنة بجهة الزهراء بشرق قرطبة، تم كرائها لثلاثة عشر عاماً بفسخ العقد فيها لطول المدة، وطول المدة في كراء الأحباس فيه تنازع واختلاف. (محمد عبد الوهاب خلاف: المرجع السابق، ص ٦٠٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٢، ص ٢٣١؛ م ٥٥، ص ٢٩٠؛ م ١٤٧، ص ٦٢١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٨٠، ص ١٣٥٩، م ٥٠٩، ص ١٤٠١.

(٥) الغفارة: وجمعه غفائر، وهو المعطف. (أنور محمود زنتاني: معجم التاريخ والحضارة الإسلامية، ص ٢٩٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٤٧، ص ٩٢٣؛ م ٢٧٧، ص ٩٦٣؛ م ٥٦٧، ص ١٥٥٨.

العلاقات بين الأسرة من أباء وأبناء، فكانت في أغلب الأوقات جيدة حيث تشير النوازل إلى أن بعض الأبناء كانوا يمنحون منازل لأبائهم ليسكنوا فيها حتى وإن كان بعضهم يقوم ليطالب بنصف المنزل إن توفي أحد الأبوين، في حين كان يحدث أن تتوفى الإبنة فتقوم الأم بمنح حفيدتها ميراثها، كما كان الأبناء يخرجون للحج مع آبائهم وأمهاتهم^(١).

ومن الجدير بالذكر قيام بعض الأباء بمعاملة أبنائهم بطريقة سيئة، فقد كان بعض الأباء يتعاملون بالضرب مع أبنائهم، وهو شيء لم يكن محبوب القيام به^(٢)، كما كان أحد الأباء يخص أحد أبنائه بالتركة دون الآخرين، ثم يعود ليلغى الوصية ويمنحها لابن آخر^(٣)، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين الأباء والأبناء حيث يظهر الرضى والغضب على الأبناء من خلال الوصايا.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كان من الاحترام المتبع آنذاك أن إذا دخل الوالد أو الفقيه أو رجل صالح على قوم، أو مرّ عليهم، فيجب أن يقوموا له إحتراماً، فمن لم يقدّم عدوه متهاناً به ومنكراً عليه وحقد عليه، وقد أشار ابن رشد إلى أنه لا بأس بقيام الإكرام والإحترام^(٤)، لما ورد عن الرسول ﷺ قوله للأَنْصار: "قوموا إلى سيدكم"^(٥)، يقصد "سعد بن معاذ"^(٦) لبني قريظة.

بعض وسائل التسلية:

أشارت الفتاوى إلى وسيلة من وسائل التسلية في ذلك الوقت والتي تتمثل في مسابقات الخيول والرهان عليها، حيث سئل ابن رشد عن ما يجوز وما لا يجوز في مثل تلك المسابقات، كما أشارت أيضاً إلى بعض الألعاب التي كانت تُصنع في عيد النيروز^(٧) وهي زرافات وكمادين، وقد أشار ابن رشد إلى عدم جواز صناعة هذه الألعاب ولا يجوز بيعها ولا التجارة بها^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧١، ص ٣٢٣؛ ج ٢، م ٣٩٢، ص ١٢١٩؛ ج ٣، م ٦٤٩، ص ١٦٣٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٠٤، ص ١٥٩٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٩٣، ص ١٥٨٢.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٤٤، ص ١٦٣٠.

(٥) البخارى: صحيح البخارى، مناقب الأنصار: باب مناقب سعد بن معاذ، ص ٦٤٦.

(٦) سعد بن معاذ: أبو عمرو سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس، شهد بدرًا، ورُمى بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهراً (ت ٥ هـ / ٦٢٦م). (ابن عبد البر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: محمد على الجاوى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ٧٢-٧٣؛ ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠١٢م، ص ٤٧٧-٤٧٩؛ ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠١٢م، ص ٥٦٧).

(٧) عيد النيروز: وفي الأصل النوروز، وهو بداية العام الجديد في السنة الفارسية، ويجعله الأقباط أول توت وهو أول السنة القبطية (١٠ أو ١١ سبتمبر). (عبادة كُحيلة: تاريخ النصارى في الأندلس، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١١٠).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠٠، ص ٤٧٤؛ ج ٢، م ٢٦٣، ص ٩٤٠.

بعض الأدوات التي استخدمها الأندلسيون:

ذكرت الفتاوى بعض من الأدوات التي استخدمها الأندلسيون في الشرب، من قفل فخارية، وأكواب كانت تُصنع من الأخشاب^(١).

الأعياد والمناسبات الدينية:

ومن الأعياد التي ورد ذكرها في الفتاوى عيد النيروز الخاص بالنصارى، وعيد الأضحى فقد سئل ابن رشد عن أضحى عيد الأضحى، حيث أن هناك بعض أماكن في الأندلس لا يُخرج الإمام فيها أضحيتَه إلى المصلى حيث يذبحها عند انصرافه من الخطبة^(٢).

بعض الأمراض وطرق علاجها:

ورد بعض ذكر لبعض الأمراض التي ورد ذكرها كداء الجذام^(٣)، وكيف كان الناس يكرهون من يصاب بهذا المرض، ويفضلون البعد عنه وهذا ما نراه من خلال ما حدث مع إمام مسجد ظهر عليه داء الجذام فكرهت الجماعة إمامته، وأرادوا تأخيره عن الإمامة^(٤)، كذلك ورد ذكر عن الرعاف^(٥)، وعمّا إذا كان ينقض الوضوء أم لا، فأشار ابن رشد إلى أن الرعاف ليس بحدث ينقض الطهارة^(٦)، كما أشارت إحدى النوازل إلى علاج الألم الناتج عن قلع الضرس، حيث أنه لعلاج هذا الألم يتم وضع حبة من اللبان^(٧) مكان الألم فيزول الوجع^(٨).

سادساً: بعض مظاهر الفساد في المجتمع:**سوء الأخلاق في المجتمع:**

وردت بعض الفتاوى التي حملت في ثناياها بعض أشكال الفساد وسوء الأخلاق، ما بين مشاجرات وجرائم تصل إلى إقامة الحدود من سرقة وقتل وزنى، فالمشاجرات من المشاكل الطبيعية اليومية التي تحدث بين أفراد المجتمع، فوارد أن

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧؛ ج ٣، م ٦٣٣، ص ١٦١٧.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٦٩، ص ٩٥٠؛ م ٣٥٠، ص ١١٣.

(٣) الجذام: هو مرض جلدي، ويعف بالجذام لتجذم الأصابع وتقطعها. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٢، ص ٨٧).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٩، ص ٨٨٣.

(٥) الرعاف: وهو دم يسبق من الأنف، أي يسيل من الأنف. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٩، ص ١٢٣).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٥٨، ص ٦٧٥.

(٧) اللبان: ضرب من الصمغ، وهو شجيرة شوكة لا تسمو أكثر من ذراعين، ولها ورقة مثل ورقة الأس وثمره مثل ثمرته، وله حرارة في الفم، وقيل اللبان هو الصنوبر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٧٧).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٣٦، ص ٩١٢.

يحدث نزاع بين فردين يصل إلى حد السب والاشتبكات^(١)، كما وصلت الخلافات بين الأفراد إلى درجة أن يتآمر الشخص ضد من يختلف معه بوضع السم له، وكان العقاب لمن يضع سماً لأحد الأشخاص أن يتم سجنه لمدة عام^(٢).

كما ذكرت الفتاوى حدود السرقة، فقد كانت الشرطة تقوم بالقبض على من يتهمه الوالى بالسرقة أو يشتهر بين الناس بذلك وتثبت عليه تلك التهمة، فيتم عقابهم بقطع اليد والطواف بهم فى المدينة^(٣)، كما كان يتم تحديد حد الرجم إذا ثبتت تهمة الزنى على أحد، فقد ذكرت الفتاوى إحدى السيدات التى حملت من زنى ثم قتلت وليدها، فحكم عليها بالرجم ورفع أمرها إلى قاضى الجماعة للحكم عليها فى حد القتل، جدير بالذكر أنه يجب التأكد من الادعاءات والاثهات ضد من يُتهم بتلك التهم^(٤).

هذا وقد وردت إشارات إلى مسائل فى القتل، حيث كانت تطور المشاجرات فى بعض الأحيان إلى حد القتل، فمن ثبت عليه القتل يتم القبض عليه ويسجن وتتم القسامة، وهى أن يقسم جميع الأطراف خمسين يميناً تُردد عليهما يميناً يميناً أن القاتل هو الذى قتل القتيل، ويكون الحالف مُستقبل القبلة، وتتم القسامة يوم الجمعة إثر صلاة العصر وهذا على ما مضى عليه عمل القضاة^(٥).

سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ:

كان من الشائع استغلال أحد الأفراد لأملاك غيره كأن يغصب أرضاً ويزرعها ويستغلها مدة أو يسكن منزل لرجل آخر غصباً، خصوصاً لو كان من أصحاب النفوذ والسلطة من أمراء أو ولاية^(٦)، حيث كان بعض الولاة يستخدمون نفوذهم وسلطتهم للاستيلاء على أملاك الأهالى ككثائر حصن شقورة "سعيد بن أحمد بن زيفل" والذى استقل بالحصن وفرض الضرائب على الناس، واستحوذ لنفسه على أموال تلك الجهة^(٧)، كما كان هناك من يقوم بالتعدى على الأملاك

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٨٨، ص ١٢١٠؛ ج٢، م٣٥٨، ص ١١٤٩؛ ج٣، م٥٣٩، ص ١٤٧٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٦٤، ص ١٦٤٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٢٢، ص ١٦٠٨.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٥، ص ١٣٩٤، م٦٥٥، ص ١٦٣٩.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٢٠، ص ٥٧٣، م١٢٢، ص ٥٧٧؛ ج٢، م٢١٢، ص ٣٥٧، ص ١١٤٩، م٣٨٧، ص ١٢١٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٨٧، ص ٩٩٣.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٥٤، ص ٢٨٨.

العامة للمسلمين مثل الطُّرق ويُدخلوها في ممتلكاتهم من الأراضى، وتظل على هذا الحال حتى يقوم أحد الأهالى بالاختصاص عند القاضى^(١).

كما ذكرت إحدى الفتاوى عن أن البعض كان يتقرب للأمراء المرابطين عن طريق تقديم الهدايا لهم، وفي المقابل كان الأمير المرابطى يبادل ذلك بهدية أفضل، كما يُذكر أيضاً استغلال أحد قضاة الأندلس لمنصبه وتوليه الأحكام، حيث وضع يده على أراضى وأموال بيت مال المسلمين، فى حين أن هناك أشخاص كانوا يستخدمون سلطتهم فى الضغط على الآخرين لشراء ممتلكاتهم^(٢).

بيد أنه فى بعض الأحيان كان هؤلاء الأشخاص يتوبون عن ما فعلوا من استغلال النفوذ، واغتصاب أموال المسلمين وأخذها بغير حق، حيث يقومون بالتبرع بأموالهم إلى درجة أنهم كانوا يحتاجون لمساعدة ممن حولهم^(٣).

الدعاوى الفاسدة الهدامة:

تعددت صور الدعاوى الفاسدة فى بلاد الأندلس وإن كان فى أغلبها دعاوى هدامة للدين، فكثيراً ما نجد أفراد يدعون بما لا يجب فى الدين والشريعة كمن يدعى عدم الحاجة إلى الدعاء^(٤)، أو يدعون على الرسول الكريم ﷺ بما ليس فيه^(٥).

هذا وتشير إحدى الفتاوى الآتية من بلاد الأندلس أن رجلاً ورد عليهم، أخذ فى تشكيك الناس فى دين وبث المفاسد فى عقول طلبة العلم^(٦)، لم تقتصر مثل تلك الدعاوى على هؤلاء الأغرار المفسدين فقط، وإنما وصلت إلى بعض العلماء ممن أصابهم الغرور، أو دعونا نقول

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، ص٧٦، ص٣٣٣؛ م١٥١، ص٦٣١؛ ج٢، م٣٩٠، ص١٢١٥؛ ج٣، م٤٦٦، ص١٣٣٨، م٥٣٨، ص١٤٧١، م٤٨٥، ص١٣٦٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٨٠، ص٣٣٩؛ ج٢، م٢١٠، ص٨٥٣؛ ج٣، م٤٩٨، ص١٣٨٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٨٩، ص٩٩٣؛ م٢٩٦، ص١٠١٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٠٨، ص٥٣٥؛ ج٣، م٦٤٦، ص١٦٣٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٢٣، ص١٤٢٧، م٦٤٧، ص١٦٣٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٦٢، ص٧١١.

بعض مدعى العلم الذين كانوا قاموا باستغلال الأقوال الضعيفة في المذاهب ومناطق الخلاف بين الأمة لخدمة أغراضهم الشخصية^(١).

ومن المفاصد التي عرفها الأندلسيون الخط في الرمل^(٢)، فقد وصف ابن رشد تلك العادة بالاعتقادات المضللة، فقد كان هناك من يشتغلون به ويأخذون الأجر على ذلك^(٣).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك من أطلق عليهم ابن رشد اسم أهل الزيغ والتعطيل، وهم الأندلسيون ممن يقومون ببث الخوف أو الأفكار الخاطئة بين الناس، كأن يتشككون في كرامات الصالحين وينكرونها، أو يبثون بين الناس فكرة أن العدو من الممكن أن يأتي البيت الحرام أو أن ينبش قبر النبي ﷺ، وقد قابل ابن رشد مثل تلك الأفكار بكثير من الحزم فقد أشار إلى أن مثل هؤلاء يريدون أن يوقعوا في نفوس الجهال والأغبياء الشك في معجزات الأنبياء عن طريق التشكيك في كرامات الأولياء، كما أن الرسول ﷺ أكرم على الله - سبحانه وتعالى - من أن يمكن أعداء الكفرة من استباحة حرمة، ونبش مضجعه^(٤).

وكنتيجة للحالة التي وصل إليها المسلمون آنذاك من خسارتهم لمعظم مدنهم وحصونهم، فقد ظهر من أردادوا التشبه بالنصارى في لغتهم مدعين أنهم ليسوا في حاجة إلى اللسان العربي، فهؤلاء قد وصفهم ابن رشد بالجهل وعليهم التوبة مما قالوا، لأن لا يصح شيء من أمور الدين إلا بلسان عربي^(٥)، يقول الله تعالى: "بلسان عربي مبين"^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٣، ص ٢٣٢؛ ج ٢، م ٢٩٥، ص ١٠١٥؛ ج ٣، م ٥٥٧، ص ١٥٣٥.
 (٢) الخط في الرمل: أو ضرب الرمل، هو تعبير إصطلاحي درج على ألسنة الناس منذ العصر الإسلامي، حيث اتصل بما يعرف بعلم الرمل والذي كان معروفاً عند العرب في الجاهلية باسم: علم الخط، أي الخط بالأصابع على الرمل، وهذا اللون من العلوم التخمينية القديمة التي استخدمها الإنسان بهدف التنبؤ والكشف عن أمر أو مجموعة من الأمور قد تحصل في المستقبل، والذي يعمل به يعرف اسم: الرمال أو الطارق أو الخطاط، حيث يقوم برسم خطوط على الرمل أو التراب على هياكل مختلفة ثم يعين النظر فيها ثم يستخلص منها ما يوحي بالجواب على أسئلة السائل.
 (مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب، ص ٣٠٠).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٥، ص ٢٤٩.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٢٣، ص ٥٧٩، م ١٤٣، ص ٦١٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١١٣، ص ٥٤٥.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٩٥.

سابعاً: الفرق الكلامية:

أشارت الفتاوى إلى ثلاث من الفرق المذهبية والكلامية وهم أهل الظاهر^(١) والمعتزلة^(٢) والأشاعرة، فوجد إحدى الفتاوى والتي تشير إلى مذهب أهل الظاهر بأنهم ينفون القياس فى أحكام شرائع الدين، وقد وصف ابن رشد أن مثل هذا الأمر يُعد عند جميع العلماء بدعة، وأن من اعتقده ودان به فإن ذلك يُعد جرحة، لأن خلاف ما دل عليه القرآن^(٣).

أما المعتزلة فقد سئل ابن رشد عنهم من خلال مسألة فى إعراب أحد رؤوسهم والمسمى "أبى على الفارسي"^(٤) لآية من آيات القرآن الكريم^(٥)، فمن المعروف عنهم تأويلهم للآيات القرآنية من أجل تدعيم آرائهم.

كما ورد عن الأشعرية أكثر من سؤال سواء من أمير المسلمين "على بن يوسف بن تاشفين"، والأمير "أبو إسحاق بن يوسف بن تاشفين"^(٦)، أو من بعض الفقهاء والأئمة، أو حتى من بعض العامة أيضاً.

(١) أهل الظاهر: أو الظاهرية، وهو لقب جماعة إسلامية تنسب إلى مدرسة فى الفقه الإسلامى أسسها داود بن على بن خلف الأصبهاني أبو سليمان الملقب بالظاهرى ٢٧٠هـ / ٨٨٤م، وهو أحد أئمة المجتهدين فى الإسلام، وقد سميت بهذا الاسم لأنها تأخذ بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأى والقياس خشية فتح باب الإجتهداد على مصراعيه، الأمر الذى نجم عنه تعدد فى الأحكام الاجتهادية، وقد تأسس هذا المذهب فى العراق، فقد ظهر كرد فعل للمذهب القياسى. (حسين يوسف دويدار: المجتمع الأندلسى فى العصر الأموى، مطبعة الحسين الإسلامية، ط١، ١٩٩٤م، ص١٥٦؛ مصطفى عبدالكريم: معجم المصطلحات والألقاب، ص٣١٣).

(٢) المعتزلة: هم طائفة إسلامية ظهرت بنهاية العصر الأموى على يد مؤسسها واصل بن عطاء ١٣١هـ / ٧٤٨م، وقد اختلف فى سبب تسميتها فهناك من أرجعها إلى ان واصل بن عطاء اعتزل مجلس استاذة الحسن البصرى ١١٠هـ / ٧٢٨م بسبب خلافهما فى بعض المسائل، فتبعته طائفة أخذت تجتمع إلى ناحية من المسجد، فقال الحسن عندئذ: اعتزل واصل مجلسنا، وقيل بسبب اعتزاله هو ومن تبعه قول الأمة وانفرادهم بآراء خالفوا فيها جمهور السنة، هذا وقد اعتمد المعتزلة على العقل وتأويل الآيات القرآنية فى سبيل تدعيم آرائهم فى العقيدة، ففتحوا بذلك مجال الإجتهداد والبحث الفكرى، فعدوا من رواد علم الكلام فظهر منهم أعيان فضلاء كالجاحظ والزمخشري والماوردي وغيرهم، ثم انقسموا بعد ذلك إلى عدة فرق، انتهى بعضها من وجهة نظر بعض الفقهاء إلى مخالفة أحكام الكتاب والسنة، ومن أهم المشكلات التى قابلتهم مشكلة القول بخلق القرآن. (مصطفى عبدالكريم: المرجع السابق، ص٤٠٠-٤٠١).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٢٧، ص١٤٣٥.

(٤) أبى على الفارسي: هو أبو على الحسن بن محمد الفارسي الغسوى النحوى المعتزلى، يُعد رأس فى الإعتزال، كما نال مكانة وحظوة عند الأمراء، وقد توفى سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧م. (ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص١٣٦؛ ابن بشكوال: الصلة، ج١، ص١٤١).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م١٥٩، ص٦٨٧.

(٦) أبو إسحاق بن يوسف بن تاشفين: الأمير اللمتونى قائد المرابطين فى معركة قنتدة ضد الإفرنج سنة ٥١٤هـ / ١١٢٠م)، وهو أحد أدباء المرابطين وهو الذى أُلّف الفتح باسمه فلاند العقيان، وكان يحكم الأندلس من قبل أبيه يوسف بن تاشفين. (ابن الأبار: الحلة السيرة، ج٢، ص١١٨؛ ابن الأبار: المعجم، ج١، ص٥٥-٥٦).

جدير بالذكر أن الفتاوى تشير إلى أن أئمة الأشعرية كان هناك من يسبونهم ويكفرونهم، ويتبرأون منهم، معتقدين أن مثل هؤلاء على ضلالة، فنجد من يسأل عن طبيعة مذهبهم وعن أئمتهم، وعن ما إذا كانوا مالكيين أم لا؟^(١)، ومن هؤلاء الأمير "علي بن يوسف" يسأل عن الأئمة "أبي الحسن الأشعري"^(٢) و"أبي إسحاق الإسفراييني"^(٣) و"أبي بكر الباقلاني"^(٤) و"أبي بكر بن فورك"^(٥) و"أبي المعالي"^(٦) و"أبي الوليد الباجي"^(٧)، هل هم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية؟، وفي هذا أجاب ابن رشد أنهم أئمة خير وهدى، وممن يجب الإقتداء بهم، لأنهم قاموا بنصرة الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات^(٨).

وكما كان هناك من يرفض مذاهب أهل الكلام من الأشعرية ويسبونهم، فقد كان هناك من يبجلونهم أيضاً لدرجة أنهم ادعوا أن الإيمان لا يكمل إلا بمعرفة علم الأصول، ولا يصح الإسلام إلا باستعماله، وفي هذا قال ابن رشد أن مثل هذا الكلام لا يقوله أحد من أئمتهم، ولا يتأوله إلا شخص جاهل، حتى أنه أشار إلى ضرورة نهى العامة والمبتدئين عن قراءة مذاهب المتكلمين من الأشعريين، مخافة أن يصعب عليهم فهمها فيضلوا^(٩).

وبهذا نكون قد انتهينا من فصل الحياة الاجتماعية بعد أن استخلصنا بعض النواحي الاجتماعية الهامة التي وردت في الفتاوى.

- (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٣١٦، ص ١٠٦٠.
- (٢) أبي الحسن الأشعري: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، مُتَكَلِّمٌ تنتسب إليه الطائفة الأشعرية (٣٢٤هـ / ٩٤٢م). (أبو الفدا: البداية والنهاية، تحقيق: محيي الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م، ج ١٢، ص ١٢٥؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٢؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٢٤، ص ١٥٤).
- (٣) أبي إسحاق الإسفراييني: أبو إسحاق ركن الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني، فقيه شافعي أصولي متكلم له مؤلفات، توفي سنة (٤١٨هـ / ١٠٢٧م). (ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ٩٠-٩١).
- (٤) أبي بكر الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب البصري ثم البغدادي المعروف بالباقلاني، كان متكلماً على مذهب الأشعري، رد على الفرق، كانت وفاته في سنة (٤٠٣هـ / ١٠١٣م). (الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ١٤٧).
- (٥) أبي بكر بن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي، متكلم، فقيه مفسر، أصولي، نحوي أديب، توفي سنة (٦٠٤هـ / ١٠١٥م). (ابن قطلوبغا: تاج التراجم، ص ٢٥٨-٢٥٩).
- (٦) أبي المعالي: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين في الشافعية، كانت وفاته في سنة (٤٧٣هـ / ١٠٨٥م). (ابن قنفذ: الوفيات، ص ٢٥٧-٢٥٨).
- (٧) أبي الوليد الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي التجيبي القرطبي، فقيه مالكي من حفاظ الحديث، توفي سنة (٤٧٤هـ / ١٠١٨م). (النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ٩٥؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣١٥-٣١٦).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٨٩، ص ٨٠٢ / ٢٦٥، ص ٩٤٣.

(٩) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٧٨، ص ٩٦٦.

الغائمة

اتضح من خلال دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال كتاب فتاوى ابن رشد أن الكتاب احتوى على عدد كبير من الأسئلة الخاصة بالحياة الاجتماعية، مما يوحى بأن مشاكل الحياة الاجتماعية قد نالت الاهتمام الأكبر في حياة الأندلسيين والمغاربة على السواء وشغلت بالهم، يليها في الأهمية بعد ذلك مشاكل الحياة الاقتصادية والتي تعلق في الغالب بمشاكل الأراضى وملكيته ومشاكل الزراعة والرى، تليها مشاكل التجارة والعملة والصرف بعد ذلك.

يبدو أن الفتاوى منحتنا بعض المعلومات التي جاءت متفقة مع المصادر وفي أحيان أخرى معاكسة لها، بالإضافة إلى معلومات تفردت بها الفتاوى عن كتب المصادر، كذكرها لأسماء بعض المدن والقرى الصغيرة، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن المادة التاريخية المستخرجة من الكتب الفقهية تمثل صورة متكاملة مع المعلومات التاريخية من كتب المصادر والحواليات، فلا نستطيع الاعتماد على إحداهما دون الأخرى.

ويظهر لنا من خلال الفتاوى أيضاً بعض فئات وطبقات المجتمع الأندلسي ومشاكلهم، سواء طبقة الخاصة أو العامة، وإن كانت الفتاوى قد أشارت إلى طبقة العامة في الغالب، تلك الطبقة التي لا تذكرها المصادر التاريخية ولم تذكر مشاكلها، إما غافلة عنها أو متناسياها، أو ربما لأن تلك الطبقة تمثل المفعول به وليس الفاعل كطبقة الأمراء والخاصة، فأقذارهم بيد الحكام وأصحاب النفوذ يحركونها كيفما شاءوا، فقد كان المؤرخون يصبون جُل تركيزهم على الحياة السياسية وحياة الأمراء والخاصة، كما أشارت إلى طبقة الرقيق وبيعهم وشرائهم وكيف كان يتعامل معهم ملاكهم، أيضاً أشارت إلى طبقة الجند والامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، بالإضافة إلى بعض الفتاوى التي تحدثت عن الأسرى من المسلمين وكيفية تحريرهم.

كما أشارت الفتاوى إلى العادات والتقاليد والأعراف الخاصة ببعض المدن، خصوصاً الأعراف المتعلقة بالزواج والمهور والشوار، حيث نجد أن الطبقة الثرية قد بالغت في المهر المقدم للزوجة على عكس الطبقة الفقيرة، أضف إلى ذلك إشارات للأعياد والمناسبات الدينية سواء الإسلامية أو النصرانية، بالإضافة إلى إشارات عن العلاقات بين الأهالي وبين الجيران، والتنبيه على حقوق الجار تجاه جاره، وعلاقة المسلمين مع التجار النصارى الواردين على بلاد الأندلس أثناء فترة الهدنة، أو النصارى واليهود ممن يسكنون معهم بلادهم.

هذا وقد أشارت الفتاوى لعدد من المشاكل المجتمعية كالمشاجرات بين الأفراد والتي تصل إلى درجة القتل في بعض الأحيان، أو مشاكل استغلال النفوذ والسلطة والتي وقع ضحيتها

العامّة من الشعب، بالإضافة إلى مشاكل سببتها بعض عادات المجتمع آنذاك كهروب بعض الفتيات الصغيرات بعد تزويجهن، حيث كان متوسط سن الفتاة حين تزويجها خمسة عشر عاماً، ومشاكل الإرث والتركة حيث ورد عدد كبير من الأسئلة في تلك الناحية على وجه التحديد.

كما حملت لنا الفتاوى أسماء بعض الوظائف التي امتنها الأندلسيون آنذاك، فبعضها وظائف بسيطة تم ذكرها بصورة عابرة، وبعضها كانت وظائف معروفة حتى وإن كانت بسيطة، بالإضافة إلى بعض الصناعات التي كانت موجودة آنذاك.

وقد تطرقت الفتاوى إلى الأحباس والمشاكل التي تعرض لها ملاكها في بعض الأحيان، كما أعطتنا صورة واضحة إلى شكل عقود الأحباس، وكيف يتم إدارة الحبس سواء في حياة المُحبس أو بعد وفاته، واهتمام الفقهاء بالحفاظ على تلك الأحباس نظراً لقيمتها الخيرية التي حُبست من أجله، فوضعوا الشروط اللازمة في إدارة الحبس وحددت مهام وصلاحيات القائم على إدارته، حتى لا يطمع في غلته.

أما بالنسبة للحياة الاقتصادية فقد أخذت مساحة ليست بالهينة أيضاً وإن كانت أقل من الحياة الاجتماعية في عدد الأسئلة، فقد تطرقت إلى مشاكل الزراعة وري الأراضي ومشاكل الملكية، كما أشارت للأرحاء وحملت بين طياتها وصفاً دقيقاً لبناء الأرحاء والأدوات المستخدمة في بنائه، بالإضافة إلى تربية مختلف أنواع الحيوانات من إبل وخيول وماشية وماعز، وأوضحت لنا أن الرعي في القرى كان يتم في أراضي خاصة بالرعي تسمى المسارح، وهي في الغالب تكون ملكاً لأكثر من قرية يتشاركونها في رعي ماشيتهم، كما تحدثت عن الرعاة وعن تشارك بعض الأندلسيين في تربية الماشية للإتجار بها، وتطرقت إلى المشاكل التي كانت تواجه تلك النوعية من الشراكة.

وعن التجارة فقد أشارت إلى التجارة الداخلية والخارجية وما يقابل التجار من مشاكل في الطرق أثناء نقل البضائع من مدينة إلى أخرى، مما يؤدي إلى فقدان البضائع في بعض الأحيان، كما أشارت إلى الفنادق التي اعتاد التجار على استخدامها وما تتعرض له تلك الفنادق من خسارة إذا ما تضررت التجارة وقل ورود التجار عليها لأي سبب من الأسباب، وقد تطرقت الفتاوى إلى أكثر من نوع من أنواع العملة المستخدمة آنذاك، وأوضحت الفرق بين كل منها، كما أشارت إلى المشاكل التي تسببها تعدد أنواع العملات واختلاف الصرف من وقت لآخر، وما يقع فيه التجار أو من يتعامل بالعملات بشكل عام من مشاكل بسبب تعددها أو إلغاء السلطان العمل بإحدى العملات وإصداره لعملة لأخرى، مما يؤدي إلى ارتباك في المعاملات النقدية بين الناس.

إلا أن الأمر الذي بدا جلياً واضحاً خلال كتاب الفتاوى، والذي أشرنا إليه أكثر من مرة خلال الفصول، هو الوضع السياسى الذى أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل أو بآخر، فدائماً ما نجد إحدى الفتاوى التى تشير إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، والعلاقة المضطربة بين نصارى أسبانيا ومسلمى الأندلس، ويظهر ذلك من خلال إحدى الفتاوى التى سأل فيها أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، عن الحج والجهاد وأيهما أفضل وأولى آنذاك، بالنسبة لأهل الأندلس وأهل العدو، ويتبين من خلالها أيضاً أن الطرق لم تكن آمنة بالشكل المناسب للسفر والترحال، وأن البعض كان يخاف على نفسه من السفر لأداء فريضة الحج لما سيتعين عليه ملاقاته أثناء الطريق.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأسئلة التى وردت على ابن رشد كانت بهدف المعرفة والإطلاع والدراسة فى بعض الأحيان، لكن من لم يقتصر هذا النوع من الأسئلة على طلاب العلم فقط وإنما شمل أيضاً العامة ممن شغلهم أمور دينهم وأحكام شريعتهم، فكانوا يسألون فى أحكام الصلاة والزكاة والمواريث، وغيرها من المشاكل الأساسية فى حياة الأفراد.

هذا وقد أشارت الفتاوى أيضاً إلى بعض الأفكار والدعاوى التى تهدف إلى التشكيك فى الدين آنذاك، وبعض الفقهاء ممن يستغلون الدين لخدمة مصالحهم، كما أشارت إلى المعتزلة وأهل الظاهر أو ما يسمى بالظاهرية، بالإضافة إلى الأشعرية، فقد اهتم المسلمون آنذاك سواء طلاب علم أو أمراء عن معرفة حقيقة كل طبقة ورأى الدين بها.

وعلى ماسبق يتضح لنا القيمة التاريخية لكتب النوازل والفتاوى، وما تستطيع أن تقدمه لدراسة التاريخ ودراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلاد المغرب والأندلس، خصوصاً حياة طبقة العامة وما كان يحدث بينهم وبين بعضهم أو بينهم وبين أصحاب النفوذ، فدارس كتب الفتاوى سيجد دائماً معلومات لم تذكرها المصادر التاريخية.

الملاحق

جدول بأهم المدن التي وردت منها أسئلة

اسم المدينة	موقعها	مصادر ومراجع أسماء المدن
طَنْجَة	بلاد المغرب، وتقع في الجهة المقابلة من الجزيرة الخضراء.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٤٣؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٩٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٨٠.
الأشْبُونَة	غرب الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٥؛ شكيب أرسلان: الحل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية، ج ١، ص ٩٢.
إشْبِيلِيَة	الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ١٩٥؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٨.
بَاغَة	مدينة بالأندلس من كورة إلبيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٣٢٦؛ الإدريسي: نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ج ٢، ص ٥٧١.
بَسْطَة	مدينة بالأندلس بالقرب من جيان.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٢٢؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ١١٣؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥١٢.
بَطِّيُوس	مدينة كبيرة بالأندلس، وهى على نهر آنة غربى قرطبة.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٤٧؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٩٣.
بَنْسِيَة	كورة ومدينة مشهورة بالأندلس متصلة بحوزة كورة تدمير.	إسحاق بن الحسين: آكام المرجان، ص ١٠٨؛ الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٩٠؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥١٣.
بِيَّاسَة	بالأندلس معدودة فى كورة جيان.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٥١٨؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ١٢١.
الجزيرة الخضراء	مدينة مشهورة بالأندلس، وقبالتها من البر بلاد البربر سبتة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٢، ص ١٣٦؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٢٢٣؛ شكيب أرسلان: الحل السندسية، ج ١، ص ٨١.
غِرْنَاطَة	مدينة بالأندلس قديمة بقرب إلبيرة	القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤٧.
فَاس	بلاد المغرب، وتقع على البحر.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٢٣٠؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٤٣٤؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ١٠٢.

اسم المدينة	موقعها	مصادر ومراجع أسماء المدن
قُرْبَةُ	مدينة من مدن الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٣٢٤ ؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٧؛ حسين مؤنس: وصف جديد لقرطبة الإسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، مج ١٣، ص ١٦٤ ؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص ٧٣.
كانبش السفلى.	وهى قرية من قرى جيان، كما هو مذكور فى الفتاوى.	ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٩، ص ١٢١٣.
بَلَّةُ	مدينة قديمة بالأندلس بالقرب من إشبيلية.	الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٠٧-٥٠٨ ؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٥٥.
نَوْشَةُ	مدينة بالأندلس من أعمال البيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٢٦ ؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٥١٣ ؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٠٢.
مَالِقَةُ	مدينة بالأندلس من أعمال رية.	الإدريسى: نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ص ٥٧٠ ؛ الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٤٣.
مَرَاكُش	مدينة من مدن المغرب.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٩٤ ؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٤٠ ؛ كاتب مراكشى: الاستبصار، ص ٢٠٨-٢١٠.
مُرَيْطَرُ	حصن بالأندلس بالقرب من طرطوشة.	الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٤٠.
مُرْسِيَّةُ	مدينة بالأندلس من أعمال تدمير.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ١٠٧ ؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٣٩.
المريّة	مدينة بالاندلس من كورة البيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ١١٩.

جدول بأسماء أهم الفقهاء والقضاة المذكورين في كتاب الفتاوى

اسم المفتى	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
أبو القاسم أصبغ.	أبو القاسم أصبغ بن محمد الأزدي المالكي كبير المفتين بقرطبة.	١١١١هـ / ٥٠٥هـ	قرطبة	ابن بشكوال: الصلاة، ج ١، ص ١٠٩-١١٠. الضبي: بغية الملتبس، ص ٢٤١.
عبد الحق.	أبو محمد عبدالحق بن محمد السهمي القرشي الصقلي فقيه مالكي.	٤٦٦هـ / ١٠٧٤م	صقلية	ابن فرحون: الديقاج، ج ٢، ص ٥٦.
خلف مولى ابن بهلول.	أبو القاسم خلف مولى يوسف بن بهلول البلسي المعروف بالبرالي (أو البريلي) مفتي بلسية.	٤٤٣هـ / ١٠٥١م	بلسية	ابن فرحون: الديقاج، ج ١، ص ٣٥٢.
أشهب	أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز القيسي تلميذ مالك.	٢٠٤هـ / ٨١٩م	مصر	ابن فرحون: الديقاج، ج ١، ص ٢٠٧؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٢٨.
ابن المواز	أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم بن المواز المالكي.	٢٦٩هـ / ٨٨٢م	مصر	الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ١، ص ٢٥٢؛ ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ٢، ص ١٦٦.
ابن حسون	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن حسين ابن حسون الكلبى المالقي.	٥١٩هـ / ١١٢٥-١١٢٦م	مالقة	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٥، ص ٤٣٥.
ابن راهويه	أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه.	٢٣٨هـ / ٨٥٢م	خراسان	الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٨٢.
أحمد بن حنبل	أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيباني.	٢٤١هـ / ٨٥٥م	بغداد	ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج ١، ص ٢٩٢؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٥٩.
الشافعي	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المصطفي.	٢٠٤هـ / ٨٢٠م	بغداد	ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٢٢١؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٩٢.
أحمد بن خالد	أبو عمرو أحمد بن خالد ابن يزيد، يعرف بابن الحباب.	٣٢٢هـ / ٩٣٤م	الأندلس.	ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ١، ص ١٥٩.
أبو زيد عبد الرحمن	أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم الأندلسي القرطبي.	٢٥٩هـ / ٨٧٣م	قرطبة.	الخطيب البغدادي: هدية العارفين، ج ١، ص ٥١٢.
أبو عبد الله عيسى.	أبو عبد الله عيسى محمد ابن عيسى بن حسين التميمي.	٥٠٥هـ / ١١١١م	سبتة.	ابن عياض: الغنية، ص ٢٧.
ابن عبدوس	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس، فقيه مالكي من أكبر أصحاب سحنون.	٢٦٠هـ / ٨٧٤م	القيروان.	المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٤٥٩؛ الدباغ: معالم الإيمان، ج ٢، ص ١٣٧؛ الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١٥٨.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
أبو الفرج	عمرو بن محمد الليثي الغدادي.	٣٣٠هـ / ٥٤٢م	بغداد.	ابن فرحون: الديباج، ج ٢، ص ١٢٧.
ابن عبد البر	أبو محمد عبد الله ابن الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي.	٤٦٣هـ / ١٠٧١م	المغرب.	ابن خاقان: قلائد العقيان، مج ١، ج ٢، ص ٥٣٨.
عيسى ابن دينار	أبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المالكي، فقيه مشاور.	٢١٢هـ / ٨٢٧م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ٦٤.
ابن يحيى الليثي	أبو محمد يحيى بن يحيى ابن بكير المصمودي الليثي.	٢٣٤هـ / ٨٤٨م	طنجة.	عياض: ترتيب المدارك، ج ١، ص ٣١٠.
ابن منظور	أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	إشبيلية.	الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥١٨؛ ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٧٨.
ابن سهل	أبو الأصبح عيسى بن سهل الأسدي النجفاني.	٤٨٦هـ / ١٠٩٣م	قرطبة / سبتة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٣، ص ١٨٧؛ ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، ص ٨، ٢١.
أبو عبد الله ابن حمدين	أبو عبد الله محمد ابن علي بن حمدين الثقفي.	٥٠٨هـ / ١١١٤م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٠.
العبدري	أبو محمد عبد الصمد ابن أبي الفتح بن محمد العبدري الفقيه المشاور.	٤٩١هـ / ١٠٩٨م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٣٧٩.
أبي إسحاق التونسي	أبو إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي القيرواني الفقيه.	٤٤٢هـ / ١٠٥١م	القيروان.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٢٦٩.
أبو المطرف الشعبي	أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي قاضي مالقة بالاندلس.	٤٩٩هـ / ١١٠٦م	مالقة.	التنكي: نيل الابتهاج، ص ٢٣٧.
ابن العطار	أبو عبد الله محمد ابن أحمد الأموي القرطبي، المعروف بابن العطار الفقيه.	٣٩٩هـ / ١٠٠٨م	قرطبة.	الخطيب البغدادي: هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٨.
ابن الحاج	أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن خلف بن إبراهيم بن لب التجيبي القرطبي.	٥٢٩هـ / ١١٣٥م	قرطبة.	الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٦١٤.
ابن كنانة	أبو عمرو عثمان ابن عيسى بن كنانة.	١٨٥هـ / ٨٠١م	المدينة.	عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ص ١٦٤.
الليث	أبو الحارث الليث ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء.	١٧٥هـ / ٧٩١م	مصر.	الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٢٣.
شبطون	أبو عبد الله زياد ابن عبد الرحمن القرطبي.	١٩٣هـ / ٨٠٨م	الاندلس.	عياض: ترتيب المدارك، ص ٥٢٦ / ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٣٧٠.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن أبي زيد القيرواني	أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، المعروف بمالك الصغير.	٣٨٦هـ / ٩٩٦م	القيروان.	ابن فرحون: الديباج، ج ١، ص ٤٢٧.
زونان	أبو مروان عبد الملك ابن الحسن بن محمد ابن رزيق، يعرف بزونان من ولد أبي رافع مولى رسول الله ﷺ.	٢٢٢هـ / ٨٤٦م - ٨٤٧م	طليطلة.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٢٨٢.
مُطرف	أبو مصعب مطرف ابن عبد الله الهلالي المدني.	٢٢٠هـ / ٨٣٥م	المدينة.	ابن قنفذ: الوفيات، ص ١٦٦.
ابن أبي زمنين	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المري الإلبيري.	٣٩٩هـ / ١٠٠٩م	المريّة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٤٨٢.
ابن زرب	أبو بكر محمد بن يبقى ابن زرب القرطبي المالكي قاضي الجماعة.	٣٨١هـ / ٩٩١م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ٢٣٠.
أبو عمر الإشبيلي	أبو عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي، المعروف بابن المكوي المالكي.	٤٠١هـ / ١٠١٠م	الأندلس.	ابن العماد: شذرات الذهب، مج ٥، ص ٨.
ابن القطان	أبو عمر أحمد بن محمد ابن عيسى، يعرف بابن القطان القرطبي المالكي المشاور.	٤٦٠هـ / ١٠٦٨م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٦١.
ابن الإلبيري	أبو عبد الله محمد ابن خلف بن موسى الأنصاري المتكلم، ويعرف بالألبيري.	٥٣٧هـ / ١١٤٢م - ١١٤٣م	قرطبة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ٤٥١.
عبد الوهاب	أبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي.	٤٢٢هـ / ١٠٣١م	بغداد.	ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢١٩.
الغزالي	حامد زين العابدين محمد ابن محمد الطوسي الشافعي، المعروف بالغزالي.	٥٠٥هـ / ١١١١م	بغداد.	ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢١٦.
سحنون	أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون تلميذ ابن القاسم	٢٤٠هـ / ٨٥٤م	المغرب.	الشيрази: طبقات الفقهاء، ص ١٥٦ / القفطي: إنباه الرواة، ج ٢، ص ٥٤، هامش رقم ٣.
ابن سحنون	أبو عبد الله محمد ابن سحنون عبد السلام ابن سعيد التنوخي.	٢٥٦هـ / ٨٧٠م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ١٦٩ / الشيрази: طبقات الفقهاء، ص ١٥٧.
ابن الأصبغ	أبو محمد قاسم بن أصبغ ابن محمد بن يوسف القرطبي، المعروف بالبياني.	٢٤٠هـ / ٩١٥م	قرطبة.	الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٨٥٢.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن القاسم	أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقى تلميذ مالك.	١٩١هـ / ٨٠٦م	مصر.	الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٣٢٣.
مالك بن أنس	أبو عبد الله مالك بن أنس ابن مالك الأصبحي.	١٩٧هـ / ٧٩٦م	المدينة.	الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص٦٧، ٧٧.
ابن أبي شيبة	أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي يعرف بابن أبي شيبة.	٢٣٥هـ / ٨٤٩م	الكوفة.	ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٣، ص٣٣٩.
ابن حبيب	أبو مروان عبد الملك ابن حبيب السلمى القرطبي الفقيه المالكي، مؤلف الواضحة.	٢٣٨هـ / ٨٥٢م	قرطبة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج١٧، ص٢٥٧ / القفطى: إنباه الرواة، ج٢، ص٢٠٦.
ابن أضحى	أبو الحسن على بن عمر ابن محمد بن مشرف ابن أضحى.	٥٤٠هـ / ١١٤٥- ١١٤٦م	المرية ثم غرناطة.	الضبي: بغية الملتبس، ص٥٢٠ / ابن خاقان: قلائد العقيان، ص٦٤٦.
ابن الماجشون	أبو مروان عبد الملك ابن عبدالعزيز المدنى التيمي بالولاء، الملقب بابن الماجشون تلميذ مالك.	٢١٢هـ / ٨٢٧م	المدينة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ص٦.
أبو القاسم ابن عتاب	أبو القاسم عبد العزيز ابن محمد بن عتاب المالكي	٤٤٠هـ / ١٠٤٧م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٣٧١.
أبو عبد الله ابن عتاب	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن عتاب القرطبي الفقيه المالكي.	٤٦٢هـ / ١٠٦٩م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج، ج٢، ص٢٤١.
أبو محمد ابن عتاب	أبو محمد عبد الرحمن ابن عتاب القرطبي المالكي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٣٤٨.
الفضل	أبو سلمة فضل بن سلمة الجهني مولى لهم، البجاني الفقيه المالكي.	٣١٩هـ / ٩٣١م	دخل آخر عمره القيروان.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص٣٢٧؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص١٦٤.
ابن أبي العافية الإشبيلي.	أبو عبد الله محمد بن خيرة الأموي يعرف بابن أبي العافية الجوهري.	٤٧٨هـ / ١٠٨٥- ١٠٨٦م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٥٥٤.
الأصبلي	أبو محمد عبد الله ابن إبراهيم الأموي، يعرف بالأصبلي.	٢٩٢هـ / ١٠٠٢م	القيروان.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص٢٥٧.
أبو الوليد الباجي	أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي الأندلسي التجيبي القرطبي، فقيه مالكي.	٤٧٤هـ / ١٠٨١م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج١، ص٣٧٧.
أبو بحر	سفيان بن العاص الأسدي المريبطري الأندلسي، الفقيه المالكي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	مريبطر.	عياض: الغنية، ص٢٠٥.
ابن الحاج	أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن خلف التجيبي، المعروف بابن الحاج، الشهيد قاضى الجماعة، استشهد وهو ساجد.	٥٢٩هـ / ١١٣٤م	قرطبة.	الضبي: بغية الملتبس، ص٥١.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن القصير	أبو الحسن أحمد بن أبي عمر أحمد بن محمد الأزدي، يعرف بابن القصير.	١١٣٦هـ / ١١٣٧م	غرناطة.	الضبي: بغية الملتمس، ص ١٧١.
أبو الفضل ابن عياض	أبو الفضل عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي، فقيه مالكي.	١١٤٤هـ / ١١٤٩م	سبتة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٤٦؛ عياض: الغنية، ص ٦.
اللخمي	أبو الحسن علي بن محمد الربيعي، المعروف باللخمي القيرواني الفقيه المالكي.	١٤٧٨هـ / ١٨٠٥م	القيروان.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٢، ص ٢٤٢.
ابن مسرة	أبو مروان عبد الملك ابن مسرة بن فرج بن خلف ابن عزيز اليحصبي القرطبي الفقيه المالكي.	١١٥٢هـ / ١١٥٧م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ١٨.
ابن سمجون	أبو محمد عبد المنعم ابن مروان هو أبو محمد عبد المنعم بن مروان ابن عبد الملك بن سمجون ابن إبراهيم الهلالي.	١١٣٠هـ / ١١٣٠م	إشبيلية.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ١٠١.
أبو عبد الله ابن يحيى	أبو عبد الله محمد ابن يحيى بن الفراء.	١١٢٠هـ / ١١٢٠م	المرية.	الضبي: بغية الملتمس، ص ١٤٦.
مكي	أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد ابن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي.	١٠٤٥هـ / ١٠٤٥م	قرطبة.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٣٥١.
ابن حماد	موسى بن حماد الصنهاجي الفقيه المالكي	١١٤٠هـ / ١١٤١م	المغرب.	الضبي: بغية الملتمس، ص ٤٥٦.
محمد بن عبد الأعلى	أبو عبد الله محمد ابن عبد الأعلى بن هاشم، يعرف بابن الغليظ.		مالقة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٣٨.
الصدفي	أبو علي الحسين ابن محمد الصدفي، المعروف بابن سكرة السرقسطي الفقيه المالكي.	توفي شهيدا بوقعة قتندة (ت ٥١٤هـ / ١١٢٠م)	شرق الأندلس	الضبي: بغية الملتمس، ص ٢٦٩.
ابن الطلاء الشبلي	أبو الحسن عبد الملك ابن محمد بن هشام بن سعد القيسي، يعرف بابن الطلاء.	١١٥٦هـ / ١١٥٦م	شلب	الآبار: المعجم، ص ٢٥٦.
ابن العواد	أبو الوليد هشام بن أحمد بن سعيد، يعرف بابن العواد الفقيه المالكي المشاور.	١١١٥هـ / ١١١٥م	قرطبة.	عياض: الغنية، ص ٢١٧.
محمد بن داود	أبو عبد الله محمد ابن داود بن عطية بن سعيد العكي الجراوي.	١١٣١هـ / ١١٣١م	فاس.	عياض: الغنية، ص ٦٤.
ابن جماهر الطليطلي	أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن جماهر الحجري.	١٩٠٥هـ / ١٩٠٥م	طليطلة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٣، ص ٢٨٦.
أبو محمد ابن أبي جعفر.	أبو محمد عبد الله ابن محمد بن عبد الله ابن أحمد، أبي جعفر الخشني المرسى الفقيه المالكي.	١١٣٣هـ / ١١٣٤م	مرسية.	ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٢٩٤.

ملحق رقم (١)

صورة لعقدين شهادة انعقاد في ربيع الأول سنة ٤٩٨هـ/١١٠٤م.

العقد الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من تسمى في هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون الرحي المحدثه التي هي على وادى شبيرة ويعرفون المحدث لها "محمد بن يحيى" ومن شركه فيها، قد أحدثوا سداً فى أرض "محمد بن خلف" دون أن يأذن لهم فى ذلك، وهى الأرض الجوفية من السد المذكور، ولا يعرفون محمداً رضى به ولا أباحه لهم فى علمهم.

شهد بذلك كله من علمه حسبما ذكر فيه، ويحوزون الأرض المذكورة المحدث فيها السد بالوقوف عليها والنظر لها، وأوقع شهادته بذلك فى ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، ثبت العقد على نصه بشهادة من جوزت شهادته.

العقد الثانى:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من تسمى فى هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون "محمد بن يحيى" بعينه واسمه، وأن الذى أحدث فى الوادى بقريه شبيرة من عرفه على مجراه الآن هو مجراه القديم الذى كان عليه قد عرف، وأن الذى أحدث فيه منذ ثلاثة أعوام إنما أحدثه الوادى لقوته، وأنه لم يكن ممره منذ علم إلا بالوجه المذكور.

شهد بذلك من علمه حسب نصه، وأوقع شهادته على معرفة ما اجتلب فيه ممن يحوز الوادى المذكور، ويعلم مجراه القديم بالنظر إليه والتعيين له، وكان إيقاعهم لشهادتهم إذ سئلت منهم وذلك فى منسلخ شهر ربيع الأول الذى فى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة^(١).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٩، ص ١٧١-١٧٢.

ملحق رقم (٢)

نسخة عقد شهادة بتاريخ رجب ٥٠٨هـ / ١١١٤م.

(أى فى عهد المرابطين)

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدت فاطمة بنت هشام بن المشاقوطى، التى كانت زوجاً للوزير الفقيه أبى عبد الملك الخولانى إلى أن توفى عنها، أن لابنتها زينب التى هى زوج لأبى القاسم بن بدرون، قبلها وفى مالها ودمتها أربعمائة منقال ذهباً عبادية أسلفتها إياها مؤخراً عنها إلى إنقضاء عشرين سنة من تاريخ هذا الكتاب، لا براءة لفاطمة المذكورة من العدة المذكورة إلا بدفعها لمن يجب قبضها، وإقامة البينة على دفعها بذلك كله من أشهدته فاطمة المذكورة فوق هذا بجميع ما ذكر عنها فيه.

وذلك فى رجب من سنة ثمان وخمسائة، إبراهيم بن خلف بن محرز اللخمى، وكان قد أوقع اسمه حين أشهدته فى عقد غير هذا متى قيم به واسمه فيه فإنما هى هذه الأربعة منقال^(١).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٩، ص ٧٣٥.

ملحق (٣)

عقد كراء رحى بتاريخ شعبان ٥٠٧هـ / ١١١٣م.

(عهد المرابطين)

بسم الله الرحمن الرحيم

اكثرى محمد بن عبدالرحمن بن طارق الأنصارى وعبدالصمد بن على الأموى ومحمد وعلى بنا عبدالله بن حرب اللخمى، بينهم على السواء والاعتدال من أحمد بن جزى التجيبى ومن عبدالله بن دلول الناظرين للقريش بقرطبة، جميع بيت الرحي الدائرة المعروفة ببيت الساقية، بقرب الخرب على ضفة وادى بلون من جيان، لمدة سبعة أعوام متصلة أولها منتصف ذى الحجة الأدنى إلى تاريخ هذا الكتاب بمائة منقال واحدة وأربعين مثقالاً من الذهب المرابطية الوازنة.

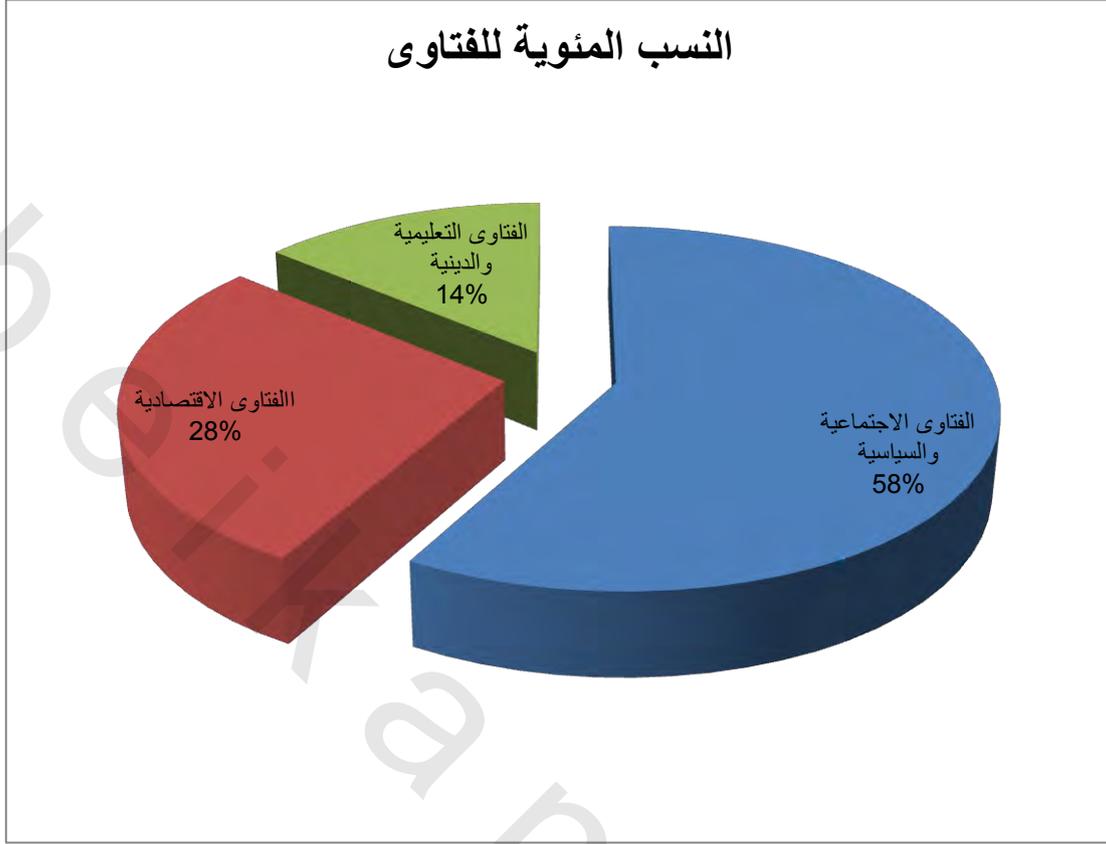
يدفع منها محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد ومحمد وعلى ابنا عبدالله المذكورون لأحمد وعبدالله المذكورين، أو لمن يجب له ذلك بسبب القريش المذكورين من أرباب القرية وبيت الرحي المذكورين عند انقضاء كل شهر من أول الأمد المذكور مثقالاً واحداً وتلثي مثقال أداء متوالياً إلى تمام العدد وانصرام الأمد.

وعلى أن يطلق محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون فى البيت المذكور أربعة أجار طاحنة تكون رصحنات وأحجار ثمانية من مقطع أرنة غلظ كل حجر شبر وتلث وسعته أربعة أشبار ونصف بالشبر الوسط، وتكون دواليها من البلوط بأعمدة الحديد وقطب وحلق وصنوج وقنوات ومصب البيت أربع من الألواح، ويرفعون سد الرحي المذكورة بالحجارة والسلل والأوتاد، ويخرج ماؤه فى ساقية الرحي، وعلى أن يقيموا من حولى بيت إصطبلًا للدواب سعته مثل سعة بيت الرحي يتصل بالبيت طوله أربعة ألواح وارتفاعه ثلاثة ألواح للطايبية غلظ الحائط شبران بالشبر الوسط وأسسه بالحجر والطين، وعدته بالجوز وغطاؤه وغطاء بيت الرحي بالقراميد، ويشركون البيت المتصل ببيت الرحي المذكورة من ناحية الغرب بالجص.

وتواصفوا ذلك كله صفة أقاموها مقام العيان، فإذا انقضت المدة المذكورة ترك محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون الأربعة الأحجار المذكورة طاحنة بآلاتها كلها مستقيمة فى جريتها فى البيت المذكور للقريش المذكورين أرباب القرية المذكورة، وطاع محمد وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون بعد تمام الاكتراء المذكور طوعاً صحيحاً دون شرط أن يطحن عبدالله وأحمد بن جزى المذكوران فى الرحي المذكورة فى كل شهر من أشهر الأعوام المذكورة قفيزين من القمح من قمح بكيل جيان دون أجر، وعرفوا قدر ذلك، شهد عليهم بذلك من أشهده به فى صحتهم وجواز أمورهم فى شعبان من سنة سبع وخمسمائة^(١).

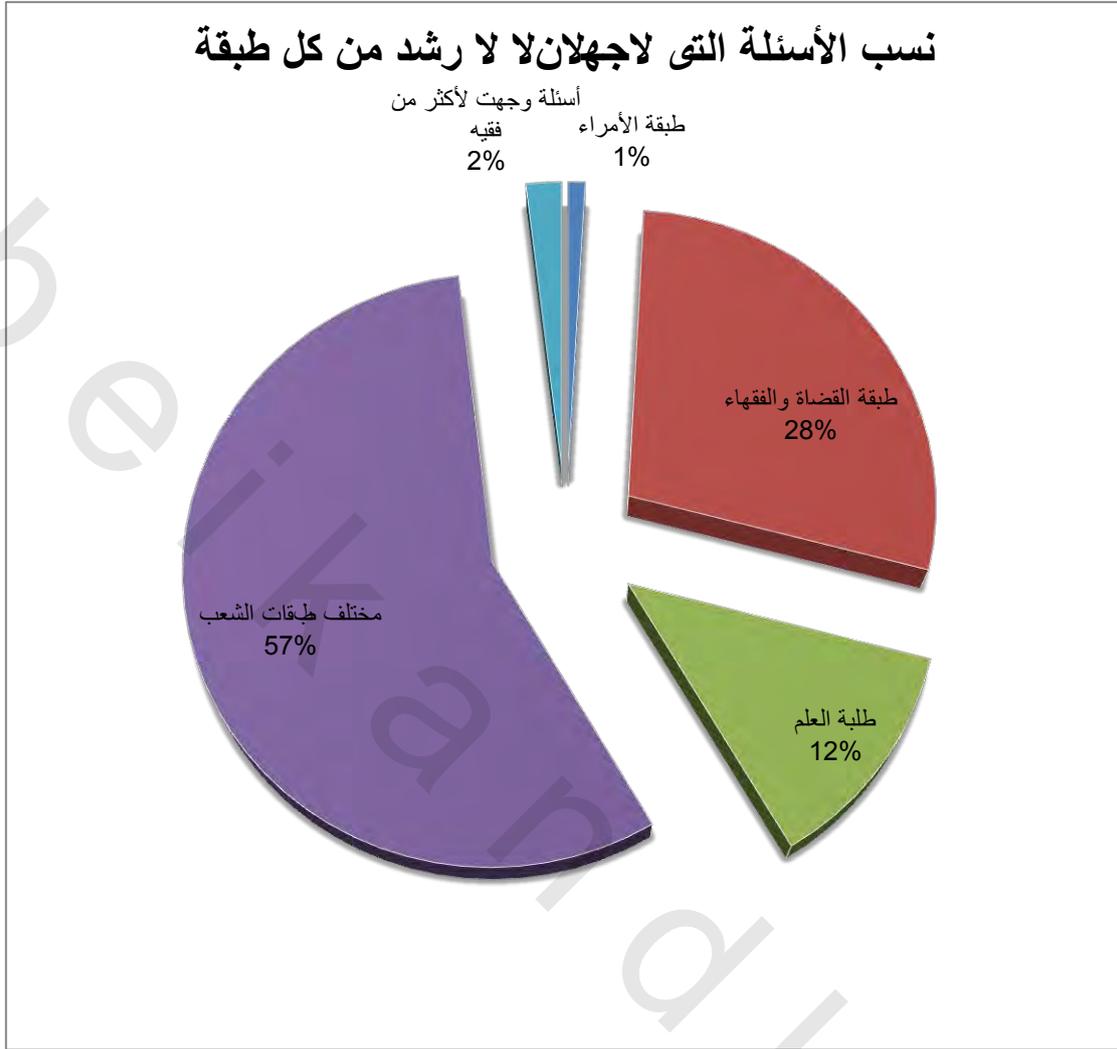
(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، ٣٨٦م، ص ١٢٠٤ - ١٢٠٥.

ملحق رقم (٤)



تمثل الفتاوى الاجتماعية والسياسية نسبة ٥٨% من الفتاوى.
تمثل الفتاوى الاقتصادية نسبة ٢٨% من الفتاوى.
تمثل الفتاوى التعليمية والدينية نسبة ١٤% من الفتاوى.

ملحق رقم (٥)

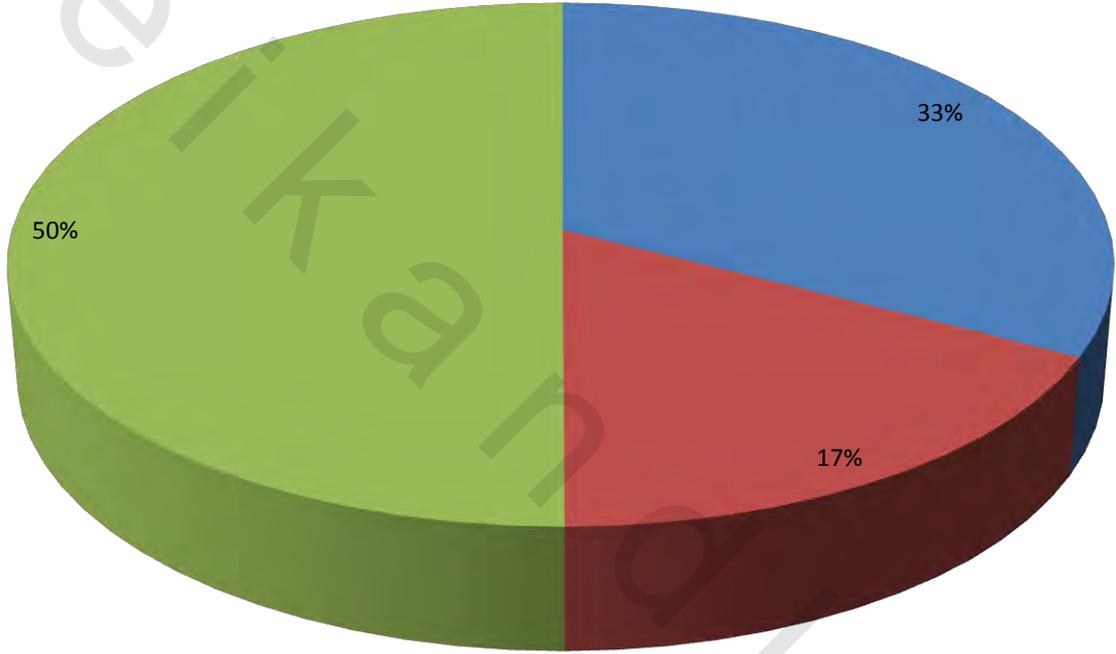


- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طبقة الأمراء ١% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طبقة القضاة والفقهاء ٢٨% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طلبة العلم ١٢% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من مختلف طبقات الشعب ٥٧% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي سُئل فيها أكثر من فقيه ٢% من الفتاوى.

ملحق رقم (٦)

نسب الأسئلة حسب المكان

■ بلاد الأندلس ■ بلاد المغرب ■ غير محددة المكان



نسبة الأسئلة الواردة من بلاد الأندلس ٣٣% من حجم الفتاوى.
نسبة الأسئلة الواردة من بلاد المغرب ١٧% من حجم الفتاوى.
نسبة الأسئلة الواردة بدون تحديد مكانها ٥٠% من حجم الفتاوى.

ملحق رقم (٧)

**أسماء الكتب التي اعتمد عليها ابن رشد
في إصدار أحكامه واستشهد بما ورد ببعضها**

- ١- الموطأ لمالك.
- ٢- العُتبية لأبو عبدالله العُتبي.
- ٣- الواضحة لابن حبيب.
- ٤- المدونة لسحنون.
- ٥- المبسوطه ليحيى بن إسحاق.
- ٦- مُختصر الطحاوى.
- ٧- الثمانية من تأليف أبي زيد.
- ٨- كتاب ابن المواز.
- ٩- التلقين للمازرى.
- ١٠- الشهاب فى الآداب والأمثال لابن سلامة القضاعى.
- ١١- المدنية لأبى زيد عبدالرحمن بن دينار.
- ١٢- الإيجاز فى الناسخ والمنسوخ لأبو محمد مكى.
- ١٣- الإحياء لأبو حامد الغزالى.
- ١٤- الرسالة للقشيري.

□

ملحق رقم (٨)



درهمان فضیّان یعودان إلى عهد المعتمد بن عباد.
نقلًا عن مقالة بنو عباد من موقع ويكيبيديا.

ملحق رقم (٩)



عملة ذهبية من عهد المرابطين ضربت في إشبيلية وقرطبة وغرناطة ومالقة ومُرسية

- موجودة بالمتحف البريطاني -

نقلًا عن مقالة المرابطون بموقع ويكيبيديا

ملحق رقم (١٠)



- دولة المرابطين (٤٤٨-٥٤١هـ/١٠٥٦-١١٤٧م):

اتخذ حكامها أسلوباً آخر في ضربهم للنقود ميزهم عن بقية شمال أفريقيا وقد نقشت عليها الآية الكريمة: "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، وهى شعار المرابطين.

من كتاب: المسكوكات الإسلامية، هيئة متاحف قطر، ٢٠٠٦م.

ملحق رقم (١١)



- دينار مرابطي.
- أبو بكر بن عمر.
- ضرب: سجلماسة.
- سنة ١٤٥٠ هـ.
- من كتاب: المسكوكات الإسلامية، هيئة متاحف قطر، ٢٠٠٦.

ملحق رقم (١٤)



القراريط اليوسيفية وهي مصنوعة من الفضة.
من خلال موقع "مسكوكات الأندلس - مجموعة تونغاو".

□ ۱ ۲۲۲ ۳ ۴۲۲ ۵۲۲ ۶ ۷۲۲ ۸ ۹۲۲ ۱۰ □

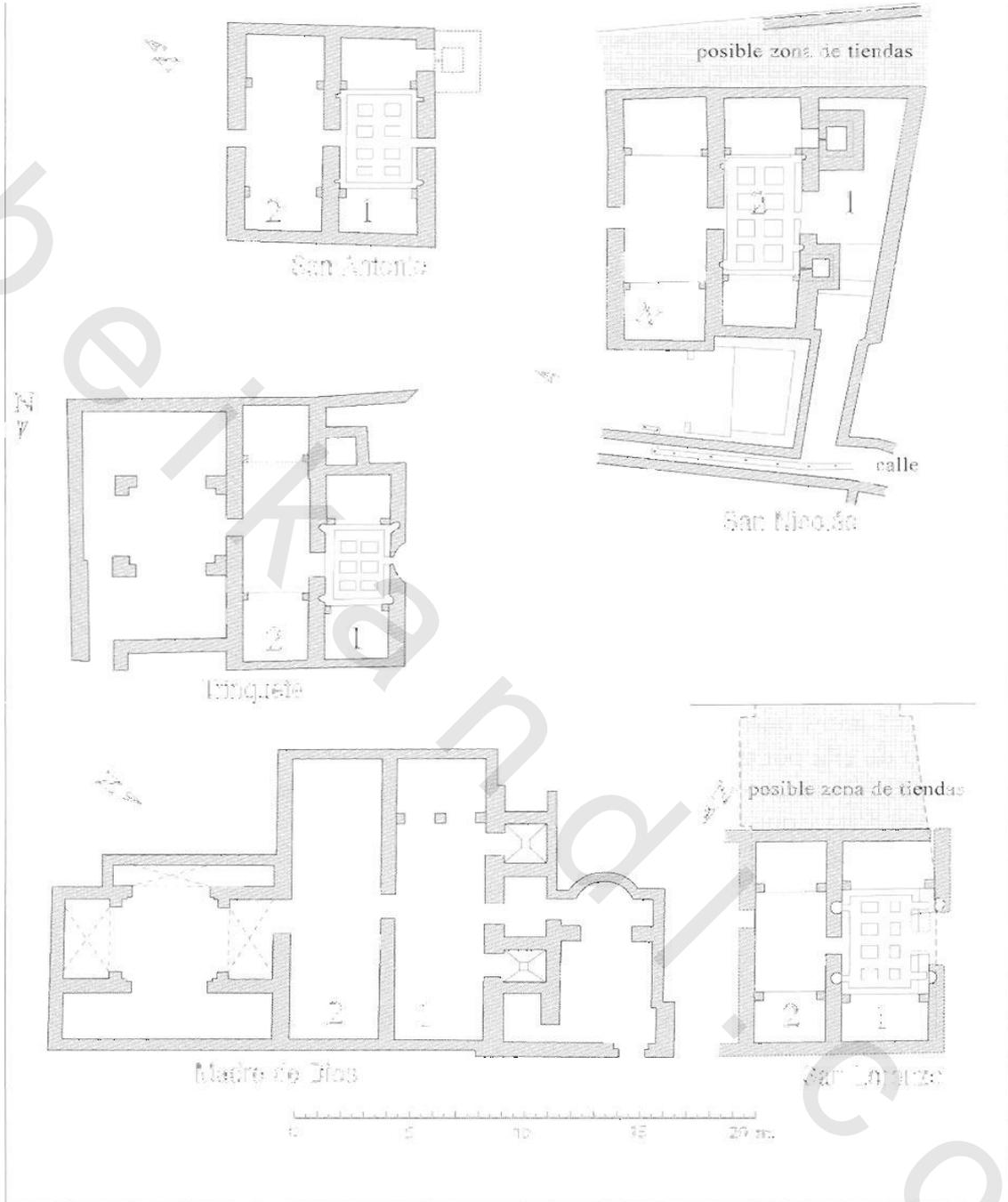
ملحق رقم (١٦)



خريطة توضح دول ملوك الطوائف في الأندلس (٤٢٢-٤٧٩هـ/١٠٣٠-١٠٨٦م)

شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ٧٧؛ محمد مختارباشا: التوفيقات الإلهامية، ج ١، ص ٤٥٤، ٥١١.

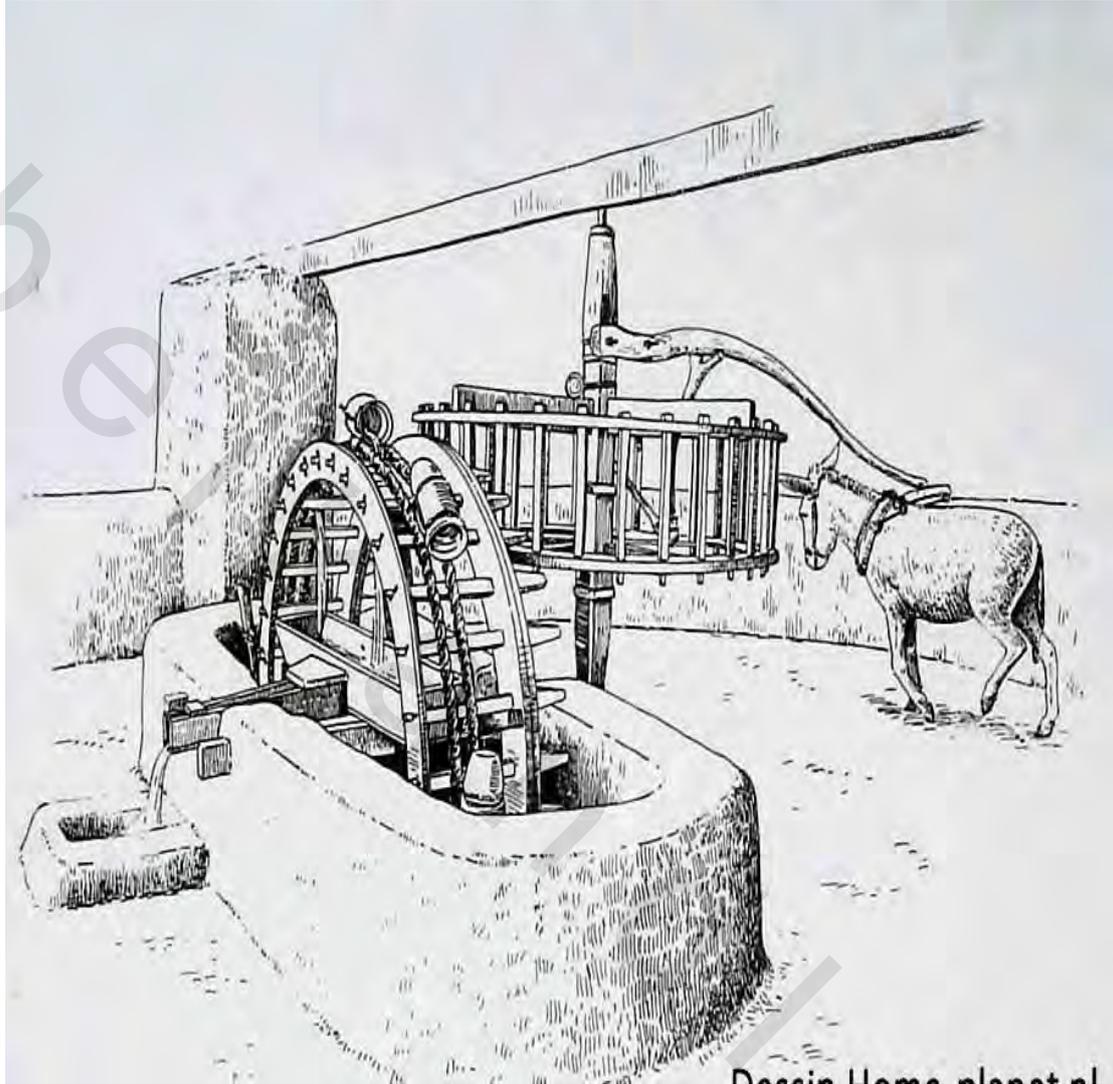
ملحق رقم (١٩)



Baños medievales de la ciudad de Murcia. رسم توضيحي لحمام من حمامات مُرسية.

El Patrimonio Histórico

ملحق رقم (٢٠)

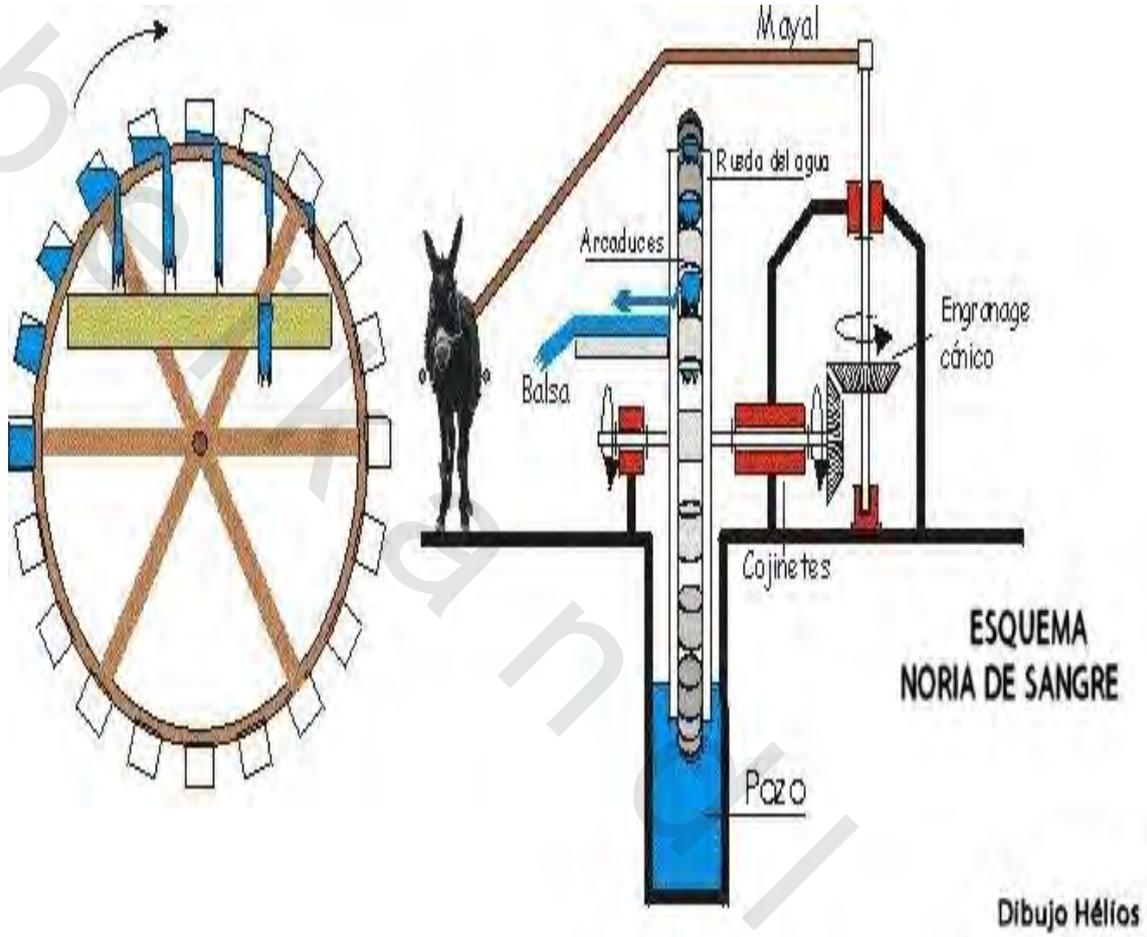


صورة توضيحية لشكل الناعورة أو الساقية قديماً كما عرفها الأندلسيون.

من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles.



ملحق رقم (٢١)



رسم توضيحي آخر لبيان كيفية عمل الناعورة.

من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles

□

ملحق رقم (٢٢)



صورة توضيحية لشكل القاديس والذي يثبت على جانبيّ الناعورة لرفع المياه.

مقالة من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles.

قائمة المصادر والمراجع

- ✧ المصادر.
- ✧ المراجع.
- ✧ المجلات والدوريات.
- ✧ الرسائل العلمية.
- ✧ المراجع الأجنبية. □

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ / ١٢٧٠م)، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: عامر النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
 - ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ / ٩٣٨م).
 - الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٥٢.
 - ابن أبي دينار (ت ١١٠٩هـ / ١٦٩٨م).
 - المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط ١، ١٢٨٦.
 - ابن أبي زرع الفاسي (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٥م).
 - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، ١٩٧٢.
 - ابن الآبار (ت ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) أبو علي حسين بن محمد.
 - الحلة السيرة، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥.
 - المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٩م.
 - المقتضب من كتاب تحفة القادم، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
 - التكملة لكتاب الصلة، المطبعة الشرفية، الجزائر، ١٩١٩م.
 - التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، ١٩٩٥.
 - ابن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م)، أبي الحسن علي.
 - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٧م.
 - ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ / ١١٨٣م).
 - الصلة، الهيئة العامة للكتاب، ط ٢، ٢٠٠٨م.

- ابن بصال، أبو عبد الله إبراهيم الطيطلی (من علماء القرن ٥هـ / ١٢م).
 ■ كتاب الفلاحة، ترجمة وتعليق: خوسى مارية مياس بيكروسا- محمد عزيما، معهد مولای الحسن، تطوان، ١٩٥٥.
- ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م).
 ■ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن الأثير، عز الدين أبى الحسن على بن محمد الجزرى (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م).
 ■ أسد الغابة فى معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
 ■ الكامل فى التاريخ، تحقيق: سيد محمد السنارى، دار الحديث، ٢٠١٠م.
 ابن حجر العسقلانى، الإمام الحافظ أحمد بن على (٨٥٢هـ / ١٤٤٩م).
 ■ الإصابة فى تميز الصحابة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
 ■ فتح البارى بشرح صحيح البخارى، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ابن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م)، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد.
 ■ رسائل ابن حزم الأندلسى، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م.
 ■ المحلى فى شرح المجلى، اعتنى به: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٣م.
- ابن حوقل (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م)، أبى القاسم بن حوقل النصيبى.
 ■ صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن حيان القرطبى، أبو مروان حيان بن خلف (ت ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م).
 ■ المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود على مكي، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ابن خاقان (ت ٥٢٨هـ / ١١٣٤م)، أبى نصر بن عبید الله الإشبیلی.
 ■ قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، حققه وعلق عليه: حسن يوسف خريوش، مكتبة المنارة، ط١، ١٩٨٩م.
- مطمح الأنفس ومسرح التأنس فى ملح أهل الأندلس، تحقيق: حسن يوسف خريوش، مكتبة المنارة، ط١، ١٩٨٩م.

ابن خردذابة (ت ٢٩٩هـ / ٩١٢م).

▪ المسالك و الممالك، مطبعة بريل، طبع في مدينة ليدن، ١٨٨٩م.

ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، عبد الرحمن بن محمد.

▪ مقدمة ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة القرآن، ٢٠٠٦م.

▪ العبر وديوان المبتدأ والخبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

ابن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر.

▪ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

ابن خير (ت ٥٧٥هـ / ١١٧٩م)، محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي.

▪ فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٩٨٩م.

ابن الخطيب، لسان الدين (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م).

▪ تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تحقيق

وتعليق: أحمد مختار العبادي - محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب - دار البيضاء،

١٩٦٤م.

▪ الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمد عبد الله عنان،

مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٩٧٣م.

▪ ابن الخطيب: أعمال الأعمال فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من

كلام، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ابن الدلائلي، أحمد بن عمر بن أنس العذري (ت ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م).

▪ نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تحقيق: عبد العزيز

الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، د.ت.

ابن دحية، ذي النسبين أبي الخطاب عمر بن حسن (ت ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م).

▪ المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الإبياري - حامد عبد المجيد - أحمد

أحمد بدوي، راجعه: طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، ١٩٥٤م.

ابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ / ١١٢٦م).

▪ البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.

▪ المقدمات الممهديات، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

- فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق: المختار بن الطاهر التليلى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- مسائل ابن رشد (الجد)، تحقيق: محمد الحبيب التجكانى، دار الجيل، بيروت- دار الأفاق الجديدة، المغرب، ط ٢، ١٩٩٣م.
- ابن زنجويه، حميد (ت ٥٢٥١ / ٨٦٥م).
- الأموال، تحقيق: شاكِر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦.
- ابن سباهى زاده، محمد بن على البروسوى (٥٩٩٧ / ١٥٨٩م).
- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق: المهدي عيد، دار الغرب الإسلامى، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ابن سعيد، عبد الملك (ت ٦٨٥هـ / ٢٨٦م).
- المغرب فى حلى المغرب، حققه وعلق عليه: شوقى ضيف، دار المعارف، ط ٤، ١٩٥٥م.
- كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربى، المكتب التجارى للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٠.
- ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن سهل الجيانى (ت ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م).
- ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ابن سيده، أبى الحسن على بن إسماعيل النحوى (ت ٤٥٨هـ / ١٠٦٥م).
- المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن عبد البر، أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبى (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م).
- الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- الإستيعاب فى معرفة الأصحاب، تحقيق: محمد على الجاوى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن عبد الرؤوف (ت ٤٢٤هـ / ١٠٣٢م).
- رسالة فى الحسبة، من كتاب ثلاث رسائل أندلسية فى الآداب والحسبة، تحقيق: ليفى بروفنسال، مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م.

ابن عبدون.

▪ رسالة فى الحسبة، من كتاب ثلاث رسائل أندلسية فى الآداب والحسبة، تحقيق: ليفى بروفنسال، مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م.

ابن عذارى، محمد بن عذارى المراكشى (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م).

▪ البيان المغرب فى تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س كولان - إلفى بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣م.

ابن عطية، أبى محمد عبد الحق بن عطية المحاربى الأندلسى (ت ٥٤١هـ / ١٠٨٨م).

▪ فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجفان - محمد الزاهى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

ابن العماد، عبد الحى بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م).

▪ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، ١٩٨٦م.

ابن العوام الإشبلى، أبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد (ت ٥٥٢هـ / ١١٥٨م).

▪ كتاب الفلاحة، مدريد، ١٨٠٢م.

ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين المالكى (ت ٧٩٩هـ / ١٣٩٧م).

▪ الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محى الدين الجنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

ابن الفرضى، عبد الله بن يوسف الأزدي (ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م).

▪ تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الإبيارى، ١٩٨٩م.

▪ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م.

ابن القاضى، أحمد بن القاضى المكناسى (ت ٥٩٦٠ / ١٠٢٥م).

▪ جذوة الإقتباس فى ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م.

ابن قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادى (ت ٣٣٧هـ / ٩٤٨م).

▪ الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدى، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.

ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ/١٢٢٣م).

■ المغنى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن - عبد الفتاح محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٩٩٧م.

ابن القطان، أبي محمد حسن بن علي الكتامي (ت ٦٢٨هـ / ١٢٣١م).

■ نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكى، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٠م.

ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م).

■ تاج التراجم، حققه: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط١، ١٩٩٢م.

ابن قنفذ القسطيني، أبي العباس أحمد بن علي بن الخطيب (ت ٨١٠هـ / ١٤٠٤م).

■ الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م.

ابن كثير (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م).

■ البداية والنهاية، تحقيق: محيي الدين ديب، راجعه: عبد القادر الأرناؤوط - بشار عواد معروف، دار ابن كثير، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

ابن لب الغرناطي (ت ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م).

■ تقريب الأمل البعيد في نوازل الاستاذ أبي سعيد، تحقيق: حسن مختارى - هشام الرامى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ / ١٠٨٢م).

■ الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

ابن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ / ١٣١١م)، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.

■ لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

أبو الفدا (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م)، إسماعيل بن علي.

■ المختصر في تاريخ البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط١، ١٩٠٧م - ١٣٢٥هـ.

أبو الفداء (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م)، إسماعيل بن كثير.

■ البداية والنهاية، تحقيق: محيي الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

- أبو محمد الرشاطى (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م) وابن الخراط الإشبلى (٥٨١هـ / ١١٨٦م).
- الأندلس فى إقتباس الأنوار و فى اختصار الأنوار، تحقيق: إيميليو مولينا و خايننتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠م.
 - أبى يوسف (ت ١٨٢هـ / ٧٩٩م)، يعقوب بن إبراهيم.
 - الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م.
 - الإدريسى (ت ٥٥٦هـ / ١١٦١م).
 - نزهة المشتاق فى إختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
 - إسحاق بن الحسين (عاش فى القرن الرابع الهجرى).
 - آكام المرجان فى ذكر المدائن المشهورة فى كل مكان، باعثناء الدكتور: فهمى سعد، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
 - البخارى (ت ٢٥٦هـ / ٨٧٠م)، أبى عبد الله محمد بن إسماعيل.
 - صحيح البخارى، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠٤.
 - البرزلى (ت ٤٨١هـ / ١٤٣٨م)، أبو القاسم بن أحمد البلوى التونسى.
 - فتاوى البرزلى جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامى، ط١، ٢٠٠٢م.
 - التنبكتى (ت ١٠٣٦هـ / ١٦٢٦م) أحمد بابا.
 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٨٩م.
 - الخطاب (ت ٩٥٤هـ / ١٥٤٧م)، أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن.
 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
 - الحميدى (ت ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)، أبو عبد الله محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله الأزدى.
 - جذوة المقتبس فى ذكر ولاية الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
 - الحميرى (ت ٩٠٠هـ / ١٤٩٥م)، محمد بن عبد المنعم.
 - الروض المعطار فى خبر الأقطار (معجم جغرافى)، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.
 - صفة جزيرة الأندلس "منتخبة من كتاب الروض المعطار فى خبر الأقطار"، تعليق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥٦.

الخُشنى (٣٦١هـ / ٩٧١م)، محمد بن الحارث.

- أصول الفتيا فى الفقه على مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد المجدوب - محمد أبو الأجنان، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
- قضاة قرطبة وعلماء أفريقية، راجعه وصححه: السيد عزت العطار الحسينى، مكتبة الخانجى، قرطبة، ط٢، ١٩٩٤.
- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ / ١٠٧٠م).
- تاريخ بغداد مدينة السلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامى، ط١، ٢٠٠١م.

الخوارزمى (ت ٢٣٢هـ / ٨٤٧م)، أبى عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف.

- مفاتيح العلوم، صححه: عثمان خليل، راجعه: محمد كمال الدين الأدهمى، ط١، ١٩٣٠م.
- الدباغ (ت ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصارى الأسيدى.
- معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان، تصحيح وتعليق: إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٦٨م.

الدميرى (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، كمال الدين محمد بن موسى.

- حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٥م.
- الذهبى (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، الامام العلامة شمس الدين.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.
- دول الإسلام، تحقيق: حسن إسماعيل، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- العبر فى خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٨م.
- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، تحقيق: على محمد البجاوى، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

الزجالى القرطبى (ت ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م).

- أمثال العوام فى الأندلس، تحقيق وشرح: محمد بن شريفة، القسم الثانى، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية، د.ت.

السقطي، ابي عبد الله محمد بن أبي محمد.

■ في آداب الحسبة، تحقيق: ج. س كولان - إيلفي بروفنسال، باريس، د.ت.

السيوطي (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)، جلال الدين عبد الرحمن.

■ تنوير الحوالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

الشافعي (ت ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م)، أبو عبد الله محمد بن إدريس.

■ ديوان الإمام الشافعي "الجوهر النفيص في شعر الإمام محمد بن إدريس"، تحقيق: محمد

إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٨٨ م .

الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م).

■ طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠.

الصفدي (ت ٧٦٤ هـ / ٣٦٢ م)، صلاح الدين خليل بن أيبك.

■ الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.

الضبي (ت ٥٩٩ هـ / ١٢٠٣ م)، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة.

■ بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، الهيئة العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٨.

عبد الله بن بلكين (ت ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م)، آخر ملوك بني زيري.

■ التبيان، تحقيق: إيلفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥ م.

عبد الملك المراكشي (ت ٧٠٣ هـ / ١٣٠٣ م)، أبي عبد الله محمد بن محمد.

■ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس — محمد بن شريفة،

دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢ م.

عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧ هـ / ١٢٥٠ م)، محيي الدين عبد الواحد بن علي التميمي.

■ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ط١، ١٨٤٧ م .

عياض (ت ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م)، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي.

■ الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ط١، ١٩٨٢ م.

■ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه: محمد سالم

هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.

- الغساني (١٠١٩هـ / ١٦١١م)، أبو القاسم محمد بن إبراهيم، الشهير بالوزير.
- حديقة الأزهار فى ماهية العشب والعقار، تحقيق: محمد العربى الخطابى، دار الغرب الإسلامى، ط٢، ١٩٩٠م
 - القروينى (٦٨٢هـ / ١٢٨٣م)، زكريا بن محمد بن محمود.
 - آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، د. ت.
 - القطفى (ت ٦٢٤هـ / ١٢٢٦م) الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف.
 - إنباه الرواة على أنباه النحاه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
 - القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، أبى العباس أحمد.
 - صبح الأعشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٢م.
 - كاتب مراکشى من كتاب القرن السادس الهجرى (١٢م).
 - كتاب الاستبصار فى عجائب الأمصار (وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب)، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
 - اللخمي (ت ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م)، أبى الحسن اللخمي القيروانى.
 - فتاوى الشيخ أبى الحسن اللخمي القيروانى، تحقيق: حميد بن محمد، دار المعرفة، المغرب، د. ت.
 - المازرى (ت ٥٣٦هـ / ١١٤١م).
 - فتاوى المازرى، تحقيق: الطاهر المعمورى، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٤م.
 - المالكي (ت ٥٤٣هـ / ١١٤٨م)، أبى بكر عبد الله بن محمد.
 - رياض النفوس، تحقيق: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسى المطوى، دار الغرب الإسلامى، ط٢، ١٩٩٤م.
 - الماوردى (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى.
 - الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، ١٩٨٩م.
 - المقرى (ت ١٠٤١هـ / ١٦٣١م)، شهاب أحمد بن محمد المقرى التلمسانى.
 - أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الإيبارى - عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩م.
 - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ١٩٨٨م.

- المنأوى (ت ١٠٣١هـ / ١٦٢١م)، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين.
- النفود والمكايل والموازن، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.
 - مؤلف مجهول.
 - الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، عنى بتصحيحه: السيد البشير الفورتي، مطبعة التقدم الإسلامية، ط ١، ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
 - الناصرى (ت ١٣١٤هـ / ١٨٩٧م)، أحمد بن خالد الناصرى السلاوى.
 - الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، المطبعة المصرية، ١٣١٢هـ.
 - النباهى (ت ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م)، على بن عبد الله الملقى.
 - تاريخ قضاة الأندلس أو المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
 - الونشريسي (ت ٩١٤هـ / ١٥٠٩م)، أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد.
 - المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.
 - اليافعى (ت ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م)، أبى عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان.
 - مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م.
 - ياقوت (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، ياقوت بن عبد الله.
 - معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
 - يحيى بن آدم القرشى (ت ٢٠٣هـ).
 - الخراج، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، ط ١، ص ١٩٨٧.

ثانياً: المراجع:

- إبراهيم السيد الناقة.
- دراسات فى تاريخ الأندلس الاقتصادى، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠م.
- إبراهيم القادري بوتشيش.
- مباحث فى التاريخ الاجتماعى، مباحث فى التاريخ الاجتماعى للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، ١٩٩٧م.

- إبراهيم سلمان الكروي.
- المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٨م.
- إحسان عباس.
- نوازل ابن رشد (من كتاب بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ، مج ٢)، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٠م.
- آدم متز.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م).
- هدية العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة إستانبول ١٩٤٧م.
- أحمد عبدالعزيز المزيني.
- الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط ١، ١٩٩٤م.
- أسعد حومد.
- محنة العرب في الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
- آنخل جنثالث بالنثيا.
- تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، تقديم: سليمان العطار، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١م.
- أنستاس ماري الكرملی.
- النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- أنور محمود زنتاتي.
- معجم مصطلحات التاريخ و الحضارة الإسلامية، الأردن، ط ١، ٢٠١١م.
- أوليفيا ريمي كونستبل.
- التجارة والتجار في الأندلس، تعريب: فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، ط ١، ٢٠٠٢م.
- الحجوى الثعالبي (ت ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م).
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، ١٩٢١م.

- الزركلى.
- الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- السمللى.
- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، ط ٢، ١٩٩٣م
- جودة هلال - محمد محمود.
- قرطبة فى التاريخ الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- جوزيف بورلو.
- الحضارة الإسلامية، نقله إلى العربية: ريمة الفوال، راجعه وقدم له: أ.د. سهيل زكار، دار الكتاب العربى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- حسام الأوسى.
- مدخل إلى الفلسفة، المؤسسة الربية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٥م.
- حسن أحمد محمود.
- قيام دولة المرابطين "صفحة مشرقة من تاريخ المغرب فى العصور الوسطى"، دار الفكر العربى، ١٩٥٦م.
- حسن على حسن.
- الحضارة الإسلامية فى المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، مكتبة الخانجى، ط ١، ١٩٨٠م.
- حسين الحاج حسن.
- النظم الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، د.ت.
- حسين مؤنس.
- سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم فى الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧م.
- حسين يوسف دويدار.
- المجتمع الأندلسى فى العصر الإسلامى، مطبعة الحسين الإسلامية، ط ١، ١٩٩٤م.
- حمادى العبيدى.
- ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربى: ط ١، ١٩٩١م.

عبادة كحيلة.

▪ تاريخ النصارى فى الأندلس، ط ١، ١٩٩٣ م.

عبد الحكيم الذنون.

▪ آفاق غرناطة (بحث فى التاريخ السياسى والحضارى العربى)، دار المعرفة، ط ١، ١٩٨٨ م.

عبد الرحمن على الحجى.

▪ التاريخ الأندلسى من الفتح الإسلامى حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ / ٧١١-١٤٩٢ م، دار القلم، دمشق - بيروت، د.ت.

عبد العظيم شرف الدين.

▪ تاريخ التشريع الإسلامى وأحكام الملكية والشفعة والعقد، ط ٣، ١٩٨٥ م.

عبد الله عنان.

▪ دولة الإسلام فى الأندلس، ج ٢، مكتبة الخانجى، ط ٤، ١٩٩٧ م.

على الصلابى.

▪ الجواهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٣ م.

عمر الجيدى.

▪ مباحث فى المذهب المالكى بالمغرب، ط ١، ١٩٩٣ م.

عمر رضا كحالة.

▪ معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية)، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣ م.

فايز عبد النبى فلاح القيسى.

▪ أدب الرسائل فى الأندلس فى القرن الخامس الهجرى، دار البشير، ط ١، ١٩٨٩ م.

فيليب حتى.

▪ العرب تاريخ موجز، دار العلم للملايين، ١٩٩١ م.

كمال السيد أبو مصطفى.

▪ تاريخ الأندلس الاقتصادى فى عصر دولتى المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٥ م.

▪ جوانب من الحياة الإجتماعية والاقتصادية من خلال نوازل الونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦ م.

▪ دراسات أندلسية فى التاريخ والحضارة، ١٩٩٧ م.

- محمد أحمد إبراهيم.
- الحضارة الإسلامية، مراجعة وتقديم: أ.د. عبادة كحيل، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠١٣م.
- محمد أحمد أبو الشيخ.
- الفقه المالئ عند الإمام أبئ يوسف من خلال كتاب الخراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.
- محمد حجئ.
- جولات تاريخية، دار الغرب الإسلامئ، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- محمد السعيد الدغلي.
- الحياة الإجماعية فى الأندلس وأثرها فى الأدب الأندلسئ، ط١، ١٩٨٤م.
- محمد العروسئ المطوى.
- الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامئ، ط٢، ١٩٨٢م.
- محمد بن إبراهيم بن صالح الحسين.
- جهود علماء الأندلس فى الصراع مع النصارئ خلال عصرئ المرابطين والموحدين، دار إصدار المجتمع، ط١، ١٩٩٨م.
- محمد بن حسين الجيزانئ.
- فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، دار ابن الجوزئ، ط٢، ٢٠٠٦م.
- محمد بن محمد مخلوف.
- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩.
- محمد مختار باشا.
- التوفيقات الإلهامية، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠.
- محمد عبد الوهاب خلاف.
- ثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع، ط١، ١٩٨١م
- وثائق فى شئون العمران فى الأندلس، ط١، ١٩٨٣م.
- تاريخ القضاء فى الأندلس، ط١، ١٩٩٢م.
- محمد عمارة.
- قاموس المصطلحات الإقتصادية فى الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ١٩٩٣م.

محمد لطفى جمعة.

▪ تاريخ فلاسفة الإسلام فى المشرق والمغرب، ١٣٤٥هـ.

محمود إسماعيل.

▪ تاريخ الحضارة الإسلامية، د.ت.

مصطفى الهروس.

▪ المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجرى نشأة وخصائص، المملكة

المغربية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٧م.

مصطفى عبدالكريم الخطيب.

▪ معجم المصطلحات والألقاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

مناع قطان.

▪ تاريخ التشريع الإسلامى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٦م.

نجيب العقبى.

▪ المستشرقون، دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٦م.

هيئة متاحف قطر.

▪ المسكوكات الإسلامية، ٢٠٠٦م.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

أحمد اليوسفى شعيب.

▪ أهمية الفتاوى الفقهية فى كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبى

نموذجاً)، السجل العلمى لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الأول -

التاريخ والفلسفة، ط١، ١٩٩٦م.

أحمد مختار العبادى.

▪ الحياة الاقتصادية فى المدينة الإسلامية، عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الحادى عشر،

١٩٨٠م.

▪ تاريخ الأندلس لإبن الكردبوس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد ١٣، مدريد،

١٩٦٥م-١٩٦٦م.

- أمين توفيق الطيبي.
- كتب الفلاحة الأندلسية "أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة"، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد السادس. ١٩٨٩م.
 - أنسام غضبان عبود.
 - صاحب الوثائق وعمله في الأندلس، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣، كانون الأول ٢٠١٢م.
 - الزراعة في مملكة بلنسية خلال عصر الطوائف "دراسة تاريخية، مجلة آداب البصرة، العدد ٤٠، ٢٠٠٦م.
 - أنور محمود زنتي.
 - كتب النوازل مصدراً للدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس، مجلة الفقه والقانون، ١٨ نوفمبر ٢٠١١م.
 - جاسم ياسين الدرويش - حسين جبار العليوي.
 - لشبونة في العصر الإسلامي، مجلة دراسات تاريخية، العدد الرابع، ٢٠٠٨م.
 - جاسم ياسين الدرويش: مدينة سالم الأندلسية ٩٣-٤٧٨هـ/٧١١-١٠٨٦م، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثامن، آيار ٢٠١٠م.
 - حسين مؤنس.
 - وصف جديد لقرطبة الإسلامية، صحيفة الدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد ١٣، ١٩٦٥ - ١٩٦٦م.
 - حسين نصار.
 - تعيين القضاة في التاريخ الإسلامي، مجلة الدارة، ١٩٩٤م.
 - سعد غراب.
 - كتب الفتاوى الإجتماعية "مثال نوازل البرزلي"، حوليات الجامعة التونسية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٦، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
 - مسائل أندلسية إفريقية من القرنين ٨ و ٩ الهجري، مجلة دراسات أندلسية، العدد ١، سنة ١٩٨٨م.
 - عبد الهادي النازي.
 - دور المحتسب في السوق، رسالة التقريب، العدد الخامس، ١٤١٥هـ.

عبد العزيز الأهواني.

■ مسائل ابن رشد، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع - الجزء الأول، مايو ١٩٥٨م.

لطفى عبد البديع.

■ نص أندلسي جديد من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، ج ٢، نوفمبر ١٩٥٥م.

مبارك جزاء الحربى.

■ نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة فى تدوين النوازل الفقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٤، السنة ٢١، صفر ١٤٢٧هـ / مارس ٢٠٠٦م.

محمد بشير حسن راضى العامرى.

■ مظاهر الحياة الأندلسية والتأثيرات العراقية فيها، مجلة آداب البصرة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية الآداب، العدد ٥٩، ٢٠١١م.

محمد عبد الله حماد.

■ التخطيط العمرانى لمدن الأندلس الإسلامية، السجل العلمى لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الثالث "الحضارة والعمارة والفنون"، ١٩٩٦م.

محمد فريد وجدى.

■ دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثانى، دار الفكر، ١٩٧١م.

محمد المغراوى.

■ مسائل العملة والصرف والأسعار فى العصر المرابطى من خلال فتاوى ابن رشد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٦، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

محمود على مكي.

■ كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسى، مجلة المعهد المصرى بمدريد، مجلد سنة ١٩٥٦م.

■ وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، مجلة المعهد المصرى، مجلدى سنتى ١٩٥٩.

مصطفى الصمدى.

■ مسالك التأليف فى فقه النوازل بالمغرب الإسلامى، مجلة الذخائر العربية، السنة الثالثة، العددان ١١ - ١٢، ٢٠٠٢م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

أحمد محمود حمد خير الدين.

▪ الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الإسلامى من خلال كتاب فتاوى البرزلى (جامع مسائل الأحكام)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. عفيفى محمود - د. أيمن إبراهيم، جامعة بنها، ٢٠١٢م.

أمنية صالحين.

▪ الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب زمن المرابطين ٤٨٤-٤٥١هـ / ١٠٩١-١١٤٧م، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد الواحد عبد السلام شعيب، الجماهيرية العربية الليبية، ٢٠٠٧م.

جانان عز الدين شبانة.

▪ الجوارى وأثرهن فى الشعر العربى فى الأندلس، إشراف: حسن فليف، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٠٥م.

جميلة مبطى المسعودى.

▪ أقصى الغرب الأندلسى فى العصر الإسلامى (٩٣-٦٤١هـ / ٧١٢-١٢٤٣م)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. سعد عبد الله البشرى، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

حسن قرنى عويس.

▪ المجتمع الريفى فى الأندلس فى عهدى بنى أمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

داليا عبد الهادى.

▪ المغرب الأقصى (قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية من خلال نوازل المعيار للونشريسى (٧٥٩-٩١٤هـ / ١٣٥٧-١٥٠٨م)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. محمد عيسى الحريرى، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م.

سعاد زكريا محمود.

▪ الرقيق ودوره فى بلاد المغرب من اواخر القرن الرابع الهجرى حتى أواخر القرن السابع الهجرى، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. عبادة عبد الرحمن رضا كحيلة، ٢٠٠٨م.

سعد عبدالله البشري.

■ الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس (٤٢٢-٤٨٨هـ / ١٠٣٠-١٠٩٥م)، رسالة دكتوراة، إشراف: د. أحمد السيد دراج، جامعة أم القرى، ١٩٨١-١٩٨٢م.

سلوى عبد الخالق على أحمد.

■ الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي في عصر المرابطين والموحدين (دراسة تاريخية مقارنة)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. حسن على حسن، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

صبحى عبد المنعم محمد أبو زيد.

■ الحسبة في التاريخ الإسلامي "دراسة مقارنة لكتابي نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرزى والحسبة في الإسلام لابن تيمية"، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. إبراهيم أحمد العدوى، جامعة القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

عبد القادر ربوح.

■ لأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن ٤-٩هـ / ١٠-١٥م، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمد الأمين بلغيث، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

عبد النبي بن محمد.

■ مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال أفريقيا والأندلس، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. عبد الرحمن فهمى محمد، جامعة أم القرى، ١٩٧٩م.

فلنتينا سليمان عفانه.

■ مملكة إشبيلية زمن بنى عباد وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، إشراف: د. هشام أبو رميلة، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٢م.

محمد على السعيد دبور.

■ الدور السياسى والإجتماعى للعلماء فى الأندلس فى عهدى المرابطين والموحدين، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. أحمد شلبي - أ.د. عبد الرحمن سالم، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

محمد محمد مرعى.

■ التنظيمات المالية والاقتصادية فى كتاب الخراج لأبى يوسف، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. على حسن الخربوطلى، ١٩٧٨م.

محمد محمود عبدالله بن بيه.

▪ الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أحمد حسب الله، جامعة أم القرى، ١٩٩٧م.

موسى هواري.

▪ تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (ق ١-٧هـ / ٧-١٣م)، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمد بن عميرة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

يونس سانون.

▪ إختيارات ابن رشد الفقهية في الأفضية والشهادات جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. محمد بن يعقوب الدهلوي، جامعة أم القرى، ٢٠١١-٢٠١٢م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- *History of Islamic*
- *El Patrimonio Historico*
- *Classification of Andalusian and Maghribi books of nawazil*
- *History of the Moors of Spain*
- *Catalogue des Monnaies Musulmanes "Espagne et Afrique"*
- *Catalogue of oriental coins in the British Museum "Addition of The oriental Collection"*
- *Catalogue of oriental coins in the British Museum "The coins of The Moors of Africa and spain"*
- *Catalogue of oriental Coins "The coins of the Mohammadan Dynasties in the British museum"*
- *The frist evidence of A mint in Miknasa: Two unpublised Almoravids coins*
- *coins during the Umayyad, Abbasid, Andalusian and Fatimid Dynasties*



**Benha University
Faculty of Arts
History Department**



كلية الآداب جامعة بنها

**The Economic and Social life in Al Andalous in
the Taifa and Almoravids eras
Quoted from Fatawa Ibn Rushd Al-Faqeeh book
(450–520 AH – 1058–1126 AD)**

Submitted study for a master's degree in Islamic history

By:

Aya Mohammed Helmy Youssef EL-gendy

Under the Supervision of :

Prof. Dr

Afifi Mahmoud Ibrahim

Prof. of History and Islamic Civilization

**Faculty of Arts
Benha University**

Prof. Dr

Safa Hafez Abdel Fattah

Prof. of History and Islamic Civilization

**Faculty of Arts
Benha University**

1436 – 2015

www.benha-Univ.edu.eg